الباب العاشر

متنوعـــــات

إدارة اقتصاد الحرب :-

اللجنة الإعلامية للحوار الوطني عقدت ندوة إعلامية بقاعة الصداقة يوم أمس خصصتها لعرض تقرير ومخرجات عمل اللجنة الاقتصادية للحوار الوطني. د. محمد خير الزبير رئيس اللجنة عرض منهجية عمل اللجنة وإجراءاتها، واستعرض تقريرهم وتوصياته التي تجاوزت ٢٨٠ توصية. قال د. محمد خير الزبير إنهم إهتموا إهتماماً بالغاً بتشخيص حالة الاقتصاد السوداني، للتوصل لأسباب عدم خروج السودان من دائرة الدول الفقيرة رغم مرور أكثر من ستين عاماً على استقلاله. أضاف: إنهم وجدوا أسباباً خارجية وأسباباً داخلية منعتا حدوث التطور الاقتصادي المنشود في السودان. من أمثلة الأسباب الخارجية حرب ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل التي أدت لإغلاق قناة السويس، وبإغلاقها أصبح ميناء بورتسودان أبعد الموانئ الإفريقية عن أوروبا لأن الوصول اليه يتم عن طريق رأس الرجاء الصالح، وتدهورت نتيجة لهذا صادراتنا الى أوربا شريكنا الاقتصادي الأول حينذآك. الحرب الثانية بين العرب وإسرائيل في ١٩٧٣ ثم حربي الخليج الأولى ١٩٩٠ والثانية ٢٠٠٣ هذه الحروب جميعها كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد السوداني.

أما الأسباب الداخلية التي منعت الاقتصاد السوداني من التطور فيعيدها الدكتور مع خير الزبير للحرب الأهلية المستمرة في السودان منذ استقلاله حتى اليوم. فالحرب مع الجنوب انتهت بإنفصاله. لتشتعل الحرب في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتبعها حصار إقتصادي خانق نتيجة لعدم التوصل لسلام داخلي يؤدي لإيقاف الحرب. قال الزبير: إن كلفة الحرب وتبعاتها عالية جداً وتستغرق أكثر من ٨٠٪ من مقدرات الاقتصاد. لهذا يقول الزبير إن أول وأهم توصية في تقريرهم كانت إيقاف الحرب وإشاعة السلام كشرط ضروري ومحوري لإنفاذ أي ترتيبات أو تدابير أو خطط إقتصادية.

المتحدثون من أعضاء اللجنة والخبراء والاعلاميين المشاركين أجمعوا على هذه التوصية الهامة، وقالوا إنها شرط أساسي للنمو والتطور وتحقيق رفاه الإنسان. على ضؤ هذا الاجماع علينا أن نتساءل: لماذا ندير إقتصادنا وكأنه إقتصاد طبيعي لا يعاني من هذه العلة الخطيرة، ففي أوقات الحروب والشدة هناك تدابير لا بد من

إتباعها لمنع انهيار الدولة، وذلك لحين إيقاف الحرب.

التدابير القاسية المطلوبة في المرحلة الحالية تشمل: تطبيق نظام التموين المقنن عبر بطاقة تموينية (الكترونية) تعمل على توجيه المواد التموينية للسودانيين دون الأجانب، ولمحدودي الدخل دون الميسورين. ثم تغيير نمط استهلاك المواطنين في غذائهم الرئيسي من القمح الصافي عالي الجودة الى رغيف مخلوط ما بين القمح والذرة التي يمكن أن ننتج منها داخلياً بلا حدود. وثالث التدابير القاسية المطلوبة توجيه الكهرباء المتاحة للقطاع الصناعي والزراعي بنسبة الثلثين مقابل الثلث للقطاع السكني. ورابع التدابير المطلوبة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وفق قوانين خاصة تتيح حرية الاستثمار والانتاج والتصدير والتعامل بالعملات الحرة. وخامس التدابير المطلوبة تطبيق مبادئ وقوانين الشفافية ومحاربة الفساد بلا محاباة أو تسويف.[1]

الإحصاء والأرقام مشكلة كبيرة :-

نفتقد في بلادنا الإحصاءات الموثوقة التي يمكن أن تبنى عليها التحليلات الصحيحة في أي مجال من المجالات. وحتى إن توفرت بعض الاحصاءات نجد أن بعض المحللين يشككون فيها وفي مصداقيتها. بينما البعض الآخر لا يعترف بها كلياً، بل ينجر احصاءاً من عنده. وأبرز الأمثلة على ذلك احصاءات التضخم والفقر. فإذا ما أشار الجهاز المركزي للاحصاء لانخفاض نسبة التضخم بأي نسبة كانت تجد من يتصدى لذلك مباشرة ليقول الأسعار في السوق مرتفعة كيف تقولون أن التضخم منخفض. وينسى القائل أن نسبة التضخم لا تعني بالضرورة انخفاض الأسعار إنما هو انخفاض نسبة الزيادة في الأسعار. مثل عربة تسير بسرعة ١٢٠ كيلو متر في الساعة من الخرطوم الى مدني فإذا خفضت سرعتها الى ١٠٠ كلم في الساعة فإنها تظل سائرة للامام ولكن بنسبة أقل.

ومثل ذلك نسب الفقر، الإحصاء الرسمي يقول أن نسبة السكان تحت خط الفقر ٤٦٪ لكل السودان بتفاوت بين الولايات حيث النسبة بشمال دارفور ٦٩٪ كأعلى نسبة وفي الخرطوم ٢٦٪ كأدنى نسبة. يتصدى البعض لهذا الاحصاء فيقول كلاماً على شاكلة انتوا ما شايفين الفقر منتشر كيف؟ إنه أكثر من ٩٠٪! ناسياً أن للفقر ومعاييره مقاييس متفق عليها دولياً، وأن ليس كل من لا يجد مصاريف الجامعة لإبنه هو في مصاف الفقراء مثلاً.

أجيزت مؤخراً استراتيجية للاحصاء على مستوى الدولة تنظم هذا العمل الهام. حيث خلص التحليل الي ان التحديات التي يواجهها النظام الاحصائي تتمثل في أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٨م

التنسيق اما غائب او غير فعال عبر النظام الاحصائي الوطني بأكمله . داخل النظم الفرعية وعلي صعيد العمليات بين الاجهزة الاتحادية والولائية. وأن هناك اوجهاً للقصور المؤسسي والتنظيمي علي صعيد الادارات الاحصائية بالجهاز المركزي والوزارات والادارات و الولايات . فضلاً عن نقص البنيات التحتية عبر النظام الاحصائي الوطني باكمله.

كما أشار التحليل الى أن تطوير البيانات ومجمل عملية انتاج البيانات ومعالجتها غير منسقة، وتتم بشكل غير منتظم، مما يؤدي الي تدني وضعف امداد البيانات مع تدني نوعيتها والافتقار الي سلاسل بيانات زمنية موثوق بها وفي الزمن المناسب. هذا مع ضعف التقدير العام باهمية الاحصاء وضعف القدرات الاحصائية المطلوبة لتفيذ البرامج الاحصائية للنظام الاحصائي الوطني . إضافة لغياب او محدودية تحليل البيانات مع ما يترتب على ذلك من انخفاض نسبة استخدام البيانات من قبل مستخدمي البيانات الرئيسية.

وبناءاً على هذا التحليل تم تبني عدد من الاهداف الاستراتيجية العامة و التى يتعين على النظام الاحصائى الوطنى تحقيقها و ازالة التحديات وصولاً الى تحقيق رؤيته ورسالته. مثل ادخال النظم الاحصائية الفرعية في الاتجاه العام للنظام الاحصائي الوطني لتحقيق كفاءة استخدام الموارد. وتحسين قاعدة المعلومات الاحصائية من حيث المحتوي والنوعية علي حد سواء. وبناء قدرات مستدامة لادارات البيانات وانتاجها واستخدامها. ورفع مستوي تقدير اهمية الاحصاءات بين عموم الناس. وتوفير التوجيه وتنمية المهارات وتقديم المساعدات الاخري التى قد تكون مطلوبة من قبل مقدمي الخدمات ومستخدمي الاحصاءات.

كما برزت أهمية تشجيع التعاون والتعاضد والتنسيق وروح الترشيد بين مستخدمي ومنتجي الاحصاءات علي مستوي الوزارات والادارات والوكالات الاتحادية والولائية علي حد سواء وذلك لمنع الازدواجية في الجهود. وتعزيز ودعم الإدارة المرتكزة علي النتائج وصياغة السياسات وصنع القرارات المبنية علي الادلة (البيانات) طالما يمكن استدعاءها من قواعد البيانات التشغيلية .[1]

سنة الاحصاء بمصر وأوضاع جهاز الاحصاء عندنا :-

ضمن وفد رسمي زرت الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة العامة بجمهورية مصر العربية. وجدت الجهاز كخلية النحل يعج بالحركة والعمل، فالعام ٢٠١٧ هو عام الاحصاء بمصر، وهذا يعني حشد كافة الامكانات البشرية والمادية للقيام بهذه العملية الكبرى، التي تتضمن ترقيم المساكن ووضعها على قاعدة بيانات رقمية بنظام

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ م

المعلومات الجغرافية المكانية GIS ومن بعد ذلك تقسيم هذه المساكن لقطاعات، ولكل قطاع مشرف، وعدد من العدادين الميدانيين، الذين يستخدمون أجهزة (التابلت) في ادخال البيانات، وعلى خلفية كل ذلك يتم تجهيز مراكز للتحكم والمساعدة للقائمين بالاحصاء، ومراكز اتصال Call Centers للمواطنين لمن يرغب في ادخال بياناته طوعا عبر النظام المعد لذلك، ونظام اتصال هاتفي إضافي لمساعدة المواطنين للتأكد من أن من يقوم بزيارتهم هو موظف التعداد وليس شخصاً آخراً.

بإستخدام التقنيات الموصوفة أعلاه يتوقع استخراج البيانات النهائية للتعداد خلال شهرين فقط من نهاية يوم التعداد. وهذه فترة قياسية تجعل الاستفادة من نتائج الاحصاء مؤكدة وملائمة. التعداد الشامل للسكان والمباني يتم كل سنتين في مصر، وبالمقارنة يتم التعداد في السودان كل خمسة سنوات، واستخراج النتائج عندنا يستغرق أكثر من عامين، وبالتالي تكون الاستفادة من النتائج محدودة لحدوث تغييرات بمرور الزمن ما بين نهاية الاحصاء واستخراج نتائجه.

الجهاز المركزي للاحصاء في السودان تم تأسيسه في العام ١٩٠٣ بينما الجهاز المركزي للاحصاء تم تأسيسه في مصر في العام ١٩٠٥ أي بعد جهازنا بسنتين. غير أن الجهاز المصري وجد رعاية وإهتماماً في مختلف الأوقات في مصر، والدليل على ذلك أن اصداراته من كتيب الاحصاءات العامة السنوية بلغت ١٠٢ إصدارة سنوية خلال هذه الفترة، بينما بلغت اصدارات الاحصاءات العامة السنوية في السودان حوالي ١٠ إصدارات فقط خلال أكثر من مائة عام.

الطفرة العلمية المتمثلة في التطور الهائل لنظم المعلومات الجغرافية توفر فرصة هائلة لإنشاء جهاز إحصائي مواكب يبدأ من حيث انتهى الآخرون. هذه الفرصة يسندها في الوقت الحالي قرار الادارة الأمريكية برفع الحظر الاقتصادي عن السودان، لأنه معلوم أن نظام GIS هو نظام أمريكي. وتتخصص بعض الشركات في الخرائط الرقمية عبر توكيلات من الشركة الأمريكية الأم المالكة للنظام. ولحسن الحظ يوجد وكيل لهذه الشركة بالسودان.

يوصى بايجار مباني ملائمة كمقر للجهاز المركزي للإحصاء، مع استيعاب شباب من المتخصصين في المعلوماتية تتم إضافتهم للعناصر المتوفرة حالياً في الجهاز، على أن يتم اخضاعهم لتدريب خاص لا تقل فترته عن ستة أشهر على استخدام الطرق الحديثة في الاحصاء. ويوصى بأن يتم التعاقد مع شركة متخصصة في نظام GIS، وقد يكون من المناسب كذلك الاستفادة من الجانب المصري في معرفة طرائق العمل الميدانية وتقنياته Krow How، وعلى وزارة المالية توفير الاعتمادات المالية اللازمة لكل هذا بلا تردد، والله الموفق.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧

الأكاديميات العسكرية والشرطية والأمنية :-

يوم أمس الاثنين ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ شرف السيد رئيس الجمهورية بمباني رئاسة جهاز الأمن والمخابرات الوطني حفل تخريج دورة ماجستير وزمالة الأمن الوطني رقم (٩)، ودورة الدبلوم العالي والمهني رقم (٧) وسط حضور كبير من الوزراء والدبلوماسيين وقادة الأجهزة الأمنية ومنسوبي جهاز الأمن والمخابرات الوطني والاعلام.

المتخرجون كانوا طائفة واسعة من القيادات الوسطي بجهاز الأمن والمخابرات الوطني والقوات المسلحة والشرطة والخدمة المدنية، فضلاً عن ضباط من كل من العراق، جزر القمر، موريتانيا. تلقوا دراسات متقدمة في التخصصات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والادارية والتكنلوجية والأمنية، فضلاً عن مواد مساعدة كالحاسوب واللغة الانجليزية ومنهجية البحث العلمي وعلم الجيوبولتيك والتحليل الاستراتيجي والدراسات السودانية. وأعد كل متخرج بحثاً علمياً أخضع للتدقيق والتحكيم بواسطة لجان أكاديمية رفيعة المستوى.

شملت الأبحاث المقدمة من الدارسين مواضيع في غاية الأهمية مثل: المنظمات الدولية غير الحكومية وأثرها على الأمن القومي، الأطماع الاسرائيلية في حوض نهر النيل، العلاقات الاقتصادية بين السودان واثيوبيا، استراتيجية الاعلام في السودان، مساهمة الثروة الحيوانية في الاقتصاد السوداني، أثر الموقع في الأمن القومي لجزر القمر، تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، الاصلاح الاقتصادي في السودان، التمرد في ولاية النيل الأزرق، مكافحة الاتجار بالبشر في السودان، الجماعات الارهابية في الجزائر وموريتانيا، الشباب وتقنية وسائط الاتصالات الحديثة (دراسة حالة الواتساب)، استراتيجية السودان في التحالفات الدولية، سياسات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على السودان، التعدين الأهلي عن الذهب في السودان، دور القوات المسلحة في مواجهة الأزمات والكوارث، التباين التشريعي بين المركز والولايات.

على أهمية البحوث الفردية التي قدمها الدارسون إلا أن القيمة الكبرى لتواجد هذه المجموعات المتباينة تحت سقف واحد هي تبادل المعارف والتجارب، والإطلاع على المهام والاختصاصات التي يضطلع بها كل دارس بحكم الوظيفة أو المهنة التي قدم منها، فهناك السفير والبيطري والزراعي والاداري والقانوني والمهندس وضابط الجيش وضابط الأمن وضابط الشرطة، كلهم تبادلوا المعارف والتجارب وخلقوا رابطة وجدانية عميقة فيما بينهم.

بخلاف الاكاديمية العليا للدراسات الأمنية والاستراتيجية، التي يرعاها جهاز

الأمن والمخابرات الوطني، توجد أكاديميتان أخريان متميزتان، هما الاكاديمية العسكرية العليا، والتي ترعاها القوات المسلحة، وأكاديمية الشرطة العليا، التي ترعاها قيادة الشرطة. وتتفق هذه الأكاديميات في جودة المناهج والأبحاث، وكفاءة الهيئات التدريسية فيها. وتتفق كذلك في أنها تتيح التداخل والتلاقح وتبادل الخبرات ما بين العسكريين بمختلف تخصصاتهم، والمدنيين بمختلف مهنهم ومؤسساتهم حسبما شرحت سابقاً.

أتيح لي العمل والتدريس والاشراف على البحوث ومناقشتها في الأكاديميات الثلاثة، وبت مقتنعاً أن خريجي هذه الأكاديميات هم الأجدر بتولي المناصب العامة عالية الحساسية، كمناصب الوزراء والمعتمدين، ذلك لأن كل المشاكل والتحديات السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بالسودان تكون قد مرت عليهم، دراسة وبحثاً ونقاشاً وتبادلاً للخبرات، فمن هذا المعين الثر انهلوا.[1]

الأوضاع الاقتصادية بعيون شبابية :-

يوم السبت الماضي تمت دعوتي للمشاركة في الملتقى التفاكري لطالبات المؤتمر الوطني بدائرة التعليم العالي بولاية الخرطوم، وطلب مني التعليق على ورقة تحوي رؤية الحزب حول قضايا الاقتصاد في ظل الحوار السياسي والاجتماعي الدائر حالياً. قصدت، عندما أتيحت لي الكلمة في الملتقى، أن أقدم تعليقاً مختصراً للغاية، لأتيح الفرصة للطالبات للتعبير عن رؤيتهن. لم تخذلني الطالبات حيث أدرن حواراً حاراً وقوياً تفوق في بعض أجزاءه على ورقة الحزب ذات الطابع الاكاديمي.

الطالبة الباحثة اليمن حاج أحمد قالت أن المجتمع السوداني انقسم لطبقتين طبقة غنية جداً تملك كل شيء وطبقة فقيرة جداً لا تملك شيئاً، وهذا وضع ينبغي معالجته. أشارت إلى أن السودن تحول لمجتمع استهلاكي دون انتاج. نوهت إلى عدم تنفيذ سياسات التمويل الأصغر بالصورة المرضية، وأن الريف انتقل لولاية الخرطوم بسبب عدم توفر العمل بالريف، وقررت أن الاقتصاديين قد فشلوا في إدارة الاقتصاد.

إتفقت مع الطالبة اليمن في مجمل ما قالت، وقلت أن تقليل الفجوة ما بين الفقراء والاغنياء تتم بتفعيل جهاز الضرائب وعدم محاباة الاغنياء، وطالبتُ منظمات المجتمع والاحزاب وفصائلها مثل قطاع الطالبات بتحريك قطاعات الفقراء النشطين اقتصاديا للحصول على التمويل الاصغر، وعدم انتظار البنوك للقيام بهذا الدور، وقلت أن الفشل الاقتصادي يعود للسياسيين أكثر من الاقتصاديين، لأن القرار

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩ م

النهائي بيد السياسي وليس الاقتصادي.

الطالبة فاطمة صلاح الدين قالت أن ورقة الحزب التي تم طرحها افتقدت للجانب الاجتماعي، ولم تتناول القيم التي ينبغي أن تقود الاقتصاد كقيم الصدق والأمانة. وقد اتفقت معها في هذا. أما الطالبة فاطمة جلال فقد قالت أن الورقة لم تتناول قضايا معاش الناس وقفة الملاح، وأضافت أن علينا الالتفات للزراعة كمخرج للاقتصاد، اتفقت معها في الجزئية الأولى، وقلت فيما يلي الجزئية الثانية أن الزراعة وحدها لا تكفي للعبور بالاقتصاد من وهدته أذ لا بد من قرنها بالتصنيع الزراعي.

الطالبة فيحاء مصطفى عمر تساءلت: أين ما كنا نسمعه من أن السودان هو سلة غذاء العالم؟ لماذا لا ينتج السودانيون؟ أجبتها أن مشاكل أساسية تحيط بالقطاع الزراعي أهمها مشكلة الأرض، وضعف البحث العلمي، وضعف التمويل الداخلي، وبالتالي احتياجنا للتمويل الخارجي الذي يأتي به المستثمرون الأجانب، وطالبتهن بلعب دور تنويري وسط أهلهم وعشائرهم للترحيب بالمستثمر الوطني والأجنبي.

الطالبة يثرب تحدثت بحماس كبير وغيرة محمودة فقالت: من أجل ماذا الحوار والناس ما قادرة تأكل وتشرب؟ الدقيق غير موجود، الغاز غير موجود، أين شعارات نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع؟ قلت لها ان حديثك وانفعالك يجب أن يتحولا لفعل إيجابي في العمل وحث الشباب على البذل والعطاء.

الطالبة احلام عبد الرحمن طالبت بتفعيل ديوان الزكاة، ونادت بتشغيل كل الموارد الاقتصادية، فيما نادت الطالبة مي عبد المنعم بالمعالجات العاجلة لتواجد الاجانب غير المقنن بالسودان. اتفقت معهما فيما ذهبتا إليه.

المفرح أن مثل هذا النقاش الهادف يقوده شباب في مقتبل العمر، فالتحية لطالبات المؤتمر الوطني دائرة التعليم العالي بولاية الخرطوم، وللدينمو المحرك نوال عيسى يوسف أمينة الطالبات، ولرعاة الملتقى الاستاذة ماجدة النسيم معتمد شئون الرئاسة، والاستاذ عبد السخي عباس أمين القطاع السياسي بولاية الخرطوم.[1]

التحولات السياسية والتحولات المجتمعية :-

الصحفي النابه هيثم كابو أشار في عموده بصحيفة التيار الغراء يوم أمس السبت الى التغييرات المجتمعية الكبيرة التي يلاحظها المتابعون من خلال بعض الحوادث الدخيلة على المجتمع، مثل زجر فتاة لوالدتها في الطريق العام، واعتداء شاب على أبيه بالضرب، وغيرها من الظواهر التي بدأت تطفو الى السطح. وأشار بذكاء الى أن مثل هذه الحادثات يصعب تغييرها حتى لو توصل الفرقاء السياسيون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣٠ م

الذين يجتمعون وينفضون الى إتفاق.

بالفعل التغييرات السياسية يمكن أن تكون سريعة جداً، إنقلاب عسكري في ليلة واحدة يمكنه تغيير نظام الحكم بالكامل من مدني لعسكري، أو من ديمقراطي لدكتاتوري، مثلما حدث عندنا في السودان عدة مرات. الفرقاء السياسيون المتحاربون سنين عددا يمكن أن يلتقوا في مباحثات لعدة أيام ليخرجوا بعدها للجمهور يحتضنون بعضهم بعضا، ثم يكونوا حكومة ائتلافية أو سمها ما شئت ليحكموا الشعب المسكين الذي ذ ق الأمرين من تحاربهم وتقاتلهم.

التغييرات المجتمعية وما يترتب عليها من تغييرات اقتصادية وديمغرافية بطيئة جداً، ولكنها متى ما حدثت يصعب إعادة الأمور الى ما كانت عليه. اشار هيثم في مقاله لحادثات فردية هي تعبير عن تغيير عميق قد حدث في منظومة القيم والعادات والتقاليد. غير أنه يمكن ملاحظة ظواهر أخرى ذات طابع جماعي مثل كثرة المتسولين والمتسولات. ندفن الرؤوس في الرمال إن قلنا أنهم أو جلهم أجانب، بالعكس أغلبهم سودانيون ومن قبائل عريقة. العشرات على أبواب المساجد وفي داخلها، متى ما انتهت الصلاة يقف واحدا أو أكثر طالباً المساعدة والعون. وفي الطرقات عند اشارات المرور العشرات. في الأحياء الراقية يترصدون مواعيد خروج الناس لأعمالهم، متى ما أخرج قاطن المزل سيارته وجد بقربه تماما متسول أو متسولة. المشكلة كبيرة وهي مؤشر أكيد على انتشار الفقر.

مؤشر ثاني مهم هو زيادة جرائم الاعتداء على المال من سرقة الأحذية على أبواب المساجد الى النهب المسلح من البيوت والمتاجر. يشير التقرير الجنائي السنوي الى الزيادة المقدرة في هذا النوع من الجرائم. غير أنني أجزم أن عشرات الآلآف من جرائم الاعتداء على المال لا تصل لمضابط الشرطة لاستهانة الناس بها، كم حادثة نشل تتم يومياً، وكم زجاج سيارة يكسر لسرقة لابتوب أو كيس فيه نقود أو موبايل منسي. المؤشر الخطير هنا زيادة عدد السرقات وزيادة عدد مرتكبيها بغض النظر عن قيمة المسروقات.

الاحصاء الذي أجراه الجهاز المركزي للاحصاء بالتعاون مع بنك التنمية الافريقي في العام ٢٠٠٩ أشار الى أن عدد السكان تحت خط لفقر بالسودان ٤٦٪. لا شك عندي أن النسبة قد زادت بدليل الظواهر التي أشرنا لها. مطلوب تحديث الاحصاء لنقف بطريقة موثوقة على نسبة الفقر.

غير أن الرسالة التي ينبغي أن تصل للسياسيين من كل الأطراف هي أن ما يجري من تغيير اجتماعي واقتصادي وديمغرافي لا ينتظر مطالباتكم وترددكم، وإذا لم تتفقوا فسوف تجدون وضعاً من العسير تغييره وسوف تفشلون.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢١ م

التشكيك في جريمة سرقة الذهب :-

السرعة الفائقة والكفاءة المهنية الهائلة التي جعلت الشرطة تكشف اللثام خلال أقل من أربعة وعشرين ساعة عن جريمة سرقة ٣٠ كيلوجرام من الذهب المشغول جعل البعض يتشكك في أن الأمر برمته مسرحية لتحسين صورة الشرطة!

نقلت هذا الزعم لقروبات ضباط الشرطة المتقاعدين فجاءت ردودهم على النحو الآتي:

ضابط شرطة متقاعد برتبة اللواء قال: لا توجد جريمة كاملة او هذا ما يقال دائما، المتهم الاول المدبر و الذي شاهدنا صوره شاب بدون خبرة، اغتر لنجاح مغامرته والتي سهر علي تدبيرها و اجتهد، من التزوير و الي استقطاب من يشاركوه، و لكنه اغفل تماما تدبر التصرف في حالتي نجاحه او اكتشافه اثناء التنفيذ، فلم يضع خطة الهروب بالغنيمة او النفاد بجلده، و في نشوة النجاح تباطا في التصرف، و ربما وجد آراء متعنتة من الشركاء الذين و لا بد ان يلعب الفار بعبهم ازاء اي فكرة هروب خفيف، و ربما سمعهم يقولون رجلنا علي رجلك، الاكثر ذكاء من شلة المغامرين يقعون دائماً في عقبات (ثم ماذا بعد؟) حتى في حالة الانقلابات.

وأضاف ضابط آخر متقاعد ومقيم بكندا: من ملاحظاتي في بدايات عملي الشرطي انه كلما كثر عدد المشاركين في الجريمة و ارتفعت قيمة عائدها كانت سرعة اكتشافها. وذلك لتضارب المصالح و ظهور خصال الاجرام، و اولها الطمع. واذا اختلف اللصان ظهر المسروق. شرطة الجن دي تلقاها من منو ولا منو؟ ماذا تستفيد الشرطة من جريمة وقعت تحت اشرافها و حراستها و تصديقها زورا و بهتانا؟ نوصي القائلين بهذا الزعم ان يكونوا في مستوي دقة دفتر الاحوال و البلاغات، و تسلسله الزمني، واشرافه الموقع، ووصفه الدقيق الذي يشمل حتى حالة الطقس و امكانية الرؤيا و المناخ المحيط. لهم حق الوتسبة و الفيس كما ارادوا علي ان يبتعدوا عن دقة رصد دفاترنا و انضباط تقصينا.

وأضاف: أحد الزاعمين بفبركة القضية قال ان العصابة الكاملة ان ضل احدهم نبهه الاخر، ديل عصابة ولا جلساء مجلس ابي حنيفة. يحتاج معلقيك لحلقات درس في ال Criminology يا موجه الاختصاص اغثنا.

وضابط ثالث متقاعد مقيم بالرياض بالعربية السعودية أضاف: أعتقد المعلقون اناس بعيدون عن العمل الشرطي، ولا يفهمون ان المتهم يمر بعدة مراحل تقاضي ويمثل امام العديد من السلطات العدلية، فحتى ينجو المتهم من الجريمة المنسوبة اليه، او على الاقل يخفف من العقوبة التي قد تصدر في حقه، اليس له حق

الاعتراف بمشاركيه في الفعل الاجرامي، سواء كانوا شرطة او غيرهم، المتهم/ المتهمون لن يسكتوا على من غرر بهم او ساعدهم. ومن ثم ستظهر كافة الحقائق وكافة الأطراف.

تعليق: لا أعتقد أن الشرطة يمكن أن تجازف بسمعتها بإختلاق مسرحية. العقل المدبر من ذوي الياقات البيضاء، بقية المنفذين بعضهم معرر بهم والبعض الآخر مجرمين عاديين ذكاءهم محدود. الأرجح أن الرأس المدبر رغم ذكاءه الباهر في التخطيط إلا أنه افتقد للخبرة في إزالة آثار الجريمة والاختفاء. مثلا كان يمكنه تجهيز سيارة دفع رباعي والهروب بها تجاه الشرق فور اكتمال العملية. أو أي تدبير آخر. يشير علم الاجرام لأنواع من المجرمين منهم من هو مصاب بجنون العظمة وحب إثبات الذات. هذا مرض نفسي يرجح أن الجاني مصاب به ولا يعفيه من العقاب. التحية مكررة للشرطة في نجاحها الباهر.[1]

التغييرات المجتمعية خطر داهم :-

تناولت على هذا العمود قبل يومين التغييرات في سلوك بعض فئآت المجتمع السوداني نتيجة لتفشي الفقر وضعف الكوابح التربوية والقانونية. علق على الموضوع الأستاذ طارق مختار من المملكة المغربية بالقول: (التغيرات المجتمعية التي تطال بنية المجتمع ككل . والاجتماعية التي تصال العلاقات بين الناس في اطار الاسرة اوخارجها هي تغييرات يفترض ان تسير ببطء ورتابة يتبناها المجتمع او يلفظها ويردها. لكن التغيير الحاصل الان سريع ولا يقاوم المقاومة الطبيعية من المجتمع لوجود مسرعات ومسببات غير طبيعية لعل اهمها: انتشار المخدرات، الحروب والتهجير من المجتمعات الصغيرة الى مناطق ومجتمعات جديدة، الفقر، القدوات والنماذج الجديدة غير المناسبة التي يقدمها الاعلام المفتوح).

أما الأستاذ توفيق عبد الرحيم منصور، خبير المعلومات والتوثيق فقد كتب (بالفعل ظاهرة السرقات بانواعها تعكس لنا مؤشرا خطيرا .. وعدم التبليغ يعود أحياناً لفقد الثقة في إجراءات الشرطة، انا على المستوى الشخصي تم سرقتي عشرات المرات خلال ستة اشهر ولم ابلغ الا مرة واحدة ، سرقت (نعلاتي) من المسجد عدة مرات وسرق قبل عدة ايام صندوق دعم مسجدنا و(مانهولات) مسجدنا وموتور الماء من مسجدنا خلال الايام لماضية ، لم لا ابلغ ؟ ! .. فقط لاجراءات الشرطة المعقدة ولفقدان الثقة في مقدرتهم لارجاع ما يتم سرقته .

قبل عدة اشهر سرق من مزرعتي وابور ماء وطلمبة جديدين .. ذهبت لفتح بلاغ في السامراب .. قالوا لي فتح البلاغ يكون في الحاج يوسف او في الدروشاب .. فقلت لهم انتم بالقرب من مزرعتي .. ثم ذهبت للدروشاب فاخبروني بانه لا توجد نيابة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/١/ ٢٠١٦ م

وارجعوني للسامراب، بعد لأي وواسطة تم فتح البلاغ ثم ذهب معي واحد من المباحث لمعاينة مكان السرقة، وعلى الرغم من تحطيم قفص حفظ الوابور ووجود (عتلة) تحطيم الطبل فلم يأخذ بصمات أو يقص اثرا ولم يفعل شيئا مقنعا ثم ذهب في حاله.

سرقت جميع خراف مزرعتي قبل اسبوع عن طريق عصابة في السليت وكان عددها كبيرا وبها نعاج دارة لاول مرة .. ولم يتركوا لي ولو خروفا واحدا .. وقد تمت السرقة بالتحارش مع كلاب الحراسة والحارس من جهة عكس زريبة الخراف ثم بقية العصابة كانت تسرق من الناحية الاخرى .. ولم ابلغ لانني عانيت الكثير في تجارب التبليغ السابقة وهي كثيرة .

تعليق: هذه تجارب عملية وشخصية مؤلمة جدا. ربنا يعوض الأخ توفيق. ثقتنا في الشرطة كبيرة جداً، غير أننا ندعو لإعادة الكفاءة والفعالية للشرطة الجنائية لأنها هي ظل الدولة على الأرض، وبضعفها وعدم فعاليتها تتقزم الدولة وتتفه عند المواطن.[1]

الأثر الاقتصادي للعمالة الأجنبية بالسودان :-

العمالة الأجنبية بالسودان تنقسم لفئتين رئيسيتين، الأولى عمالة دخلت البلاد بتصاريح عمل رسمية وبإقامات شرعية. والفئة الثانية (بالذات من دولة إثيوبيا الصديقة) متواجدة في البلد بحكم الأمر الواقع. ولأسباب سياسية لم تتم معاملة هذه الفئة كفئة غير شرعية. بعض الاحصاءات التي برزت مؤخراً تشير الى أن عدد الأجانب بالسودان هو حوالي ٣ مليون نسمة. في الحقيقة لم يجر احصاء رسمي لهذه الفئة، وتقديري الشخصي أن العدد الكلي هو أقل من ٣ مليون نسمة وربما يكون ما بين ١.٥ الى ٢ مليون نسمة. علماً بأن هناك أجانب متنقلون في المواسم ما بين بلدانهم والسودان. فالعمالة الزراعية الاثيوبية تدخل السودان في مناطق ولاية القضارف وغيرها في موسم الزراعة ثم تعود لبلادها بعد ذلك.

عدد العمالة الأجنبية الموجودة في السودان بتصاريح عمل وإقامات شرعية لا تتجاوز ١٠٪ من العدد الكلي. وهذا النوع من العمالة يحكمه قانون العمل الذي لا يسمح بإستجلاب عمالة أجنبية لمهن ووظائف يجيدها السودانيون، على ألا يتجاوز عدد هذا النوع في المنشأة ٢٠٪ من العدد الكلي. وعلى هذا من الواضح أنه لا توجد مشكلة تذكر في هذا النوع من العمالة الأجنبية ذوي التصاريح والاقامات.

تبرز المشكلة الكبرى فيما يلي النوع الثاني من العمالة، وهي العمالة التي دخلت البلاد إما لظروف الحرب في بلدانها، أو دخلت خلسة وبدون أوراق رسمية أو تصاريح

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤ م

بغرض العمل في السودان أو للانتقال منه لبلد ثالث. هذا النوع من المهاجرين أو العمالة يأتي من بلدان متعددة أهمها: أثيوبيا، دولة جنوب السودان، تشاد، نيجيريا، النيجر. من الواضح أن هناك توجيهات سياسية عليا فيما يلي العمالة من كل من اثيوبيا ودولة جنوب السودان لأن السلطات الرسمية الآن في السودان تغض النظر عن وجودهم غير الشرعي، أو تقوم بعمل ترتيبات خاصة لهم تقنن وجودهم بصورة أو بأخرى.

في ظل هذه الوضعية يبرز سؤال هام حول آثار هذه العمالة على الاقتصاد وعلى سوق العمل في السودان. في الواقع أن هناك نوعين من الآثار أحدهما ايجابي والآخر سلبي. يتمثل الأثر الايجابي في أن هذه العمالة (غير الشرعية) سدت نقصاً كبيراً جداً خلال السنوات الأخيرة فيما يلي عمليات الزراعة والكديب والحصاد في مناطق الانتاج الزراعي. ففي ظل اتجاه عدد كبير جداً من العمالة السودانية الزراعية لمناطق التعدين من الذهب عانت المشاريع الزراعية من نقص خطير في العمالة الزراعية، وقد قامت العمالة الأجنبية (غير الشرعية) بسد هذا النقص.

أما الأثر السالب فيتمثل في تمدد هذا النوع من العمالة لوظائف كثيرة كان يقوم بها السودانيون أو من الممكن لهم القيام بها في حالة تدريبهم عليها، مثل خدمات الضيافة في الفنادق والكافتريات وأعمال النظافة والتدبير في المنازل (العمالة المنزلية)، والعمالة غير الماهرة في المصانع والمزارع البستانية، وغيرها من الوظائف. فاقم هذا من نسبة البطالة العالية في الاقتصاد والبالغة حوالي ٢٠٪، كما أثرت تحويلاتهم المالية (على صغرها) في سوق النقد الأجنبي الداخلي.

قد يكون من المناسب تقنين وجود لعمالة الأجنبية غير المنظمة بالتعاون مع قنصلياتهم وسفاراتهم بالسودان، واستحراج وثائق سفر رسمية لهم، مع الزامهم بالكشف الطبي الأولي والدوري. ولا بد من الاشارة الى أن نسبة الجرائم الاخلاقية وغيرها وسط هذا النوع من العمالة ليس بالضخامة التي يتخيلها بعض الناس، فقد ثبت أن النسبة لديهم عادية وتوازي النسبة لدى الوطنيين أو الاجانب المقيمين إقامات شرعية.[1]

التكنلوجيا المالية في السودان- ما هي العقبات؟

تقرير مهم صدر عن البنك الدولي مؤخرا تمت الإشارة فيه للأثر الكبير لاستخدام التكنلوجيا في القطاع المالي، ومما ورد فيه: (إن هدف البنك الدولي هو إمتلاك كل شخص بالغ لحساب معاملات بنكية على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠ . في عالم اليوم أصبح ٤٠ في المائة من سكان الأرض يستطيعون الحصول على الإنترنت،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٣/ ٢٠١٥ م

وبات امتلاك أفقر ٢٠ في المائة من الأسر لهاتف محمول أكثر يسرا من الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وبالتالي أصبح تحقيق هذا الهدف ممكناً. في تنزانيا زادت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، وفي الهند وبإستخدام بطاقات الهوية الرقمية تم إضافة ٢٠٠ مليون حساب بنكي جديد). أ. هـ

تعليق: في السودان لم نتمكن حتى الآن من الاستفادة من تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في إدماج عدد كبير من الفقراء في النظام المالي. ما زال عدد الحسابات البنكية لدينا لا يتجاوز ٢ مليون حساب، وبالتالي فإن ٩٥٪ من سكان السودان لم يستفيدوا من المزايا التي يشير لها تقرير البنك الدولي لأنهم بعيدون عن مجال المصارف أو ما يسميه المصرفيون (الشمول المالي).

يرى البعض أن السبب يعود إلى أن المصارف في السودان تتعامل مع التقنية المصرفية لتحقيق ايرادات مباشرة ، وأن بنك السودان المركزي بدا مترددا في إدخال القطاع الخاص في هذا المجال. في عام ٢٠١٣ ولأول مرة سمح بنك السودان للبنوك والقطاع الخاص بتقديم العديد من الخدمات الالكترونية من خلال المحفظة الالكترونية وتحت رقابته، على أن يقتصر دور البنوك على إصدار وتوزيع تلك البطاقات والقطاع الخاص بدوره كبوابة دفع وتحصيل.

ولكن اصطدمت المحفظة بمشكلة التغذية، حيث أن المستهدف بها وهم غير المتعاملين مع البنوك (٩٥٪ من الشعب) وليس هناك العدد الكافي من نقاط البيع التي تشحن هذه البطاقات، وذلك لعدم وجود حافز مالي لمشغل نقطة البيع مقابل تغذية هذه البطاقات. فيما ظل تحويل الرصيد عبر شبكات الاتصالات هو الأكثر ربحية، لأن وكيل شركات الإتصالات يفضل الرصيد على المال لوجود هامش ربحي يصل إلى ٨٪ عند التغذية و ١٠٪ عند التسييل.

مؤخراً قام بنك السودان بتوقيع عقد الموبايل موني في ٢٠١٤ واصطدم بنفس العقبة وهي تغذية الحساب دون مقابل. وستستمر المشكلة مالم تصدر تشريعات بوضع سقف اعلى لتحويل رصيد شبكات الاتصالات، وتجريم المخالفين كما هو الحال في كل دول العالم. وبالتالي سيتحول وكلاء شركات الإتصالات ليصبحوا وكلاء خدمة إليكترونية ويرضوا بهامش ربح ٥ في الألف بدلا من ١٠٪.

وعلى بنك السودان العمل على ربط الحسابات البنكية بالتوقيع الرقمي المتولد من الرقم الوطني وليس برقم الموبايل لمنع شركات الاتصالات من التحكم في النظام.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٧/ ٢٠١٦ م

الخطة الذكية لإعادة الاعتبارية للخدمات الطبية :-

تناقض غريب وعجيب يعتور الخدمة الطبية في السودان سواء من حيث الممارسين أو من حيث البيئة التي تؤدى فيها. آخر أخبار هذه الخدمة أن أساتذة كلية الطب بجامعة أم درمان الاسلامية المبتعثين لنيل درجة الدكتوراة بجامعة العلوم والتكنلوجيا الاردنية قد حققوا المركز الأول على كل الجنسيات العربية والاسلامية في كل التخصصات. وقبلها بأسبوع أحرز دارس سوداني الدرجة الكاملة في امتحانات الزمالة البريطانية في سابقة نادرة وفريدة. ومعلوم السمعة الممتازة للأطباء السودانيين العاملين ببريطانيا والسعودية ودول الخليج.

من الجانب الآخر وعلى العكس من هذه الأخبار الايجابية حملت أخبار الأسبوع الماضي حالة تحرش بطبيبة بمستشفى رئيسي بالعاصمة، واعتداء بالضرب على طبيب من أهل مريض بالخرطوم أيضاً، وانتقادات علنية لمستوى الخدمات الطبية في مستشفى استثماري كبير. وتُسجل العشرات من حالات سفر السودانيين بصورة يومية للعلاج بالأردن أو مصر أو بريطانيا أو تايلند أو الولايات المتحدة. هذا تناقض غريب وإتجاهات متباينة في خدمة واحدة. وليس لهذا الأمر مثيل في المهن والخدمات الأخرى في السودان. فما هي العلة؟ وكيف يكون العلاج؟

طرحت الموضوع على قروب Beautiful Family على الواتساب فجاءت ملاحظات ومداخلات قيمة وهامة كان أهمها: مداخلة من موظف قال فيها (رأيي الشخصي أن كل أصحاب المهن الطبية في السودان محتاجين لتدريب في كيفية التعامل مع المرضى والمراجعين وكيفية كسب ودهم. مثلا انا أدخل على الأخصائي واكون دافع ٢٠٠ جنيه وبعد دا ياخد معاي ٣ دقائق. ويتكلم بالموبايل. ويدق الجرس وانا ما زلت أمامه. ولمن امشي الأردن ياخد معاي الطبيب نص ساعة على الاقل. لاحظ انا لا أتحدث عن علمه إنما عن سلوكه المهني).

رد على هذا طبيب قائلاً: (اعتقد انو التقييم المادي بيلعب دور، وخاصة بالنسبه لصغار الأطباء، لانهم بيجتازوا دراسة متعبة وشاقة وبعدين التقييم سيء. انا معاك أن المريض ماليه ذنب. ودي مهنة انسانية. لكن لازم نأمن المستقبل المالي للطبيب. لأنو لمن يهاجر للخارج بيدي اقصي ما لديه لانه حاسس بالتقييم المناسب. المفروض الحكومة تأمن ناس المهن الصحية ماديا علشان تنتظر منهم اداء جيد. وعلشان يركزوا في شغلهم).

أضاف صيدلي (المجلس الطبي السوداني و مجلس التخصصات الطبية فرضوا على اي برنامج دراسات عليا في السودان في كل الجامعات برنامج للتواصل مع المرضى Communication Skills بناء على دراسة أثبتت أن كثير من التشخيص والاخطاء العلاجية بتكون فقط نتيجة لعدم التواصل بين الطرفين).

تداخل طبيب عمل بالسودان وهو حالياً مهاجر بالخارج قائلاً:(الموضوع فعلا مرتبط بال communication skills وجزء مهم فيها .. إحساسك بالمريض وإنك ما تستصغر أي أعراض أو أي ألم بيحس بيه ... الإحترافية في التعامل مع شكوى المريض .. الحاجة المقلق منها .. المضاعفات الخايف منها .. كلها الطبيب لازم يحتويها ويشرحها للعيان بقدر مرضي وكافي لأن دا واحد من حقوق المريض .. مهما كانت بسيطة .. صحيح المرتبات في السودان ضعيفة، وبيئة العمل سيئة لكني بأمانة أقول لك أيها الزميل الطبيب: فتش عن حل مرضي لنفسك ... بعيد عن المريض).

علقت على الكلام الأخير قائلاً: (يا سلام عليك يا دكتور..اتفق معك تماما..يا ريت مثل كلامك هذا يتم تداوله في قروباتكم المتخصصة. وتقوم النقابة بتبنيه . وثق بعد ذلك الشعب هو من سيطالب بحقوق الاطباء وبتحسين الخدمات الطبية. الكلام ما فيه مثالية إنما هو الخطة الذكية لإعادة الاعتبارية للخدمات الطبية).[1]

الخلاف بين سيقا والادارة الحكومية :-

حسب متابعتي لملف القمح والدقيق بالسودان منذ عدة سنوات لا أعتقد أن هناك خلافاً شخصياً بين أسامة داؤود كمستثمر وصناعي محترم، وبدر الدين محمود كوزير مالية للسودان. ولا خلاف كذلك بين مجموعة دال، كمجموعة اقتصادية وطنية ناجحة متعددة الأنشطة، وبين حكومة السودان. أرى الخلاف محدود بين مطاحن سيقا، المملوكة لمجموعة دال، والادارة الحكومية متمثلة في لجنة حكومية تضم ممثلين لوزارة المالية ووزارة الصناعة ووزارة التجارة وبنك السودان وادارة المخزون الاستراتيجي والأمن الاقتصادي.

الخلاف نفسه بسيط وواضح، فاللجنة المذكورة بعد أن درست أوضاع السوقين العالمي والداخلي لسلعتي القمح والدقيق، وبعد أن أخذت كافة العوامل في الإعتبار، رأت أنه ما دام أن الدولة هي من تدفع قيمة القمح المستورد بالعملة الأجنبية، بسعر مدعوم، فعليها المراقبة والسيطرة على هذه السلعة في مختلف المراحل، من الاستيراد وحتى التوزيع، مروراً بمرحلة التصنيع. لهذا جاء القرار بأن تتولى إدارة المخزون الاستراتيجي مهمة الاستيراد بعطاءات نزيهة وشفافة. وأن يعهد للولايات بمراقبة التوزيع.

ثم رأت هذه اللجنة أن تخفض الدولة مقدار دعمها لدولار القمح بأن يكون ٤ جنيه مقابل الدولار بدلاً عن ٢,٩ جنيه للدولار. بشرط أن يبقى السعر النهائي لدى المخبز كما هو ١١٦ جنيه لجوال الدقيق حتى لا يتأثر سعر الرغيف للمستهلك.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٧/ ٢٠١٥ م

هذين القرارين هما مصدر الخلاف بين سيقا والادارة الحكومية، حيث ترى سيقا أن المخزون الإستراتيجي لا يملك الكفاءة الفنية والادارية لإدارة عملية بحجم ٢ مليون طن سنوياً، وأن مطاحن سيقا قد استثمرت استثماراً كبيراً في الصوامع ومواعين النقل، وسوف تتعرض هذه الاستثمارات للخسائر. ومن ناحية ثانية ترى هذه المطاحن أن معاملة دولار القمح بسعر ٤ جنيه مع الاصرار على سعر البيع في حدود ١١٦ جنيه يخصم من أرباحها وربما يدخلها في خسائر.

إذا الخلاف مفهوم وواضح وطبيعي، ويمكن أن يكون مكان حوار مستمر وبناء بين مطاحن سيقا، وغيرها من الجهات المتضررة من هذه القرارات، مع الادارة الحكومية ممثلة في اللجنة المذكورة. لا يوجد ما يستدعي إعلاناً للحرب بين الطرفين، ولا يوجد سبب للاعتقاد إطلاقاً أن الدولة تنتوي تدمير صناعة الدقيق في البلاد، أو أنها تحارب مجموعة دال أو أي من شركاتها.

يتساءل البعض عن سبب استيراد الدولة لدقيق جاهز، في حين تتوفر داخل الدولة طاقات تصنيعية هائلة، متمثلة في مطاحن سيقا وغيرها. السؤال منطقي، والاجابة عليه بسيطة وواضحة، وهي أن الدولة تحسبت لاحتمال توقف المطاحن الداخلية عن العمل بعد صدور قرار تعديل سعر صرف دولار القمح، فكان لا بد لها أن تحتاط بدقيق جاهز، حتى لا يجوع الناس وتظهر الصفوف أمام المخابز. وقد كان هذا قراراً صحيحاً مائة بالمائة، لأن بعض المطاحن قد توقفت بالفعل، أو قللت من انتاجها لتستوعب التغييرات، فكان البديل هو الدقيق الجاهز المستورد الذي يغطي في الوقت الحالي ٥٠٪ من حاجة المخابز.

على مطاحن سيقا إستيعاب التغيير في السياسات، وأن تبني استراتيجياتها المستقبلية نحو استخدامات أكبر للقمح المنتج محلياً، وأن تسهم ايجابياً عبر مراكز بحوثها وعلمائها الأكفاء في تشجيع تجربة الدقيق المخوط(قمح+ذرة). ومطلوب من مجموعة دال زيادة استثماراتها في زراعة القمح، واستصحاب مبادرة تحقيق الأمن الغذائي العربي التي طرحها رئيس الجمهورية ووافقت عليها ودعمتها الجامعة العربية، وفيها خمس سلع رئيسية هي القمح ودقيقه، و'لزيوت النباتية، واللحوم، والألبان، والسكر. ومجموعة دال يمكن أن يكون لها دور هائل في ثلاثة من هذه السلع هي القمح ودقيقه واللحوم والألبان.

أما الادارة الحكومية فعليها تأكيد إحترامها لمجموعة دال واسهاماتها الاقتصادية المقدرة، وإسهاماتها الاجتماعية والخيرية الكبيرة والتي لا يحب السيد أسامة داؤود وأسرته الاعلان عنها. وعليها كذلك إيقاف استيراد الدقيق الجاهز متى ما تأكد لها استيعاب المطاحن الوطنية للتغير في السياسات واستئنافها للانتاج بكامل طاقاتها.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٢١ ٢٠١٥ م

الخلاف بين وزارتي الخارجية والداخلية بشأن الجواز الدبلوماسي :-

أعلن المجلس الوطني عن تشكيل لجنة طارئة لدراسة الخلاف ما بين وزارتي الخارجية والداخلية حول سلطة تصديق واصدار جواز السفر الدبلوماسي والجواز الخاص والجواز لمهمة. وهي أنواع من الجوازات كانت تتولى تصديقها وإصدارها وزارة الخارجية بشكل كامل عن طريق وحدة من ادارة الجوازات تلحق بها. غير أن قانون الجوازات الذي أصدره المجلس الوطني السابق جعل سلطة التصديق لوزير الخارجية وعمليات الاصدار في وزارة الداخلية، وهو أمر إعترضت عليه وزارة الخارجية بشدة ورفعت بشأنه مذكرة لرئيس الجمهورية الذي أعاد القانون للمجلس الوطني لحسم الخلاف. حيث ترى وزارة الخارجية أن يكون تصديق واصدار الجوازات الدبلوماسية والخاصة والجوازات لمهمة قاصرة بالكامل على وزارة الخارجية لتحديد المسئولية بصورة كاملة مهما كانت التكاليف.

إن إصرار وزارة الخارجية على أن تكون سلطة تصديق وإصدار هذه الأنواع الثلاثة من الجوازات لديها يبدو غير منطقي بحكم التطورات الدولية والمحلية المتعلقة بوثائق السفر، وفي هذا الصدد نشير لأربعة مسائل أساسية: الأولى أن كل الوثائق الأساسية الخاصة بمواطني الدولة ينبغي أن تصدر عن قاعدة بيانات واحدة هي السجل المدني المرتكز على الرقم الوطني. ومسئولية السجل المدني والرقم الوطني هي الآن لوزارة الداخلية.

المسألة الثانية: أن المنظمات الدولية العاملة في مجالات السفر والهجرة تعتمد كود موحد لكل دولة، وسوف يكون هو طريق المرور الوحيد عبر البوابات الالكترونية في الموانئ. عليه لا بد أن تكون جهة اصدار الوثائق واحدة لتتمكن من اصدار هذا الكود وحفظ مستنداته.

والمسألة الثالثة: أن اصدار الجوازات الالكترونية المتضمنة المسألتين أعلاه مزودة بالباركود تحتاج لتقنيات ومعدات باهظة الثمن، وقد تم تجهيزها لدى الجهات المختصة بوزارة الداخلية بكلفة فاقت ١٥ مليون يورو لاصدار مئآت الآلآف من جوازات السفر سنوياً ولا يوجد سبب لشراء معدات اخرى لوزارة الخارجية لاصدار عدد محدود من الجوازات قد لا يتجاوز ٣- ٥ ألف جواز.

ما دام القانون أعطى وزير الخارجية سلطة التصديق فإن مسألة الاصدار، برأينا، فنية بحتة وغير مؤثرة. لكن من الواضح أن الخلفيات التاريخية هي التي تجعل وزارة الخارجية حساسة بشأن المسئولية عن تصديق وإصدار هذه الأنواع الهامة من الجوازات، فجواز السفر الدبلوماسي وبدرجة أقل جواز السفر الرسمي وجواز السفر لمهمة هي وثائق قيمة جداً تتيح لحاملها التحرك بحرية، وتعطيه حصانات وامتيازات بموجب الاتفاقيات الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل. العديد من الدول منحت

جوازات سفرها لشخصيات تعتقد أنها تستحق الحماية والدعم. في السودان منحنا جواز سفرنا لنيلسون مانديلا، ولباتريس لومبا وأسرته وغيرهم وكانوا قادة حركات تحرر نجحوا في تحرير بلدانهم من المستعمر، قرار الدولة في هذه الحالات كان موفقاً وسليماً.

في حالات أخرى يبدو أن قرار منح الوثيقة الهامة (جواز السفر الدبلوماسي) لأجنبي أو لسوداني كان غير موفق وتسبب في تدمير علاقات السودان بدول أخرى، أو استخدم في الاحتيال الدولي في حالات أخرى، من هنا نتفهم حرص وزارة الخارجية على أن يكون الأمر كله بيدها.

لا مناص في تقديرنا من توحيد الجهة التي تقوم بالاصدار والعمليات الفنية المتعلقة به وهي في حالتنا هذه وزارة الداخلية ممثلة في الادارة العامة للجوازات. على أن توضع التدابير الادارية والفنية التي تكفل عدم إصدار أي جواز سفر دبلوماسي أو خاص أو لمهمة بغير موافقة وزارة الخارجية. وذلك حتى لا تتكرر أخطاء منح الجوازات الدبلوماسية لمن لا يستحق.[1]

الدلالات الاقتصادية لنجاح العملية الانتخابية :-

نجاح الدولة في السودان في اقامة انتخابات شارك فيها آلاف المرشحين، وملايين عديدة من الناخبين، عبر آلاف مراكز الاقتراع، التي يديرها عشرات الآلاف من الموظفين والمتعاونين، ويحرسها ١٥٠ ألف شرطي، تدل دلالة واضحة على القدرات التنظيمية والادارية والمالية في الدولة السودانية. ومرور كل العمليات الانتخابية بما فيها التصويت النهائي بسلاسة وهدؤ، يدل على القدرة والكفاءة والسيطرة الأمنية على هذه العملية الحساسة.

الانتخابات المشابهة التي جرت في دول في محيطنا الاقليمي شهدت العشرات من الضحايا نتيجة أعمال العنف المصاحبة للانتخابات. في كينيا سقط آلاف الضحايا، وفي غيرها من الدول لا تخلو الانتخابات من الدماء.

التجارة والاستثمار والاقتصاد ككل لا يعمل الا في أجوء لاستقرار والأمن. وعليه فإن النتيجة النهائية لنجاح العملية الانتخابية في السودان هي استمرار التجارة والاستثمار وانسياب السلع والتعاملات المالية في ظل دولة قوية. وبغض النظر عمن يفوز برئاسة الجمهورية أو بالاغلبية البرلمانية التي تؤهل لتشكيل حكومة فإن نجاح تنظيم انتخابات بهذا الحجم يدل على وجود دولة كفؤة، دولة غير فاشلة.

الاختلاف السياسي والتباينات الفكرية بين السودانيين ينبغي الا تعمي بصائرهم عن النظر بعين الرضا للسلوك المتحضر للمواطن السوداني، سواء الذي شارك أو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ م

الذي قاطع. وعليهم أن يفخروا بخدمتهم المدنية التي أدارت عملية بهذا الحجم الكبير. وعليهم أن يطمئنوا كذلك على أمنهم واستقرارهم، بعد أن شاهدوا الشرطة السودانية منتشرة في كل مركز اقتراع، وفي كل المرافق الحيوية، وعلى الطرق الرئيسية والفرعية. ولهم أن يفخروا بجيشهم القوي الذي يشارك خارجياً في عمليات عسكرية كبيرة، وداخلياً في تأمين الدولة من المتمردين والاعتداءات الخارجية. وبجهاز أمنهم الحصيف الذي لم يتعامل بتوتر وقسوة مع من ثبت تخطيطهم لافشال الانتخابات.

ينبغي أن تعقب فترة الانتخابات مراجعات جوهرية لمسارات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي استئناف الحوار السياسي، والحوار المجتمعي الذي لم يتوقف قط. وبالطبع فإن اتفاق الفرقاء لا يمنع من الدعوة لانتخابات مبكرة. فهذه الانتخابات ليست نهاية المطاف ولا تعني انقطاع العشم لدى الراغبين في التغيير، أو الساعين للحكم بالاقناع والاقتناع وليس بقوة السلاح.[1]

الشبكة طاشة :-

الشبكة طاشة عبارة مؤلمة تواجهك وانت بصدد القيام بإجراء ما في مؤسسة حكومية أو خاصة. وتعني ببساطة إن إجراءك لا يمكن إكماله لأن شبكة معلومات المؤسسة المعنية لا تعمل. ومصدر الألم في العبارة أنك ستكون منتظراً عودة هذه الشبكة. وهذا له قيمة وثمن حسبما تقول دعاية أحد البنوك في أيامنا هذه (للزمن حصة في الثمن).

طبعاً في المؤسسات الخاصة سوف يجتهد القائمون بالأمر على إصلاح الخلل الذي أدى (لطششان) الشبكة بأسرع فرصة ممكنة، لأن مصلحتهم وأرباحهم مرتبطة بعودة الشبكة للعمل. والمثال على ذلك شركات الطيران والحجز الجوي أو المولات الكبيرة. أما في المؤسسات أو الوزارات أو الهيئات الحكومية فإن (طششان) الشبكة فرصة للتسيب والونسة من جانب، وفرصة للبعض لإشباع روح التلذذ بالانتقام من المواطنين المساكين الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً، ولا حتى حق التذمر، لأن (الشبكة طاشة) نعمل ليكم شنو؟. والمثال على ذلك .... و ..... و.... وغيرها!

الجمعية السودانية لتقانة المعلومات طرحت هذا الموضوع الهام عبر موقعها الالكتروني على عدد من العلماء والمختصين، فجاءت تعليقاتهم في غاية العلمية والمهنية مع الطرافة والغرائبية في بعض الحالات. محمد احمد الحسين حجر الزلط من بنك السودان قال: أصبح مصطلح الشبكة «طاشة» مرتبط في ذهن المواطنين

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٦ م

بتعقيد وتأخير الإجراءات الحكومية .. تترك أعمالك وتذهب لإنجاز معاملة رسمية مثل .... وأنت تدعو الله أن لا تكون الشبكة «طاشة» . أفتونا يا مهندسين : الشبكة دي بتطش تمشي وين!! علقت أنا قائلاً: مرة قالوا الشبكة طاشة. عاينت كدا لقيت كوبس الكهرباء اتملص من الراوتر .. وصلت الكهرباء فعادت الشبكة من طشيشها ، في اغلب الاحوال الشبكة مفترى عليها والعتاد مظلوم والمشكلة في العنصر البشري.

المهندس ايمن محمد مزمل من رئاسة الجمهورية قال: عوامل كتيرة بتلعب دور في موضوع الشبكة الطاشة....طبعا اللوم بصورة عامة يقع دائما على عاتق المهندسين....وهم منه (في كثير من الاحايين) براء!!!...تأتي جودة الاجهزة في المقام الاول..اعداد منظومة اخرى تعمل بصورة موازية في الشبكة للمنظومة الاساسية مسألة رئيسية. اعتقد ان مصممي الشبكات ومستشاريها عند مرحلة التخطيط في الغالب يضعون هذه الحقائق امام متخذ القرار. الا أنه ولاعتبارات مادية قد يفضل متخذ القرار تقليل الصرف دون مبرر فني، حينها يقع الفأس في الرأس، وتكون النتيجة شبكة طاشة يتحمل وزرها المهندس المقيم.

المهندس الخبيرعبد المجيد نمر تداخل قائلاً: الشبكة طاشة هو مصطلح يعني ان النظام لا يستجيب، و ليس بالضرورة ان تكون الشبكة هي المشكلة، فالغالب ان تكون واحد من المشاكل الاتية بالذات للناس الشغالين تطبيقات تعمل عن طريق الانترنت: أن يكون عدد المستخدمين يفوق امكانية خادم الويب، مما يتسبب في تعطيل الاستجابة. أو أن تطوير التطبيق يتم بالطريقة المتزامنة . Synchronous و هذه تستهلك سعة الموجة و تقلل سرعة استجابة النظام. أو أن صفحات التطبيق تتعامل بصورة مباشرة مع قواعد البيانات، لأن ذلك يعمل علي تقليل استجابة النظام بغض النظر عن المشاكل الامنية المترتبة عي ذلك. أو اذا كان التطبيق علي الويب يتطلب التعامل مع سجل في قاعدة البيانات لتعديله او حذفه، فهذا يتطلب قفل السجل بغرض التحديث من المستخدمين الاخرين. أو أن طريقة ادارة موارد الشبكة و توزيع الباند وديث بصورة ديناميكية غير سليم مما يقلل من سعة الموجة المخصصة لكل جلسة session حسب حوجتها الحقيقة.

المهندس هاني الشفيع من وزارة المالية قال: الشبكه طاشة تعني لدينا ان الموظف لا يريد اتمام العمل. تاخر تصديق عندما كان ..... وزير مالية وكانت الحجة كالعادة الشبكة طاشة. فقام الوزير، المعروف بحزمه وجديته، بتكوين لجنه تحقيق في الموضوع توصلت إلى أن الشبكة بريئة وأنها لم تكن طاشة أبداً.

ملاحظة: أرسل مقالي هذا للسوداني بفلاش لأن شبكتهم طاشة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣/٦/ ٢٠١٥ م

الفول السوداني محصول مهم لاقتصادنا.. لا تدمروه :-

ينتشر على وسائط التواصل الاجتماعي هذه الأيام مقال خطه الأستاذ محمد محمد خير قبل أكثر من سنتين يحذر فيه من تناول الدكوة لأنها مصدر أساسي للسرطان حمانا وحماكم الله منه. ومما ورد في المقال (عيد الفداء قد أزف، وطقوسه بدأت على الشوارع والأسواق، وعادة ما تكون (الدكوة) حاضرة قبل الخراف، لذا قصدت تقديم المقال لمنع سرطانات محتملة، فقد رسخ طبياً أن (الدكوة) سبب رئيسي في سرطان الامعاء والكبد والقولون، واتخذ هذا الرسوخ يقيناً علمياً لا يقبل القسمة على جوهره، ولا يمكن نفيه، بعد توصل علماء من أوزان ثقيلة بأن الحبة الصغيرة التي تربط فلقتي الفولة تحتوي على مادة (أفلاتوكسين) وهي مادة سرطانية لا جدال في هويتها السرطانية البائنة. لا أظن أن صانعات (الدكوة) يحرصن على إزالة هذه الحبة الصغيرة، لذا فإني اعتبر أن كل الدكوة المعروضة في الأسواق هي مشروع سرطان مفتوح يجب التعامل معه بذات همة العلماء الذين اكتشفوا حقيقته....).أ.هـ

على أهمية التحذير الذي يطلقه المقال إلا أن عدم الدقة في تناول الموضوع تمثل خطراً داهماً على الفول السوداني والصناعات المرتبطة به، ومن أهمها صناعات زيوت الطعام والحلويات والطحنية وغيرها. الفول السوداني كمنتج زراعي نقدي يمثل أحد المنتجات الزراعية الرئيسة في السودان، ويملك السودان فيه ميزة نسبية. والصناعات المرتبطة به تعتبر أحد أعمدة الصناعة السودانية. لهذا من الضروري أن يتحول التحذير عندنا من الفول السوداني الى فطر الافلاتوكسين كمسبب للسرطان، حفاظاً على هذا المحصول الهام الذي يعتمد عليه الملايين من السودانيين في معيشتهم.

وفقا للمختصين فإن حبة الفول في حد ذاتها غير مسببة لمرض، ولكن اذا زادت الرطوبة في الحبة كانت الفرصة مناسبة لنمو فطر الافلاتوكسين المتهم بالتسبب في مرض السرطان. و الظن بان مكان اتصال فلقتي الفولة هو المسبب ظن خاطئ، ولكنه انسب مكان لنمو الفطر لانه ببساطة غير معرض للهواء وخازن للرطوبة المساعدة علي نمو الفطر، اما الفول السودانى نفسه ففيه فوائد صحية مدهشة.

ويعتبر سوء التخزين سبب مباشر لنمو الفطر، والحيطة تكون بقياس مستوي الافلاتوكسن حسب المعايير العالمية لحماية المواطن خاصه في بلد كالسودان فيه اسراف لاكل الدكوة ولكن يفتقر للكثير من إجراءات السلامة.

باحثون أجروا دراسة في العام ٢٠١٠، حيث قاموا بأخذ ١٢٠ عينة دكوة من شوارع الخرطوم، بحري، وام درمان فوجدوا أن فيها نسبة عالية من الافلاتوكسن ٥ الى ١٠ أضعاف المسموح به عالميا.

إذاً علينا التحدث عن فطر الافلاتوكسين وليس عن الفول السوداني، وأن نطلب من المواطنين الذين يرغبون في شراء الدكوة، وهي زبدة الفول السوداني، أن يشتروا الدكوة التي تنتجها المصانع لأنها خاضعة للرقابة الصحية والصناعية.[1]

المطلوب في مجال التعليم العام :-

مناسبة الإعلان عن نتائج الشهادة السودانية تكون على الدوام فرصة لمناقشة قضايا التعليم العام. بداية هذا الأسبوع أعلنت الاستاذة سعاد عبد الرازق وزير التربية والتعليم نتائج الشهادة، وأدلت الوزيرة بشهادة علنية قالت فيها (إن نتيجة هذا العام جاءت متميزة ومشرفة، وحدث تقدم جيد في مواد اللغة العربية والرياضيات، وتفوق الطالبات على الطلاب، والمدارس الحكومية على الخاصة).

من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تلقيت تعليقات مهمة وقيمة رأيت اشراك القارئ الكريم فيها. الاستاذ الاقتصادي خالد الضو قال (الحديث عن تفوق المدارس الحكومية على الخاصة هو بالتأكيد غير دقيق ولايعكس الواقع . كما أن ما يعكسه الإعلام الرسمي والتصريحات بعد لقاءات الوزراء بالسيد رئيس الجمهورية فهي أيضا معيبة وتأتي بصورة نمطية . فلايمكن أن يقتصر توجيه سيادته للوزير المختص في أشياء بديهية، ومن صميم عمل الوزارة، وكأن الوزارة بقيادتها ومختصيها يسمعوا بها لأول مرة. وكأن الوزارة ليست لها استراتيجية تحمل رؤية ورسالة وأهداف كلية واختصاصات واضحة و خطة سنوية تنفذها. مثلا أين توصيات مؤتمر التعليم؟ هل هي أحق في البحث عن تنفيذها أم توجيهات تصدر في لقاء ذو طابع تشريفي لدقائق معدودة؟ وهل وزارة التربية والتعليم محتاجة لهذه التوجيهات البديهية أم لميزانية حقيقية ومقدرة تمكنها من الصرف على البيئة المدرسية والعملية التعليمية؟ وهذا هو جوهر القضية وليس تلك التوجيهات البديهية مثلما تصورها تلك التصريحات والصياغات الخبرية في الإعلام الرسمي).

البرفسور نواري الاستاذ بكلية الهندسة جامعة الخرطوم أدلى بدلوه قائلاً (التعليم صار إمكانيات، و متنوع، و كل نوع تعليم بمراحله له تكلفته الخاصة، و لا بد من تشجيع الاستثمارات فيه و كذلك الاوقاف الخيرية، و مع الاحتياج للحرف و كثرة العطالة من خريجى التعليم التقليدى لابد من تنوع فى التعليم لفئدة الحرف).

أما الاستاذ المهندس عبد المجيد نمر فيقول (اقترح إلغاء إذاعة المتفوقين ما عدا الأول في كل مساق و ذلك لإبعاد الاستغلال التجاري للنتيجة من قبل المدارس الخاصة. مسألة تحديد تفوق المدارس و ترتيبها اقترح ان تتم بالقيمة التحصيلية المضافة لانها تعكس مدي جهد المدرسة مع الطلاب. فمثلا المدارس الخاصة تقبل المتفوقين من الطلاب في شهادة الأساس، و تحدد مجموع ادني، و تترك أصحاب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٩ م

المجاميع الضعيفة للمدارس الحكومية. طالب المدرسة الخاصة اصلاً هو متفوق، يعني مدرسته ما عملت حاجة. المعيار الذي اقترحه يتلخص في تحديد متوسط التحصيل للطلاب المقبولين في المدرسة، في أولي ثانوي مثلا نسبة التحصيل المتوسط ٧٠٪، نفس الطلاب عندما يمتحنون للشهادة السودانية نقيس متوسط التحصيل و لنقل انه بلغ ٧٥٪ هذا يعني أن المدرسة أعطت قيمة إضافية في التحصيل قدرها ٥٪.

هذا المعيار سوف يقضي علي هوس التنافس بين المدارس الخاصة فيما بينها، و فيما بينها و بين المدارس الحكومية النموذجية و العادية، و كذلك سوف يساعد هذا الأمر علي إيقاف فرز الطلاب علي أساس مجموع القبول، و يكون هنالك اهتمام بكل الطلاب. فالمدرسة التي تقبل المتفوقين فقط قد تفشل في إضافة أي قيمة مضافة. مثلا إذا كان متوسط التحصيل عند القبول ٩٣٪ و عند التخرج ٩٣٪ فهذه المدرسة ربما تتذيل القائمة بدل عن أولها بالنظام الحالي، لأنها لم تضف شيئاً.

تعليق: هذه رؤى ومقترحات جديرة بالدراسة والنظر من قبل الوزارة المعنية.[1]

المعالجات الايجابية للمسألة الاعتصامية :-

مؤيدو العصيان المدني رموا بثقلهم وراء الكيبوردات يدعون الناس للامتناع عن الذهاب للعمل، زاعمين أن هذا سوف يؤدي لإسقاط النظام. مؤيدو النظام طفقوا في عمل مضاد بإستخدام نفس الأداة وهي وسائط الاتصال الاجتماعي من واتساب وتويتر وفيس بوك، يقولون للناس أن العصيان غير مفيد وانه مدمر للاقتصاد وللخدمات. معركة اسفيرية يتفرج عليها غالبية الشعب وهو قلق لما ستؤول اليه الأمور.

أحسب أن لمؤيدي النظام سلاحاً لم يستخدموه ووسيلة لم يجربوها هي كفيلة بحسم المعركة لمصلحتهم دون شك، وهي مفيدة للمواطنين بكل تأكيد. هذه الوسيلة هي العمل الايجابي المساعد في تقديم السلع والخدمات للمواطنين.

هل أتكلم بالالغاز؟ لا...الموضوع ببساطة أن على شباب الأحزاب المؤيدة للحكومة الحالية أن يركزوا غالب جهدهم في خدمة المواطنين في دائرة المرافق الحكومية وفي دائرة السكن.

على هؤلاء الشباب تكوين كتائب لمساعدة المتعاملين مع المرافق الحكومية المختلفة، خصوصاً المرافق التي فيها اختناقات مثل إدارات الجوازات والسجل المدني، رخص السيارات، الفيش، الخدمة الوطنية، جهاز المغتربين، الضرائب، توثيق الخارجية، المستشفيات والمراكز الصحية. شباب بعلامات متميزة على ملابسهم، يخلقون علاقة مع رئيس الوحدة ومعاونيه، ثم يخرجون للصفوف وأماكن الاختناقات، يبتسمون للمراجعين ويقدمون لهم الماء البارد، ينظمون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٥ م

الصفوف، يساعدون النساء والضعفاء، يعبئون الاستمارات لمن لا يقدر على الكتابة، يستكملون الرسوم لمن نقصت قروشه.

كما على هؤلاء الشباب تكوين وحدات مساندة المواطنين بالأحياء السكنية والأسواق، وذلك لمساعدة عامة المواطنين في تكوين الجمعيات التعاونية التي تكفل تقديم السلع بأسعار أقل من السوق، تنشيط أسواق البيع المخفض، تنشيط دليل المستهلك الورقي والالكتروني، تنشيط أرقام اتصالات المساعدة والمساندة للمواطنين في حالة نقص الخدمات من كهرباء ومياه شرب ونفايات وغيرها. شباب يساعدون موظفي هذه المرافق ويساعدون أهليهم بلا مقابل ولا من ولا أذى.

بعد القيام بهذا العمل الايجابي المفيد للمواطنين على هؤلاء الشباب القيام بعمل إعلامي يستهدف بث روح الأمل وسط الشباب. والإشارة إلى أن الصعوبات الاقتصادية الى زوال بالوصول للاستقرار الاقتصادي من خلال الإجراءات الاقتصادية الأخيرة.

على أن يتم في الرسالة الإعلامية الابتعاد عن الاستفزاز والعدائية والامتنان على الشعب. مع توضيح الحقائق بقدر الامكان. وأن تتم الإشارة للإرادة السياسية الواضحة نحو محاربة الفساد بإقرار قانون الشفافية ومكافحة الفساد، وأن المحاكمات والتحقيقات جارية في قضايا الأقطان- سودانير- الأدوية..وغيرها.

بهذه الطريقة يستفيد عامة المواطنين مما يدور. تتسهل خدماتهم، وتتوفر لهم السلع بأسعار مناسبة. فيحدث لهم الرضاء والقناعة.[1]

المعرفة بعض الحاضر وكل المستقبل :-

عصرنا الحالي هو عصر انفجار المعرفة بكل أنواعها، ما يحتويه جهاز هاتف صغير من كتب ووثائق وصور وأفلام ومقاطع صوت كان يماثل قبل سنوات قلائل محتوى مكتبة مدرسية أو جامعية. ليس هذا فحسب بل إن سهولة الاتصالات جعلت أغلب مصادر المعلومات متاحة للجميع. فأنت ومن مكانك يمكنك الدخول لمكتبة الكونغرس وتخير مراجع منها وانزال محتواها على هاتفك النقال. أو بإمكانك التجول في متحف اللوفر بباريس ومشاهدة مقتنياته الأثرية والفنية. وقد سعدت مؤخرا بإنزال تطبيق أتاح لي التجول في الروضة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

غير أن المعرفة أشد ما تكون فعالية في مجال الاقتصاد، حيث نشأ ما يسمى بإقتصاد المعرفة، وهو ببساطة يعني إدماج تقانة المعلومات والاتصالات في القطاعات الاقتصادية المختلفة: الزراعة، الصناعة، الخدمات. ففي المجال الزراعي مثلاً تدار مزارع الدواجن الحديثة بنظام حاسوبي متكامل يشمل ضبط درجة حرارة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/١٢/ ٢٠١٦ م

الحظيرة، وتحديد مكونات الغذاء للدواجن، وطلبه من مصادره، واتاحته لها حسب العمر، وتحديد الفاكسينات والمضافات الغذائية وموعد تغذية الحيوان بها، والجمع الآلي للبيض في حالة الدجاج البياض، أو تحويل الدواجن للمجزر الآلي في حالة الدجاج اللاحم. ومن بعد ذلك يدير نفس النظام عمليات التجميد والنقل للأسواق والتوزيع. تحقق المزرعة المدارة بمثل هذا النظام إنتاجاً يوازي عشرة أمثال إنتاج مزرعة مدارة بالنظام التقليدي.

المثال أعلاه يتكرر في تطبيقات مماثلة في الصناعة، وفي اقتصاد الخدمات كإدارة المرافق بالحاسوب، مثلما حدث عندنا عندما حولنا ادارة الكهرباء للحوسبة الشاملة فانخفضت نفقات الادارة انخفاضا هائلاً.

إن الموضوع الاساس في اقتصاد المعرفة هو التحول الكبير الذي حدث ويوصف بأنه(Paradigm Shift) حيث كان للأصول الملموسة مساهمة تفوق الثمانين بالمائة في كل منتج او خدمة وحدث التحول ليصبح الإسهام بنفس النسبة او اكثر للأصول غير الملموسة (Intangible Asset) وهي المتمثّلة في البحث والتطوير، الإبداع والابتكار، براءات الاختراع والنمذجة الصناعية (Innovative business models) .

اقتصاد المعرفة يقوم على رأس المال البشري الذي تخصص له موارد كافية للبحث العلمي. ففي الولايات المتحدة مثلاً تبلغ موازنة البحث العلمي ٣٨٤ مليار دولار. يشار أيضاً الى أن إسرائيل هي البلد الاول في مخصصات البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغت هذه المخصصات فيها ٤,٥٪ من الناتج الاجمالي وتساوي مبلغ ٨,٨ مليار دولار. الدول العربية مجتمعة مخصصات البحث العلمي فيها اقل من ١٪ من دخلها.

اقتصاد المعرفة هو تطور طبيعي للاقتصاد في مرحلة ما بعد التصنيع والتي تتميز بتغيير كبير في هيكل عناصر الإنتاج، ولكن استنساخه دون وعي لطبيعة المرحلة التي يعيشها اقتصادنا يؤدي لزيادة استهلاك التكنولوجيا وليس إنتاجها، وذلك لضعف رأس المال البشري وعدم قدرته على توطين التكنولوجيا، واوضح الامثلة لهذه الحالة ما نعانيه الآن من تأثير لتحويل أرباح شركات الاتصالات على إقتصادنا القومي. علينا التركيز على العنصر البشري بتجويد التعليم وزيادة الانفاق على البحث العلمي.[1]

المهددات التقنية خلال العام ٢٠١٦ :-

نفذنا في السودان خلال العام ٢٠١٥ التحصيل الالكتروني للرسوم والمستحقات الحكومية، حيث تتم يومياً في الوقت الحالي مئآت الآلاف من عمليات التحصيل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١١/ ٢٠١٦ م

بإستخدام شبكات الاتصالات. تبيع شركة توزيع الكهرباء بالسودان خدمة الكهرباء عبر شبكة واسعة جداً من المكاتب والوكلاء وعبر الموبايل، وتنفذ يومياً مئآت الآلاف من العمليات أيضاً بصورة يومية. يتم في الوقت الحالي أيضاً تنفيذ عمليات تحويل الأموال وصرفها والشراء عبر الآلاف من نقاط البيع من خلال شبكات الجهاز المصرفي والمئآت من ماكينات الصراف الآلي والدفع عبر الموبايل. لقد حدث إدماج لتقنية الدفع الالكتروني في العديد من الخدمات، وأصبح التعامل معها ضرورة حتمية يصعب الإستغناء عنها. فما هي ضمانات استمرار هذه الخدمة وضمانات حمايتها من الاحتيال والتدمير المقصود أو العارض؟

كشفت مؤسسات متخصصة في مكافحة الهجمات الإلكترونية، عن توقعاتها لعام ٢٠١٦، حيث أجمعت على تنامي الاختراقات الكبيرة، وزيادة ضراوة الإرهاب الإلكتروني.

الشركة المتخصصة «ف ٥ نتوركس» تؤكد أن قراصنة الإنترنت سيحولون انتباههم في العام المقبل إلى نقاط الضعف المرتبطة بتطبيقات الدفع عبر الهواتف المحمولة، والتي انتشرت بوتيرة متسارعة في كافة أنحاء العالم.

ودعت الشركة في تقريرها التحليلي مصممي تطبيقات الدفع عبر الهواتف المحمولة - بدءا من المؤسسات المالية ووصولا إلى الشركات المستقلة- إلى اعتماد سلسلة حلول أمنية انسيابية ومرنة ومبسطة بإمكانها تفادي الهجمات التي لا مفر منها.

ذكر التقرير أن «تغيّر الأساليب المتبعة من قبل البرمجيات الخبيثة سيصعب مهمة ملاحقتها، لذا ستعاني الشركات في ٢٠١٦ صعوبة كبيرة في مواكبة حركة التطور السريعة والمتواصلة للتهديدات».

وتوقع أن «تتحول مداولات أمن تقنية »إنترنت الأشياء« من مجرد قلق يدور حول هجمات الحرمان من الخدمة DDos إلى مخاوف حقيقية، وذلك تزامنا مع موجة دمج تقنية إنترنت الأشياء ضمن الأجهزة والتطبيقات، مشيرة إلى تنامي احتمال ظهور نقاط الضعف في مراكز البيانات بشكل مضاعف».

وسوف سيشهد العام المقبل - وفقا للتقرير- انتشار تقية «التشفير» لتصبح معيارا ثابتا، ولكن في خضم التحول سيصبح الأمر أكثر صعوبة على فرق الرقابة الأمنية تشخيص وتتبع مسارات فقد البيانات.

وأوضح التقرير أن «عام ٢٠١٦ سيشهد صعود تيار جديد يتمثل في ولادة شراكات تجمع بين شركات توريد الحلول الأمنية التقليدية، وشركات الربط الشبكي، وشركات توريد حلول السحابة، ففي عصرنا الراهن الذي يشهد سيطرة قطاع مراكز البيانات الهجينة وبيئات العمل المتنقلة لم يعد بإمكان الشركات بعد الآن الاعتماد على جدران الحماية التقليدية للشبكات من أجل الحفاظ على أمن بياناتها».

كما توقع التقرير زيادة النفقات ذات الصلة بإنترنت الأشياء في خمس سنوات بنسبة ٢١,٩٪ لتصل إلى مبلغ إجمالي قدره ١٠,٢ مليار دولار أميركي بحلول عام ٢٠١٨. وانترنت الأشياء Internet of Things (IoT) مقصود به الجيل الجديد من الانترنت الذي يتيح التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها دون تدخل الانسان، فمثلاً يمكن للثلاجة التراسل مع مركز التسوق وشراء المستلزمات، ويمكن لحاسوب متخصص في ورشة صيانة السيارات التراسل عن بعد مع سيارة لكشف خطأ فيها دون ما حاجة للسيارة لزيارة الورشة ..وهكذا. وكل هذه المسائل تحتاج لتأمين عالي جداً لضمان الأداء بكفاءة.

لدينا في السودان وضمن المركز القومي للمعلومات مركز لطوارئ الكمبيوتر Computer Emergency Readiness Team (CERT) وعلى ضؤ المخاطر العالية جداً بعد ولوجنا بقوة في مجالات الدفع الالكتروني، وتوقع إندماجنا في إنترنت الأشياء، فإننا ندعو لدعم هذا المركز بقوة، من خلال رفده بالقوى البشرية عالية الكفاءة أو المتطلبات المادية الأخرى.(١)

النقود سوف تصبح من الماضي :-

حسب تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية فإن النقود لم تعد لها فائدة في السويد..ستوكهولم تقود سباق التحول إلى مجتمع غير نقدي. ففي السويد لم تعد الحافلات تقبل الدفع النقدي منذ أعوام، ومن الصعب أن تشتري تذكرة مترو ستوكهولم، وتدفع ثمنها نقداً، كما أن تجار التجزئة، يحق لهم من الناحية القانونية رفض العملات المعدنية والورقية. حتى الباعة الجوالون والكنائس، أصبحوا يفضلون الدفع من خلال البطاقات، والهواتف الذكية.

ووفقاً لما ذكر البنك المركزي السويدي the Riksbank فإن المعاملات النقدية وصلت بالكاد إلى ٢٪ من قيمة المعاملات التي تمت في السويد عام ٢٠١٥، وهو الرقم الذي يُتوقع أن يصل إلى ٠,٥ بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي المتاجر تُشكل النقود ٢٠٪ فقط من المعاملات، وهذا نصف المعدل الذي تم إحصاؤه قبل خمسة أعوام، وهو أقل كثيراً من المعدل العالمي البالغ ٧٥٪.

والعجيب في الأمر أن ٩٠٠ من الفروع ال ١,٦٠٠ للبنوك في السويد، لم تعد تعطي النقود باليد أو تقبل الودائع النقدية، والكثير بالأخص في المناطق الريفية لم تعُد تمتلك أجهزة الصراف الآلي، وقد انخفض معدل تداول عملة السويد krona من حوالي ١٠٦ مليارات في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٠ ملياراً عام ٢٠١٥.

يعتقد أن السويد تتجه بشكل كبير لتصبح مجتمعاً غير نقدي خلال خمسة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ م

أعوام. لقد أصبحت الآن البطاقات الذكية هي وسيلة التعامل المالي الرئيسي، ويستخدمها السويديون أكثر من ٣ أضعاف المتوسط الأوروبي لاستخدام البطاقات، بمعدل ٢٠٧ عمليات دفع لكل بطاقة في عام ٢٠١٥.

وفي الآونة الأخيرة دفعت تطبيقات الهاتف الذكي إلى الإقلاع عن استخدام التعامل النقدي بطريقة مذهلة، حيث إن شركة تطبيقات التليفونات الذكية الشهيرة Swish قامت بالتنسيق مع البنوك الرئيسية بما فيها بنك نوردیا، وهاندلس بانكن، وSEB، ودانسكي بنك، وسويدبنك، باستخدام أرقام التليفونات، للسماح لأي شخص يمتلك تليفوناً ذكياً بتحويل الأموال من حساب بنكي لآخر في وقت قصير.

عندنا في السودان بدايات جيدة للتعامل بالبطاقات الذكية عبر النظام المصرفي، هذه البدايات تحتاج لجهود إضافية لتعميقها ونشرها. وفي نفس الوقت تتوفر لدينا بنية تحتية معقولة لتنفيذ الدفع عبر الموبايل، ولكن ينقصنا اعتمادية التوقيع الرقمي عبر ما يسمى بالمفاتيح العامة.

استبشرنا أخيراً بإعادة تنشيط اللجنة القومية للمصادقة الالكترونية، وبتعيين الأخ محمد عبد الماجد أميناً عاماً لها، وهي المسئولة عن تطبيق تقنية الاعتماد الالكتروني والمفاتيح العمومية في السودان. ووفقاً لما أوردناه في صدر هذا المقال فعلينا اللحاق بما يجري من تطورات في أنظمة الدفع حتى لا نصبح خارج سياق التاريخ.[1]

أمن الجامعات رؤية شرطية :-

كتبت خلال الأسبوع الماضي في هذا المكان منادياً بإنشاء شرطة للجامعات بالنظر لإنفجار العنف فيها بطريقة غير مسبوقة، مما أدى لاستشهاد شرطي وطالب، وعشرات الجرحى، والاعتداء بالضرب على استاذ جامعي، واتلاف ممتلكات للجامعات تقدر بملايين الجنيهات في ظرف أسبوعين فقط.

كاتبني سعادة اللواء شرطة (م) هاشم سلمان محمد بالآتي (اطلعت على عمودك بتاريخ ٨ مايو الحالي بالسوداني الغراء المتعلق بإقتراح تكوين شرطة للجامعات. الفكرة قديمة، فقد تم تكوين هذه الشرطة في أوائل الثمانينات، وعين المقدم شرطها وقتها حسن عوض أحمد مدير لشرطة جامعة الخرطوم، وشخصي مديرا لشرطة جامعة أم درمان الاسلامية، وكنا ضباطاً في الخدمة. وحسب تقييمي للفترة كانت التجربة ناجحة بكل المقاييس وذلك للتعاون بين مدراء الجامعة المتعاقبين البروفيسور محمد الحاج والبروفيسور حسن الفاتح قريب الله عليهما رحمة الله وهيئة التدريس ونقابة العمال واتحاد الطلاب بكافة مشاربهم. أجهضت الفكرة لاحقاً بسبب الاختراقات السياسية من قبل الذين لا يروق لهم استقرار الجامعة.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٨ م

اذا أرادت السلطات تكوين شرطة للجامعات مجدداً فأرجو أن تتم دراسة الفكرة بعمق ودون تسرع في شكل ورش عمل وسمنارات يشترك فيها كافة المعنيين من أساتذة الجامعات والطلاب ووزارة التعليم العالي وجهاز الأمن والشرطة القضائية والنائب العام وكل من يليه الأمر.

وأن يتم إختيار الكوادر المؤهلة التي يكون لها بعد نظر ومن يحسن التعامل والتصرف لكي تنمو الثقة بين الشرطة والجامعة. ويمكن أن تجهز الشرطة أتيام عمل متحركة لاستخراج الرقم الوطني والجوازات داخل الجامعات لإظهار أن الشرطة في خدمة المجتمع الجامعي وليست للقمع كما يتخيل البعض.

إن تأمين الجامعات وإعداد البيئة المناسبة للعملية التأمينية بات الآن أكثر إلحاحاً نظراً للتحديات الراهنة. والهدف الأساسي هو حماية الطالب وعضو هيئة التدريس والموظف ومنشآت الجامعة. وينبغي أن يتم إنشاء شرطة الجامعات بموجب برتوكول بين وزارة التعليم العالي والداخلية وفق رؤية استراتيجية موحدة ومجازة لكل الجامعات السودانية، وذلك لإحكام العملية التنسيقية بصورة تضامنية. ويتضمن البروتكول نصاً بألا تتخذ الأحزاب والحركات المسلحة الجامعات مسرحاً لصراعاتها السياسية. وأن الأستاذ الجامعي هو رأس رمح العملية التعليمية فيجب احترامه وعدم تعريضه لأي أذي جسدي أو معنوي.

ويتضمن البروتكول تأمين أسوار الجامعة وبواباتها وكلياتها ومعاملها وكافة مرافقها، وحماية الأساتذة والعاملين، وحماية الطلاب، وتأمين الامتحانات، وضبط الدخول من وإلى الجامعة، وتتم الاستعانة في هذا بالوسائل الفنية كالبوابات الالكترونية والكاميرات وأجهزة الرقابة المتطورة لزيادة الكفاءة. على أن تضع كل جامعة اللوائح المنظمة لطلابها وأساتذتها لحفظ هيبة الادارة.

من ناحية أخرى ينبغي العمل على إعلاء روح التسامح واحترام الآخر والتربية الوطنية والانتماء الصادق للوطن، وهي من القيم الأصيلة في المجتمع ويلعب الاعلام فيها دوراً خطيراً).

لواء شرطة معاش/ هاشم سلمان محمد
جوال ٠٩١٢٦١٤٤٣٣- ٠١٢٧٢٢٩٩٢٢[1]

أوضاع الأمن بالجامعات السودانية :-

كتبت أمس في هذا المكان منادياً بإنشاء شرطة للجامعات بالنظر لإنفجار العنف فيها بطريقة غير مسبوقة، مما أدى لاستشهاد شرطي وطالب، وعشرات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٦ م

الجرحى، والاعتداء بالضرب على استاذ جامعي، واتلاف ممتلكات للجامعات تقدر بملايين الجنيهات في ظرف أسبوعين فقط.

تلقيت على بريدي عدة تعليقات ما بين ناقد للمقترح ومؤيد له. الأستاذة أم مزمل كتبت: فلنناقش بموضوعية بعيداً عن العصبية وركوب موجة المعارضة الخائبة الماثلة التي توشك ان تغرقنا في لجج لا ندري ولا هم انفسهم يدرون قرارها!. المعارضة تنتظر علي الارصفة في الخارج. ينتظرون دماء الطلاب قرباناً يمتطونها وصولاً للسلطة. وابناتهم يواصلون دراستهم بصحبتهم بالخارج. لسنا علي استعداد للتضحية من اجلهم لا بأبنائنا ولا باستقرارهم التعليمي، و لسنا علي استعداد ان نكون مادة تسلية لمن بالخارج يقضون بها اوقات فراغهم، من يريد المعارضة فليلحق بهم، ففي الارصفة متسع للجميع.

الدكتور هيثم المقيم بالسعودية قال: انحنا اتعايشنا وسط مجتمع الطلبة وعارفين شرارة الموضوع بتبدأ كيف. هناك طلبه معينين تتم زراعتهم كزراعة البكتيريا في الوسط الحيوي. مهمة هؤلاء الطلبه هو اشعال فتيل الشرارة والعنف وسط الطلبه بغية احداث جلبه وضجه مزعومة.

الأستاذ الفنان صابر الصادق قال: لو رأيتم ما رأيناه حين ذهابنا لجامعة الخرطوم للمشاركة في احتفال احدي الأسابيع الطلابية، لو رأيتم السواطير الخرجت فجأة من أغمادها (والله عمري ما شفت هكذا سواطير ولو في جزارة) اكرر لو رأيتموها لتأسفتم علي حال جامعة الخرطوم. مش كدة وبس، ضرب الطلبه بعضهم لبعض بتشفي مخيف، اما نحن فتركنا المسرح بما حمل، ولجأنا الي ملاذات آمنة.

الأستاذة هنادي سالم قالت: الشرطة مهما كانت افضل من الهمجية، وافضل ان تكون الشرطة بدون الزى الرسمى لانو هناك من الطلاب من يعتبر ان الشرطة عدوه اللدود حتى وان جاءت للحماية من الشغب.

الفريق شرطة آدم دليل قال: مقترح إنشاء شرطة للجامعات مقترح ممتاز ومعمول به في كثير من الدول العربية. ترأست لجنة في ٢٠٠٩ اعدت دراسة ولائحة لشرطة الجامعات .

الأستاذ طارق الامين خاطبني قائلاً : التمكين جعل الحكومة اقوي من الشرطة، واضح انك مامقتنع بكلامك زاتو، يعني تفتكر نصدق حيادية الحكومة والحزب الحاكم لمجرد انو العمل يتم باسم الشرطة؟ هذا غير معقول.

الأستاذ طارق مختار المحلل الإستراتيجي المقيم بالمغرب قال: بالنسبة لاستعمال القنابل الحارقة والقتل بالسواطير المستورد من مجازر الهوتو والتوتسي في الجامعات يجب تسمية الامور بمسمياتها، ولا يمكن ان ننسبهم الى طلاب يتظاهرون، بل اعضاء ميلشيات وجنود فصائل متسربين داخل الجامعات، وحسم الظاهرة يناط به الجيش وأجهزة مكافحة الارهاب. ويجب تجريم الاحزاب والفصائل السياسية التي ينتمى لها هؤلاء المحاربون، وكذلك الصحف والمحامين الذين يوفرون التغطية

الاعلامية والقانونية لهم.[1]

بدأنا الاستفادة من تقانة المعلومات والاتصالات :-

ثورة المعلومات والاتصالات مكنت في تسعينيات القرن الماضي من تحويل الكثير من الأنشطة الاقتصادية الى الاقتصاد الرقمي. وهي تحول الآن الاقتصاد لما يسمى بإقتصاد المعرفة. وهو كل نشاط اقتصادي يدخل مكون الاتصال والمعلومات كجزء رئيس فيه، ولا يتم المنتج، أو تنجز الخدمة الا بوجوده.

خلال الخمسة وعشرون عاماً الماضية، وهي عمر هذه التقنية، كانت استفادتنا منها محدودة. الامكانات الهائلة التي توفرت لنا بدخول شركات اتصالات وفرت مواعين وقوالب خدمة متطورة لم نستغلها الا بنسبة ضئيلة من امكانياتها الحقيقية، حيث كان غالب استخدامنا لشبكات الاتصالات للاتصال الصوتي (الكلام) فحسب.

الحمد لله بدأت مؤخراً مشاريع حقيقية تستفيد من هذه التقنيات بصورة فعالة، تخدم الاقتصاد، وتشغل الشباب على وجه الخصوص. فخلال اليومين الماضيين اتيح لي الوقوف على مشروعين مهمين للغاية ويحققان فوائد أكيدة للاقتصاد.

المشروع الأول هو مشروع (صمام) والكلمة هي اختصار لعبارة (صيانة منزلية آنية مستدامة) وتقوم فكرته على تدريب مجموعة كبيرة من الشباب على أعمال الصيانة المنزلية، كهرباء، سباكة، معدات منزلية، صيانة مباني، الى آخره من مستلزمات الصيانة المنزلية. وإدارة أنشطة هؤلاء الشباب من خلال مركز اتصالات واحد عبر الرقم ١٨٨١. أي أن المواطن يتصل بهذا الرقم ويطلب الخدمة فيتم توجيه الفني المختص لمنزل المواطن للقيام بالصيانة واستلام المقابل من المواطن. ويضمن المشروع كفاءة الخدمة المقدمة، كما يضمن أمانة وحسن سلوك الفني مقدم الخدمة. وشركاء المشروع هم: وزارتا التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية التابعتين لولاية الخرطوم، و(مرجان زون) كشركة قطاع خاص داعمة.

جلست مع أمجد البصيري، مدرب التنمية البشرية وريادة الأعمال المعروف، فقال لي إن المشروع خطوة ممتازة للأمام، وهو يكفل تقديم فرصة عمل للآلاف من الشباب، ويشبه في طريقة تنفيذه برنامج مشوار الذي يقوم على ادارة حركة الامجاد والتاكسي والحافلات بطريقة ذكية، توفر خدمة المواصلات لمن يطلبها في وقت سريع، وبتكلفة منخفضة. غير أن الفرق، فيما يرى البصيري، أن مشروع صمام يعتمد على مركز الاتصالات فقط، فيما يستخدم مشروع مشوار الفيسبوك وتويتر فضلا عن مركز الاتصالات وتطبيق على الهواتف الذكية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/٥/ ٢٠١٦ م

المشروع الثاني هو الدفع عن طريق الموبايل، وهو المشروع الذي يتيح لكل سوداني عنده شريحة هاتف مسجلة في شبكة ام تي ان أو شبكة سوداني أن يكون له حساب مصرفي، يمكنه من تحويل الرصيد، وشراء الكهرباء، ودفع رسوم عدد من الخدمات الحكومية، مطلوب من المواطن أن يذهب لأحد وكلاء الخدمة لتسجيل شريحته في النظام، وإيداع مبلغ نقدي في حسابه، وبعد ذلك يتعامل في هذا المبلغ الموجود على هاتفه.

اقترحت على السيد وزير المالية أن يتم ادخال خدمة إعفاء لخروج التي تقدمها الادارة العامة للجوازات، واذن الخروج الذي تقدمه ادارة الخدمة الوطنية، وتجديد الرخصة التجارية التي تقوم بها المحليات لخدمة الدفع بالموبايل، وحينها سيشعر المواطن بأهمية هذه الخدمة ويتجه لها بقوة.[1]

بوابة السودان الالكترونية :-

بفندق كورنثيا ظهر أمس حضرتُ حفلاً أنيقاً ومرتباً دعا له المركز القومي للمعلومات، لتدشين بوابة السودان الالكترونية، شرف الحفل حضورا الأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية وعدد من الوزراء والمسئولين الحكوميين ومن شركات الاتصالات. بدأ الحفل في موعده المحدد الثانية عشر ظهراً وانتهى في ٥٥ دقيقة هي الزمن المرسوم له تماماً. احترام الزمن قيمة تستحق الاشادة.

تعتبر بوابة حكومة السودان الالكترونية الواجهة الرئيسية لحكومة السودان، والمعبر الأساسي لجميع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المؤسسات الحكومية. وهي عبارة عن موقع إلكتروني على شبكة الانترنت يمكن الدخول له بالرابط www.esudan.gov.sd في هذا الموقع تجد عدد من الخدمات الحكومية التي يمكن انجازها كليا أو جزئياً عن طريق الانترنت.

بوابات الحكومة الإلكترونيّة في أغلب دول العالم هي القناة الأكثر شهرة لتقديم الخدمات الحكومية عبر الانترنت، وتقوم بتسهيل التعامل بين الافراد والشركات والمؤسسات. في البوابة السودانية المشار اليها أعلاه تتوفر المعلومات الأساسية عن السودان، وينتظر ان تتوفر فيها كل ما يحتاجه المواطنين والزوار وقطاع الأعمال من معلومات وخدمات، مصنفة حسب احتياجات زائر البوابة. وعبرها يتم تحصيل رسوم الخدمات بواسطة منصة الدفع الموّحد المعروفة باسم سداد .

تستهدف البوابة التي تم تدشينها أمس توفير وتسهيل الوصول لكافة الخدمات الحكومية على الانترنت، وتوفير وتسهيل المعلومات عن السودان (حكومة السودان، المؤسسات الحكومية السودانية ، قوانين السودان، ...الخ). وتبسيط التواصل و التفاعل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٦ م

بين الحكومة القومية و الحكومات الولائية والمحليات والمجتمع المدني. وتعمل على الاستفادة من التكنولوجيا في توفير المال و تقليل الزمن. وتحسين صورة السودان خارجياً.

بتدشين هذه البوابة وبداية عملها يكون المركز القومي للمعلومات قد أنجز المهمة الموكلة له وهي تجهيز الماعون للوحدات الحكومية، وتنتقل الكرة الآن لملعب الوحدات الحكومية التي عليها تجهيز نفسها لوضع خدماتها على هذا الماعون الجاهز. عدد الخدمات المقدمة عبر البوابة في الوقت الحالي لا بأس به وأهم هذه الخدمات التقديم للقبول بمؤسسات التعليم العالي وهي خدمة متكاملة حتى مرحلة السداد الالكتروني، وخدمة اذن السفر للخاضعين للخدمة الوطنية، وخدمة التقديم للحج وهي خدمات محوسبة جزئياً. ثم عدد آخر من الخدمات هي في مرحلة توضيح الخطوات أو مرحلة طباعة استمارات التقديم مثل استخراج وتجديد رخص القيادة واستخراج وتجديد جوازات السفر وغيرها.

٢٧ مليون سوداني هم مشتركو الهاتف الجوال بالسودان حالياً، نظرياً يمكن لكل هؤلاء الاستفادة من تقديم الخدمات الحكومية عبر بوابة السودان الالكترونية، وعلى الوحدات الحكومية الاسراع في اعادة هندسة اجراءاتها لتواكب هذا التطور، على كل وزير أو وكيل وزارة أو والي ولاية أن يجعل مهمة اعادة هندسة الاجراءات واتاحة الخدمات للجمهور عبر الانترنت هي أولى مهامه، وبهذا يتحقق شعار تخفيف العبء على المواطنين على أرض الواقع.

من ملاحظاتي في حفل تدشين البوابة أن الكلمة التي أعدت للأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية كانت جامدة ونمطية. ليت الأستاذ حسبو تحدث حراً طليقاً كما عودنا، ليسأل الحفل الكريم عن المستفيدين من الخدمة، وهم الجمهور، أين صوتهم؟ وأين منظماتهم؟ ولماذا لم تخاطب الاحتفال؟ ثم ليسأل المسئولين الحكوميين، ومديري شركات الاتصال الذين حضروا بكامل هيبتهم ومقاماتهم، لماذا في كثير من مواقع الخدمة للجمهور (الشبكة طاشة)؟

تدشين بوابة السودان الالكترونية خطوة في الاتجاه الصحيح نهنئ عليها وزارة العلوم والاتصالات والمركز القومي للمعلومات. والى الأمام.[1]

اليوان عملة دولية :-

ستصبح العملة الصينية اليوان عملة قابل للتداول الدولي مع الدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الإسترليني واليورو الأوروبي، وذلك حسب قرار متوقع سوف يصدره المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي خلال اجتماعه المقرر يوم ٣٠ نوفمبر الحالي، وبهذا سيكون اليوان العملة الخامسة في سلة العملات العالمية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٧/ ٢٠١٥ م

وسيكون انضمام اليوان الصيني إلى «سلة حقوق السحب الخاص» أو سلة العملات الاحتياطية في العالم نصرا لبكين التي بذلت جهودا جبارة في سبيل أن يتحقق هذا على أرض الواقع.

كما من شأن انضمام اليوان إلى سلة العملات الرئيسية في العالم أن يضاعف الطلب عليه، وتصبح عملة ثاني اقتصاد في العالم عملة معترفا بها في التداولات العالمية.

وقالت كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي أن الصندوق خلص إلى أن اليوان ويسمى أيضا رينمنبي، قد استوفى شروط أن يصبح «مستخدما بحرية» أو يتم التداول به على نطاق واسع في التعاملات المالية على مستوى العالم، ويتم الاتجار به في أسواق المال الرئيسية في العالم.

وستدخل هذه الخطوة حيز التنفيذ في شهر أكتوبر ٢٠١٦ خلال ترؤس الصين لمجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات المتطورة والاقتصادات الناشئة في العالم. ويقول محللون إن إدماج اليوان في سلة انعملات الاحتياطية يعتبر نصرا دبلوماسيا لبكين من أجل جعل عملتها عملة عالمية مقبولة.

يشار الى أنه وخلال العام ٢٠١٣ وافقت جمهورية الصين الشعبية على مقترح السودان بفتح حساب خاص لحكومة السودان باليوان الصيني لدى البنوك الصينية، بما يتيح استخدام اليوان في التبادل التجاري معها بدلاً عن الدولار والعملات الدولية الأخرى.

الآن تتاح فرصة هائلة لتفعيل هذا الاتفاق لتنفيذ استخدام اليوان الصيني في التبادل التجاري مع الصين، وسوف يساعد هذا التنفيذ في لتخفيف من حدة الضغوط على بنك السودان الذي يعاني الأمرين الآن في توفير العملات الأجنبية للمستوردات، نتيجة للحظر الاقتصادي الامريكي من جهة ولعدم توفر احتياطات كافية لدى بنك السودان.

كما أن الاجراء يسهم في توجيه الاستيراد ليكون مباشراً مع الصين بدلاً عن الاستيراد عن طريق دولة ثالثة حسبما يحدث في الوقت الحالي للعديد من مستورداتنا. وفي هذا فائدة أكيدة للميزان التجاري ولاحتياطاتنا من العملات الأجنبية والتي سيصبح اليوان واحداً منها.

تعتبر الصين الشريك التجاري الأول للسودان فخلال العام ٢٠١٤ بلغت صادراتنا للصين مبلغ ١٣١٤ مليون دولار تمثل ٣٠٪ من صادرات السودان، فيما بلغت وارداتنا من الصين ١٨٤٧ مليون دولار تمثل ٢٠٪ من جملة الواردات.

إن الاسراع في تنفيذ الاتفاق مع الصين بشأن إستخدام اليوان في التبادلات التجارية معها يعتبر حلاً ملائماً جداً في ظل هذا التطور، وفي ظل الاوضاع التي يعاني منها

الاقتصاد السوداني حالياً، ويا حبذا لو تم تحرك جاد من جانب بنك السودان لتنفيذ الاتفاق فوراً، وذلك لعدة أسباب أهمها أن الصين هي الشريك الاقتصادي الأول للسودان في مجالي الصادرات والواردات، وأنها تحتل في الوقت الحالي قائمة أكبر المستثمرين في السودان، كما تحتل أعلى قائمة المقرضين للسودان من خلال القروض التفضيلية التي قدمتها وتنوي تقديمها للسودان. وأهم من كل ذلك بالنسبة للسودان أن إستخدام اليوان في التبادلات لن يترتب عليه فرض شروط سياسية، ولا يستدعي المرور عبر بورصة نيويورك كما هو الشأن مع الدولار.[1]

انظروا للنصف المتلئ من الكوب :-

البروفسور المهندس مصطفى نواري استاذ جامعي، خبر الحياة وعركته، تقلد العديد من المناصب الهامة التي شهدت في عهده ازدهاراً ونمواً، فقد عمل مديراً للطيران المدني وللسكة حديد وللخطوط البحرية وغيرها..

له نظرة متفائلة للحياة، كتب (انظروا للنصف المتلئ من الكوب، ابتسموا افرحوا ... لا تهموا .. للكون مدبره، ما زالت الحياة تمشي، مازال الشارع مليئ بالوجوه السمراء، والاسواق تضج بالضوضاء، ومازالت السلع تملىء الاسواق ... القماش انواع و الوان و رجع دكان المسرة للانتعاش ...

تدخل فروع البنوك تجد الصفوف، تدخل الوزارات و المصالح ازدحام، تدخل مصلحة الاراضى تظن ان الارض قد قسمت، تدخل المستشفيات الغالية و الرخيصة ازدحام، عيادات الأطباء رغم اسعارها الفلكية هناك الحجز بالشهور، بين الصيدلية و الصيدلية صيدلية اخرى.

أما صالات المطار فالغدو والرواح يتزاحمان، المدينة سماؤها مضيئة و كهربتها نظيفة، صالات الافراح تنشأ كل صباح معلنة عن افراح جديدة، والشوارع اينما تولي عرباتها كثيرة ووقودها وفير. وكورنيش النيل يمتلىء بالصبايا مساء و صباحا وخميسه تتعطل فيه حركة المرور تماما.

المبانى و العمارات الشاهقات تناطح بعضها كانها بافريهيل كلفورنيا ، وحميدتى تتفاوض معه السوق الاوروبية ، فتتوسع امكانيات عمله ليمسح الصحراء شرقا و غرباً، والقوات المسلحة تشارك بالعمليات النوعية يمناً و ليبيا، والجنوب الان ملاذه الخرطوم و مفاتحه.

والحوار الان وصلت مخرجاته ، واكتوبر الاخضر مواعيده ، و يناير ٢٠١٧ نقلة جديدة للسودان ، و جامعات جديدة، فاستبشروا بابناءكم و بسودانكم القوى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/١١/ ٢٠١٥ م

العزيز .. ساحة آمنة وسط غابة جائطة.

انه السودان الجديد .احتفلوا ووزعوا الحلويات، و الخبائز فمخابزها وافرة بحمد الله. كمان فى ايسكريم اشكال و انواع، ولئن شكرتم لازيدنكم، انه وعده الحق . الحمد لله والشكر لله، الحمد لله والشكر لله ملء السماوات و الارض . وامتلات المساجد صباحاً و مساءاً، ولله الحمد .

رقم الغلاء البركة في، في كل شيء، البركة هى الزيادة دون تغيير الكم والكيف، وهى مذكورة فى القرآن الكريم والحديث، والبركة ماتجي إلا بعد الشكر والتصديق والانفاق فى سبيل الله. مثلا شخصين صرفا مرتب واحد، أحدهما قال اللهم بارك لي فى مالى هذا، الحمد لله المرتب كفاه لآخر الشهر، أما الآخر فقعد ينقنق دى قروش شنو ودى تعمل شنو، جاه تلفون امك عيانة فى البلد، القروش كملت مشوار وعلاج.

بروفسور مصطفى نواري

تعليق: تعجبني هذه الروح المتفائلة والثقة في الله. التفاؤل يطلق طاقات لا حد لها، ويورث السعادة.(٦)

تحريك الصناعات العسكرية بالحرب على داعش :-

طلب الرئيس الأمريكي باراك أوباما من الكونغرس الموافقة على ميزانية مقدارها ٥٠٠ مليار دولار لمدة ثلاثة سنوات للحرب على داعش. تنظيم داعش لذي لا يتجاوز عدد أفراده ٢٠ ألفاً وينشط في أجزاء من العراق وسوريا تم تجميعه من بقايا جيش صدام حسين ومحاربي التنظيمات السنية تحت سمع وبصر المخابرات الأمريكية، ويدعم من المخابرات الخليجية. هذا التنظيم الصغير يتم استغلاله الآن في عمل هائل يستهدف بالأساس تحريك الصناعات الحربية بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول غربية أخرى. وكغطاء لهذا الهدف يتم استخدام كذبة جديدة هي أن هذا التنظيم مهدد للأمن والسلم الدوليين، وهي كمثيلتها، كذبة أسلحة الدمار الشامل التي دُمر بها العراق، لن تصمد طويلا. وسيُكتشف أمرها ولكن بعد أن تكون قد أدت دورها في تنشيط الصناعات العسكرية وامتصاص الفوائض الفطية في منطقة الخليج.

إن تحديد ميزانية مقدارها ٥٠٠ مليار دولار لمحاربة ٢٠ ألف عنصر من داعش تعني تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار مقابل كل عنصر من التنظيم. لو كان الهدف فعلاً استئصال هذا التنظيم فإن واحد على ألف من هذه الميزانية يكفي.

وفقاً لبيانات مركز استكهولم العالمي لأبحاث السلام SIPRI للعام ٢٠١١فإن الدولة التي تحتلّ المركز الأول في العالم في صناعة الأسلحة هي الولايات المتحدة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/٧/ ٢٠١٦ م

الأميركية. وهي ليست فقط الدولة الأولى في استخدامها بل والأولى في تصديرها (٣٠٪ من صادرات السوق العالمي للسلاح) تتبعها روسيا (٢٦٪) وألمانيا (٧٪) وفرنسا(٦٪) والصين (٥٪) والمملكة المتحدة (٤٪). أما من جهة المستوردين فتحتلّ الهند المرتبة الأولى في العالم (١٢٪ من مشتريات العالم من الأسلحة) وتتبعها الصين (٦٪) والباكستان (٥٪) وكوريا الجنوبية (٥٪) وسنغافورة والجزائر واستراليا والولايات المتحدة (٤٪) لكل، والأمارات العربية المتحدة والسعودية (٣٪) لكل.

تقدّر قيمة هذا السوق بـ ١٧٥٦ مليار دولار في العام الواحد أي نصف قيمة سوق الطاقة. لكن قيمة هذا السوق تساوي عشرة أضعاف مساعدات التنمية. وهذه معلومة مهمة لمن يتشدقون في جنيف فيما يسمى بانتهاكات حقوق الانسان في العالم. تحتل الشركات الأمريكية موقع الصدارة في مبيعات الأسلحة على مستوى العالم. ففي قائمة العشرة شركات الكبرى على مستوى العالم في صناعة الأسلحة للعام ٢٠١١ احتلت ٧ شركات أمريكية مواقع متقدمة محققة حجم مبيعات وأرباحاً هائلة. حيث كانت مبيعات لوكهيد مارتين ٣٦ مليار دولار وأرباحها ٣ مليار دولار، بوينج حجم مبيعاتها العسكرية ٣٢ مليار دولار وأرباحها ٤ مليار دولار، جنرال دينامكس مبيعاتها ٢٤ مليار دولار وأرباحها ٢,٥ مليار دولار، رايثون مبيعاتها ٢٢,٣ مليار دولار وأرباحها ١,٩ مليار دولار، نورثروب مبيعاتها ٢١ مليار دولار وأرباحها ٢ مليار دولار، ال ثري كوميونيكشنز مبيعاتها ١٢,٥ مليار دولار وأرباحها ٩٦٥ مليون دولار، يونيتد تكنلوجيز مبيعاتها ١١,٦ مليار دولار وأرباحها ٥,٣ مليار دولار. هذا الحجم الهائل من المبيعات والأرباح جعل هذه الشركات تشكل أكثر مجموعات الضغط تأثيراً على متخذ القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية. ولاستمرار هذه المبيعات والأرباح الهائلة يتم في كل مرة إشعال حرب جديدة في منطقة من العالم، ولا يهم المشروعية أو حجم الضحايا الذين يسقطون.

في الحرب على داعش ستُدفع الكلفة من فوائض النفط الخليجي، وسيكون الضحايا من العرب والمسلمين. والله المستعان[1].

تحية مستحقة للشرطة السودانية :-

خلال زمن قياسي استطاعت الشرطة فك طلاسم سرقة كبرى حدثت هذا الأسبوع بسوق أم درمان، حيث أشارت الوقائع لقيام تنظيم إجرامي بعملية في غاية الدهاء، أسفرت عن سرقتهم لذهب مشغول وزنه ثلاثين كيلو جراماً من محل مجوهرات شهير. على الرغم من ذكاء الخطة الاجرامية، ودهاء المنفذين، قامت الشرطة بالكشف عنهم واسترداد المسروقات كاملة، وتسجيل اعترافات قضائية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢١ م

بحقهم، خلال أربع وعشرين ساعة.

قبل هذه الحادثة بأسبوع تمكنت الشرطة وخلال يومين فقط من ضبط قاتل رجل مباحث شهير، وقبلها وخلال زمن قياسي أيضاً ضبطت قاتل رجل مباحث آخر تخصص في كشف جرائم المخدرات. ولا ننسى في سجل الانجازات القريبة كشف الشرطة وخلال وقت قياسي أيضاً عن جريمة سرقة كبرى ارتكبت بمول الواحة. هل هذه الكشوفات صدفة؟ وعلام يدل هذا النجاح الباهر في الكشف عن الجريمة؟

تعمل الشرطة السودانية مستندة لخبرة أكثر من مائة وخمسون عاماً في البحث والتحري والتحقيق وأعمال الأمن والمباحث. فشرطة السودان بشكلها الحديث هذا أسست في العام ١٨٢١، تدرب آباؤها المؤسسون في شرطة اسكتلونديارد الشهيرة، واكتسبت فيما بعد المزيد من المعارف والخبرات من الشرطة الألمانية والشرطة الايطالية وغيرها. النظام الاداري والفني في الشرطة في غاية الاحكام، لدرجة أن السوابق القضائية في السودان اعتمدت دفتر أحوال الشرطة كبينة في المحاكم الجنائية. ودفتر الأحوال هو دفتر اداري موجود في كل قسم أو نقطة شرطة، يسجل فيه الشرطي المناوب كل الوقائع والبلاغات والافادات والمعلومات التي تصله لحظة بلحظة، بالتاريخ والزمن ويوقع عليها، ويكون الدفتر خاضعاً للمراجعة بواسطة الضباط في كل لحظة وحين بكتابة الملاحظات بالتاريخ والزمن والتوقيع أيضاً. وعلى هذا يصبح هذا الدفتر معبراً عن الحقيقة في الحالة العودة إليه لاستدعاء أي واقعة سابقة.

أما التحري في الجرائم فهو فن يختار له أذكى رجال الشرطة وأكثرهم تنظيما وقدرة على الابانة والافصاح، لأن المتحري في الشرطة يحرز مسرح الجريمة، ويتابع الأدلة، ويستجوب الشهود والمتهمين على يومية التحري، ويلخص القضية، وغالباً هو من يقدمها أمام القضاء، فيواجه المحامين وأسئلتهم الشرسة، وغالباً ما ينجح في إصدار قرار الإدانة للمتهم فيسلم المدان لشرطة المحكمة، ويذهب للعمل في قضية أخرى لا يكل ولا يمل.

وأعمال المباحث والأمن يختار لها أكثر رجال الشرطة حنكة وخبرة ومعرفة بالمنطقة وسكانها والمجرمين فيها. لدرجة أن المتمرسين من رجال المباحث يتعرفون على مرتكب الجناية من أسلوب ارتكاب الجريمة. رجل المباحث المتمرس الخبير اذا حضر لمكان جريمة سطو ليلي على متجر مثلاً وشاهد طريقة ارتكاب الجريمة يقول فوراً (دا شغل فلان) ويصدق قوله على الدوام.

الشرطة السودانية تستحق منا كل التحية والاحترام. وندعو القائمين على الأمر للاهتمام بها في كل مرافقها، اهتمام بالانسان وبالمعينات. ونلفت النظر بصورة خاصة لضرورة الاهتمام بالشرطة الجنائية، وهي الشرطة الموجودة وسط الناس بالأحياء والأسواق في أقسام ونقاط الشرطة وفي الدوريات الراكبة والراجلة. لأن رجل الشرطة هو واجهة الدولة، والمعبر عن قوامتها وسلطتها.

حتى يستمر الإرث الشرطي التليد المتوارث منذ أكثر من مائة سنة، ولاستمرار النجاحات في منع الجريمة، وضبط ما يرتكب منها، فلا بد من تحسين شروط الخدمة لكل الفئآت الشرطية، حتى تتمكن الشرطة من استيعاب خيرة الشباب وأذكاهم.[1]

تخريج ضباط الأمن من كلية الشرطة والقانون :-

شهد رئيس الجمهورية يوم أمس الأربعاء تخريج ضباط شرطة جدد، وضباط أمن تدربوا ونالوا تأهيلهم الأكاديمي في كلية الشرطة والقانون. الضباط من الفئتين تخرجوا بدرجة البكالريوس في الادارة والقانون من الكلية العريقة. ونالوا بالاضافة للعلوم الاكاديمية تدريباً عسكرياً راقياً ظهر في التشكيلات العسكرية والطابور العسكري الممتاز الذي عرضوه أمام رئيس الجمهورية والقادة العسكريين والشرطيين والامنيين بإستاد المريخ.

تدريب ضباط الأمن بكلية الشرطة والقانون أمر ينبغي الإشادة به، والتوسع فيه مستقبلاً. تاريخياً كان ضباط جهاز الأمن في فترات تكوينه الأولى من ضباط الشرطة، وفي فترة وسيطة أصبح ضباط الجهاز خليطاً ما بين ضباط من القوات المسلحة وضباط الشرطة، وحديثاً فإن الجهاز يدرب ضباطه تارة بالكلية الحربية وتارة أخرى بكلية الشرطة والقانون.

الظروف الأمنية المتمثلة في التمرد الداخلي الواسع في جنوب السودان سابقاً، وفي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق في الوقت الحالي، جعل السياسة العليا للجهاز تتحو نحو التدريب العسكري الحربي بالكلية الحربية، لتأهيل ضباط قادرين على قيادة عمليات عسكرية. هذا المنحى حقق الاحتياج في فترة معينة وجعل قوات الجهاز تحقق انتصارات مقدرة على بعض خلايا التمرد.

مع التطورات السياسية الحالية، والاتجاه للتوافق الوطني عبر الحوار السياسي والمجتمعي، يبدو أن سياسة الجهاز لتدريب الضباط بكلية الشرطة والقانون هي سياسة سليمة. سوف تضع الحرب أوزارها بإذن الله، وسوف تتفرغ كل جهة لمهامها الأساسية المنصوص عليها في قوانينها، في ظل دستور يكفل الحريات والتنافس السياسي الحر.

عندما يكون ضابط الأمن خريجاً من كلية الشرطة والقانون سوف نضمن أداءاً أمنياً محكماً وخالياً من التجاوزات. بعض قضايا مكافحة التجسس، وقضايا الفساد المالي، التي يرصدها جهاز الأمن تفشل في مرحلة المحاكمة بسبب عدم معرفة الضباط لخبايا الإجراءات القانونية. حيث أن عدم الحصول على أمر تفتيش

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/١/ ٢٠١٦ م

من النيابة لدخول موقع ما على سبيل المثل، يؤدي لفشل القضية الهامة أمام القضاء. لأن القانون يستلزم الحصول على هذا الأمر، ويعتبر أي دليل متحصل عليه من تفتيش بدون هذا الأمر هو تفتيش غير قانوني ولا يعتد بالأدلة المتحصلة منه.

ينطبق الأمر كذلك على الأدلة المتحصلة بالوسائل التقنية مثل التصنت وغيره. وقد شهدنا مؤخراً في فرنسا، وعقب حوادث التفجير في أكتوبر الماضي، إصرار رئيس الجمهورية الفرنسي على تمديد حالة الطوارئ لإضفاء المشروعية على عمليات الأجهزة الأمنية.

حتى الإجراءات المتعلقة بالنشر غير القانوني عبر الصحف أو الوسائل الالكترونية تحتاج لمعرفة قانونية عميقة لإقامة دعوى منتجة، تتيح للقضاء إصدار أحكام رادعة على المخالفين.

إضافة لما تقدم فإن التدريب المشترك لضباط الأمن مع ضباط الشرطة سيجعل التعاون بين الفئتين مثمراً وفعالاً عندما ينتقلون لممارسة العمل الميداني، حيث أن عمليات الجهاز يجب أن تكون نهايتها الطبيعية في أقسام الشرطة لفتح البلاغات وإجراء المحاكمات.

لقد وفقت قيادة جهاز الأمن في إختيار كلية الشرطة والقانون لتدريب ضباطها استعداداً لمرحلة الحريات والحقوق. فلها وللضباط المتخرجين أحر التهاني والأمنيات بالتوفيق.[1]

تزوير المستندات الأثر الاقتصادي والمعالجات :-

تم مؤخراً وبجهد مقدر من دائرة أمن ولاية الخرطوم ضبط عصابة تعمل على تزوير المستندات بوسائل متطورة. ووفقاً لصحيفتنا السوداني هذه أفادت الصحفية النشطة هاجر سليمان أنه قد عثر في حيازة العصابة الاجرامية على مستندات مزورة لصندوق الاسكان، وشهادات بحث أراضي مزورة، ورخص قيادة ولوحات مركبات مزورة أيضاً، فضلاً عن شهادات زواج وطلاق، وشهادات جامعية، وعقودات عمل بليبيا، كلها مزورة بطريقة متقنة للغاية. وضبط بحيازة العصابة على معدات متطورة تشمل أجهزة كمبيوتر واسكانر وطابعة ملونة متقدمة. بالاضافة لاختام لعدد من الوزارات السيادية والولائية.

نتقدم لدائرة أمن ولاية الخرطوم قيادة وضباط وأفراد بالتهنئة الحارة بمناسبة ضبط هذه العصابة الاجرامية، حيث تدل طريقة وتقنية الضبط على أن الضباط والأفراد المنفذين قاموا بعمل مهني رفيع وفق معايير أفضل أجهزة المخابرات.

ان وجود عصابات على مستوى عالي تقوم بتزوير مستندات هامة كالتي تمت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٥/ ٢٠١٦ م

الاشارة اليها يضعف الثقة في هذه المستندات، وتترتب عليه خسائر باهظة على مستوى الأفراد وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. على سبيل المثال فإن تزوير وثائق صندوق الاسكان، وشهادات بحث الأراضي، يتم بناءاً عليها تحويل ملكية عقار ما من مالكه الأصلي الى شخص آخر مغرر به. هنا تحدث خسارة مالية كبرى للمالك الأصلي، وللمغرر به، وفي نفس الوقت تفقد الدولة الأقساط والرسوم التي يجب دفعها مقابل ملكية العقار. والأهم من ذلك أن الناس يفقدون الثقة في هذه المستندات الرسمية، مما يحدث اضطراباً عميقاً في الحياة العامة. وقد تضطر بعض الجهات لاجراء مراجعات شاملة لكل الوثائق الصادرة منها بتكلفة باهظة للغاية.

إزاء هذه المخاطر والخسائر المحدقة بالاقتصاد الكلي والشخصي، وبمصداقية الدولة كنتاج لهذه الجريمة الخطيرة، ما هي المعالجات والحلول المطلوبة؟ لا بد من القول أن أغلب دول العالم تخلت الآن عن الشهادات الورقية والأختام السطانية المحبرة. واستعاضت عنها بالشهادات على الخط. بمعنى أن الوثيقة التي تثبت حيازة شخص ما لعقار أو لدرجة علمية تكون محفوظة في نظام حاسوبي مؤمن. يمكن لكل شخص مختص من الدخول اليه، والتأكد من الوثيقة المذكورة. عندما تدرس دورة متقدمة لدى شركة ما يكروسوفت مثلاً وتنجح فيها، فإن أهم ما تمنحك له مايكروسوفت هو رقم أو كود، عن طريقه فإن أي مخدم في العالم يمكن أن يدخل على نظام الشركة، ويتأكد من مؤهلك. الشهادة الورقية التي عليها التوقيعات والاختام أصبحت في أغلب دول العالم من ذكريات الماضي، وربما تمنح أحياناً لوضعها في اطار في صالون المنزل لا غير.

في الوقت الحالي وحسب معلوماتي فإن سجل الأراضي محوسب بالكامل. لماذا ما زلنا نعتمد على شهادة البحث الورقية؟ لماذا لا تتاح معلومات هذا النظام المحوسب بصلاحيات محددة للجهات الرسمية التي يهمها التأكد من ملكية العقار مثل البنوك؟ مثال آخر الشهادات الجامعية، لماذا لا تكون في نظام محوسب مؤمن يدخل عليه الشخص الراغب في توظيف شاب ما للاطلاع على شهادته من نظام الجامعة، وليس من وريقة قابلة للتزوير.

الأنظمة المحوسبة المؤمنة تحتاج للتوقيعات الرقمية بتقنية المفاتيح العمومية PKI وهذه مسئولية اللجنة القومية للمصادقة الالكترونية، المكونة بموجب قانون المعاملات الالكترونية لسنة ٢٠٠٧ بمعاونة وزارة العلوم والاتصالات، والمركز القومي للمعلومات، والهيئة القومية للاتصالات، وبمشاركة السجل المدني. تحركوا يا أخوان فالخطر داهم وكبير.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٤/ ٢٠١٥ م

تطلعات الشباب والمثال المطلوب :-

اختلفت تقييمات المراقبين في شأن الدعوة لعصيان مدني يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر الجاري، المعارضون للحكومة القائمة يرون أنه نجح نجاحاً باهراً، بينما مؤيدو الحكومة يؤكدون أنه لم يكن له أثر على الاطلاق.

هذا الجدل لن ينتهي. لهذا من الأفضل اللجوء لتحليلات موضوعية للوقوف على المشهدين السياسي والاقتصادي على ضؤ الدعوة للعصيان هذه. أولى المؤشرات التي يمكن الإشارة إليها أن الداعون للعصيان والمروجون له هم من فئة الشباب. وثاني المؤشرات أن الأحزاب المعارضة أيدت ببيانات ولكن لم يكن لهم دور في الحشد أو التحريض أو الاتصالات. وثالث المؤشرات أنه لم تبرز قيادات معلومة تقود العصيان، ولم تظهر غرفة أو غرف عمليات على الأرض لتطوير العصيان المدني لمراحل نضالية أخرى. وبناءاً على هذه الملاحظات يبدو أن حركة العصيان كانت في أغلبها اسفيرية أو في الفضاء التخيلي، وما ظهر منها على أرض الواقع لم يكن قابلاً للتطوير للإفتقار للتنظيم وللقيادة.

برغم ما تقدم فإن على الأحزاب المكونة للحكومة الحالية وعلى رأسها حزب المؤتمر الوطني صاحب الأغلبية البرلمانية، وصاحب الأغلبية على مستوى الجهاز التنفيذي، النظر بجدية لأسباب نشؤ مثل هذه الحركة وآثارها لمستقبلية. الحركة حركة شبابية فماذا ينقص الشباب؟ ما هي تطلعاتهم؟ كيف يفكرون؟

بتقديري أن ثلاث مسائل أساسية ينبغي أن تناقش وتوضع لها حلول، الأولى متعلقة بالآمال والتطلعات لدى الشباب. والثانية متعلقة بالمثال والقدوة، والثالثة التعامل مع الشباب.

إن الإجراءات الإقتصادية الأخيرة التي ترتب عليها أثر واضح في رفع تكاليف المعيشة لم يترافق معها بيان أو إعلان واضح حول الهدف النهائي منها، وكيف ستؤدي لتحسين حياة الناس في المستقبل.

وفيما يلي المثال والقدوة فإن الفئة الشبابية وبحكم السن نظرتها للحياة مثالية، تحب الطهر والنقاء والبراءة، وعلى هذا هي لا تفهم كيف أن ٢٤ شركة تسلم لها ملايين الدولارات لاستجلاب دواء، فتحول ثلاثين منها هذه الدولارات للمتاجرة في العملة، ثم عند إكتشاف الجريمة تكتفي الحكومة بالتسويات والتحلل. فئة الشباب تريد أن تسند أمور الدولة للأنقياء الأطهار وأن يعاقب المفسدون.

تعامل منسوبو الدولة مع الشباب فيه قسوة ظاهرة، تجعل فئة الشباب ناقمة على الدوام، سواء تعلق الأمر بالخدمة الوطنية، أو تعامل إدارات الجامعات والاتحادات الطلابية الموالية للحكومة، أو في مجال التوظيف والتنافس للوظائف، وحتى على مستوى تعامل عسكري المرور مع المخالفات. صحيح أن جهود إصلاحية كبيرة تمت

في هذه المجالات، غير أنها لم تشهر ولم تتعمق بالقدر الكافي.

ندعو لحركة كبيرة وفعالة من مسئولي الدولة تجاه فئة الشباب، دون حواجز حزبية أو تنظيمية. استمعوا لهم، لآلامهم وآمالهم وطموحاتهم.[1]

تعيين محافظ جديد للبنك المركزي- المفاهيم والدلالات :-

أثار خبر إعفاء الأخ عبد الرحمن حسن من منصبه كمحافظ لبنك السودان وتعيين الأخ حازم عبد القادر محله موجة من التساؤلات في الأوساط المالية والمصرفية، ليس من زاويتي الكفاءة والمهنية، فكلا الشخصيتين لا غبار عليهما من هذه الناحية، ولكن كان التساؤل الرئيسي حول هل هناك رغبة عند وزارة المالية في السيطرة على البنك المركزي؟ أو على الأقل التقليل من استقلاليته التي يكفلها له قانونه الخاص وتبعيته لرئاسة الجمهورية؟

في الماضي القريب وقبيل الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كان الإتجاه في أغلب دول العالم أن تُعطى للبنك المركزي استقلالية تامة، وذلك بوصفه حارساً لمدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال في البنوك، حيث يعمل على التأكد من التزام البنوك بمعايير السلامة المصرفية الصارمة، ولا يسمح للحكومة بالاستدانة من النظام المصرفي الا في حدود معلومة تفي بمتطلبات السلامة المالية.

ويتعاون البنك المركزي، المسئول عن السياسات النقدية، مع وزارة المالية المسئولة عن السياسات المالية، في وضع السياسات المالية التي تكفل توظيف الودائع في خدمة الاقتصاد، وتشجع الاستثمار في حدود السلامة المالية أيضاً.

حدث تغيير كبير في هذه المفاهيم بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث اضطرت الحكومات من خلال ماليتها العامة لمساندة البنوك بضخ أموال طائلة فيها منعاً لإنهيارها. واتضح أن الاقتصاد الحقيقي هو في يد المالية العامة من خلال سيطرة الحكومة على الموارد الأولية وبيعها في السوق، ومن خلال تحصيلها الضريبي.

أجمع كلاً من بروفسيور مصطفى نواري أستاذ الهندسة والمهتم بالشأن العام، ودكتور حامد الأمين الاقتصادي والمصرفي المدير السابق لبنك الرواد، ودكتور فتح الرحمن صالح مدير الصناديق الاستثمارية ببنك الاستثمار المالي، ودكتور على الله عبد الرازق استاذ الاقتصاد بالجامعات السعودية، على أن التنسيق ما بين السياسات المالية والنقدية ضرورة قصوى لازمة للاقتصاد السوداني في هذه المرحلة. وأشاروا إلى أن التنسيق لا ينبغي أن يكون مرتبطاً بالشخصيات، فلان وزير مالية وفلان محافظ بنك مركزي، إنما ينبغي أن يكون مسألة علمية وموضوعية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٩ م

وأشارت هذه المجموعة الاقتصادية المتميزة من خلال نقاش جاد في قروب (منتدى السودان الاقتصادي) إلى أن المطلوب في الوقت الحالي وضع نموذج رياضي للاقتصاد السوداني، مبني على مجموعة المتغيرات المهمة في الاقتصاد، والتي ينبغي قياسها بأدوات علمية دقيقة هي متوفرة الآن.

ليت السيد بدر الدين محمود وزير المالية والسيد حازم عبد القادر محافظ البنك المركزي يشرعا في تكوين مجموعة علمية بحثية من داخل وخارج المالية وبنك السودان لوضع هذا النموذج الرياضي.[1]

حجب المسئول عن هموم المواطن :-

من المواضيع التي تدرس لطلاب الجامعات في اطار العلوم الادارية، أو علوم القانون والحقوق، موضوع التنظيمات التي تتحكم في الادارة العامة. حيث تتم الاشارة عادة لوجود تنظيمين داخل كل مؤسسة عامة. التنظيم الأول هو التنظيم الرسمي المتمثل في الهياكل الادارية المجازة بعلاقاتها الرأسية والأفقية. وفقاً للقانون واللوائح والأوامر التنفيذية. والتنظيم الثاني هو التنظيم غير الرسمي، ويُمثل له عادة بنقابات العاملين.

الأصل في الأشياء أن يكون التنظيم الرسمي هو القائد والمنفذ للعمل الاداري. والمالك لمعلوماته. والمسئول عنه. ولكن يحدث أحياناً أن يقوى التنظيم غير الرسمي فيتنمر ويتدخل في العمل التنفيذي. فيحدث هذا ارتباكاً عظيماً في المهام الموكولة للمؤسسة العامة المعنية.

الوضع الآن عندنا في السودان أن التنظيم غير الرسمي لم يعد متمثلاً في النقابات فحسب، فقد برزت تنظيمات غير رسمية أخرى أكثر سيطرة وقوة. بدأت هذه التنظيمات بفكرة سليمة نظرياً هي تفعيل التنسيق ما بين مؤسسات الدولة المختلفة، حيث لوحظ أن العلاقات التنسيقية ضعيفة، وأن المشروعات التي تتطلب تنسيقاً تبقى حبراً على ورق لعدم الفعالية. ثم انتقل الأمر للتدريب الجماعي التخصصي، مثلاً يتم تجميع مدراء المكاتب التنفيذية في دورات متخصصة فيها جرعات متعددة وتعارف. غير أنه وبمرور الأيام والشهور والسنين تحولت المجموعات المتدربة لدوائر مغلقة، تتبادل المعلومات فيما بينها وتخدم أهدافاً خاصة أحياناً.

أخطر ما في هذا الأمر أن مصادر المعلومات لمتخذ القرار الأول أصبحت تمر عبر قنوات محددة، وبعد اخضاعها لنوع من السنسرة. وتطور الأمر لقوائم سوداء لبعض الأشخاص لا يسمح لهم بالوصول للمسئولين....وهكذا.

أعجبتني كلمات قوية قالها أمس الدكتور عبد الرحمن الخضر والي ولاية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١/ ٢٠١٧ م

الخرطوم مخاطباً الدورة التدريبية للمستشارين الجدد التي تقوم بها وزارة العدل حالياً برعاية وزير المالية بولاية الخرطوم لتدريب ٥٠٠ مستشار قانوني جديد. قال الوالي إن أهم شخص لدينا كدستوريين هو المستشار القانوني. وأنه أصدر تعليمات للقائمين على أمر مكتبه بعدم تقديم أي قرار له للتوقيع الا بعد مرور هذا القرار على المستشار القانوني واجازته له. هذا تدعيم لدولة القانون التي نريد.

تابعت قبل سنوات تجربة فريدة قام بها المهندس شرف الدين بانقا وزير التخطيط العمراني الأسبق بولاية الخرطوم، حيث كان يخصص يوم الثلاثاء من كل أسبوع لمقابلة المواطنين دون حجاب. كان ينزل مع كامل طاقم وزارته للحديقة الفسيحة. وابتداءاً من الثالثة ظهراً كان يأمر بفتح أبواب الوزارة على مصراعيها. وأن يسمح لكل مواطن يريد مقابلته بأن يأتي ويجلس على الكراسي أمام الوزير في انتظار دوره. ولا ينهض الوزير من مكانه الا بعد مقابلة جميع الحضور. كثير من الحضور، وكعادة السودانيين، كانوا يقولون للوزير: والله كان أديتنا أرض ولا ما أديتنا أنحنا راضين، يكفي مقابلتك دي لينا. كان هذا الوزير ناجحاً بكل المقاييس. وعالج بجلساته هذه الكثير من القضايا، وأعطى الأمل للمساكين، ممن ليس لديهم واسطة أو ظهر، بأنهم يمكنهم مقابلة أعلى مسئول كفاحاً.

سأل عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) اهل حمص عن واليهم «سعيد بن عامر» هل تعيبون شيئا عليه ؟ اجابوا نعيب عليه ثلاثا: فهو لا يخرج الينا الا وقت الضحي، و لا نراه ليلا ابدا ، ويحتجب علينا يوما في الاسبوع. وعندما سأل الخليفة سعيد عن هذه العيوب اجابه: هذا حق يا امير المؤمنين، اما الاسباب فهي: أما إني لا اخرج الا وقت الضحي فلأني لا اخرج الا بعد ان افرغ من حاجة اهلي وخدمتهم. فأنا لا خادم لي، وامرأتي مريضة. واما احتجابي عنهم ليلا فلاني جعلت النهار لقضاء حوائجهم، والليل جعلته لعبادة ربي. واما احتجابي يوماً في الاسبوع فلأني اغسل فيه ثوبي، وانتظره ليجف لاني لا املك ثوباً غيره. فبكي امير المؤمنين عمر، ثم اعطي سعيد مالاً ، فلم ينصرف سعيد حتي وزعه علي الفقراء والمساكين.(١)

حوادث المرور المروعة...كيف نتفاداها؟

حسب (جانا) الاخبارية: لقى ٢٢ شخصاً مصرعهم إثر حادث حركة مروع قرب العيكورة بالحصاحيصا بين بص سياحي ودفار وعربة صالون أتوس وبوكس. وجاء الحادث جراء تخطي خاطئ، وتوفي على الفور ١٩ شخص، ونقل المصابين للمستشفى التي توفي بها ثلاثة مصابين فور وصولهم اليها ليرتفع العدد إلى ٢٢ متوفي. وأفاد مصدر شرطي أن البص السياحي اقتحم كافتريا قرب الأسفلت ودهس عدداً

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤ م

من مرتاديها. وأفاد مصدر صحي أن كثير من المصابين حالتهم حرجة.

تكررت حوادث المرور المروعة في طرقنا القومية، وأصبحت السمة الأساسية مؤخراً مشاركة البصات السياحية في أغلب هذه الحوادث. الملاحظ أن هذه البصات السياحية تسير بسرعة هائلة في شوارع رديئة. ويعتقد سائقو هذه البصات أن السرعة هي واحدة من المزايا التي تجعل الركاب يفضلونها على غيرها. بالحساب نجد أن الوفر في الزمن تافه جداً . البص الى مدني على بعد ١٨٠ كيلومتر يصلها في ساعة و٤٠ دقيقة اذا طار بسرعة ١٣٠ كم في الساعة. بينما يصلها في ساعتين و ١٠ دقائق لو سار بسرعة ٨٠ كلم في الساعة. هي نصف ساعة فقط تنقذ ارواح العشرات.

طرحت موضوع حوادث المرور هذه على مجموعة من الأصدقاء من داخل وخارج السودان عبر قروب الدفعة ٤٢ شرطة النشط، علق الكثيرون من بينهم ضباط شرطة عظام شغلوا منصب مدير عام شرطة المرور ومناصب أخرى هامة في الشرطة والوظيفة العامة.

ضابط شرطة متقاعد مقيم بكندا لأكثر من عشرين عاماً قال: الرحمة والمغفرة للمتوفين ولاسرهم حسن العزاء. لماذا لا تعامل مثل هذه الحوادث كمثيلاتها الجنائية التي تستعين بالنتائج لتحديد المسؤلية الجنائية متي ما كانت النتيجة محتملة أو راجحة او يقينية كما هو الحال في التهور في قيادة السيارات؟

وأضاف: لازلت اذكر طريق مدني الخرطوم غير مكتمل في الستينيات من القرن الماضي، وقدومي مع المرحوم والدي المساعد الطبي الذي يعمل في مديرية النيل الازرق ونحن علي متن البص السريع، بص الخواجة، وبه اعلان للركاب للتبليغ للادارة اذا تجاوز السائق سرعه٦٠ك. وكان والدي الاشتراكي غلباوياً، وكان يهدد السائق يا زول انت شايل بهايم ولا فحم سوف ابلغ. وقد صار مشهوراً وسط السائقين لقدومه الأسبوعي لامدرمان حتي لقبة السائقين باستاروستا. وكانت الرحله تستغرق ٣ ساعات مع وقفه في الكاملين.

ضابط شرطة متقاعد مقيم ببريطانيا تداخل قائلاً: سنظل نسمع مثل هكذا حوادث دون انقطاع..هل يوجد لدينا طريق مرور سريع بمعني الكلمة والمواصفات.الاجابه .لا..ولا واحد. كل الذي لدينا يعرف ب ال National ways إذا قارناها عالمياً. والسرعة فيها لا تتجاوز ٨٠ كلم في الساعة..وبمواصفاتها وحالتها الراهنة أعتقد أن ٦٠ كلم/س هي السرعة المثلى لهذه الطرق.

أحد الضباط العظام والذي شغل قبلا منصب مدير عام شرطة المرور قال: اللهم ارحم شهدا الحادث واشف الجرحي. المؤسف ان هذه الحوادث مستمرة وستستمر اذا لم تقم كل جهة بمسئولياتها تجاه خفضها والتقليل من نسبة وقوعها. وما يهمنا من جانب الشرطة هو تفعيل الرادارات. وبالعدم المراجعة التقليدية للسرعة بالنقاط الموجودة علي تلك

الطرق، وكذلك المراجعة الدورية لصلاحية تلك المواعين بواسطة مهندسين أكفاء بموانئ التحرك. وعلي ادارة الطرق ان تقوم بدورها في وضع العلامات الهامة لتوضيح المنحنيات والسرعة المسموح بها وخلافه من علامات ولوحات.

ضابط متقاعد مسئول عن الأمن في شركة بترولية كبرى قال: كانت عندنا حوادث مرور في هجليج تغلبنا عليها بتطبيق نظام ال VDO وهو نظام تتبع لسرعة السيارة وتسجيلها، يحاسب السائق اذا ضبط متجاوزاً. وللجهاز تطبيق آخر يسمي ال Tracking System يعمل بالاقمار الصناعية، ويجعلك هذا النظام تتابع مسار السيارة علي خط السير في الخرطة. يمكنني تقديم جلسة استماع وعرض للنظام مساهمه مني لتقليل وضبط حوادث المرور.(١)

حلقة رائعة حول الوجود الأجنبي بالسودان :-

تابعت قبل يومين حلقة تلفزيونية رائعة من برنامج دفتر أحوال بقناة الشروق دارت حول الوجود الأجنبي بالسودان. الحلقة أدارها باحترافية ومهنية عالية العقيد شرطة عبد الله بشير، واستضاف فيها العقيد شرطة كودابي مدير إدارة أمن المجتمع بولاية الخرطوم، والأستاذ بدر الدين عبد المعروف الماحي كناشط مجتمعي.

الحلقة التي حوت حواراً مسئولاً، ودراما رائعة وهادفة، ركزت على العمالة الأجنبية وبالذات العمالة الأجنبية من البنات الشغالات من دولة معينة، واللائي يعملن داخل منازل مئآت الآلاف من البيوت السودانية. وتتمثل مشاكل هذا النوع من العمالة في الاستنزاف المالي لميزانية الأسرة وميزانية الدولة من خلال المرتبات التي تطلبها هذه العمالة وتقوم بتحويلها لبلادها، ومن خلال المبالغ التي يأخذها السماسرة من نفس الجنسية، وسلوك هؤلاء السماسرة من حيث توجيههم للعاملات بمغادرة مكان العمل ليعاد توظيفهم لدى أسرة أخرى بعد دفع المعلوم للسمسار.

ومن المشكلات كذلك المشكلات الصحية بسبب أن هؤلاء الشغالات لم يتم فحصهن طبياً وبالتالي يحتمل أن يكن حاملات لبعض الأمراض. كذلك هناك المشكلات الأمنية بسبب أن الشغالات والسماسرة لم يدخلوا بطريقة شرعية وهم في غالبهم غير مسجلين لدى أي جهة رسمية. أغلب الأسر لا تعرف غير الإسم الأول للشغالة وهو في الغالب اسم مستعار وبالتالي إذا حصلت أي جريمة يصعب الوصول للمشتبه فيها.

حجم المشكلة كبير جداً، ففي وقت سابق كشفت الادارة العامة للجوازات والهجرة عن أن الأجانب الذين يقيمون إقامة غير شرعية في السودان يبلغ عددهم ٣ مليون نسمة، في حين أن المقيمين إقامة شرعية يبلغ عددهم ٥٣ ألف أجنبي فقط.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٦ م

وأشار مدير الجوازات الى تكوين لجنة من وزارة المالية بهدف دراسة الآثار الاقتصادية السالبة للوجود الأجنبي بالسودان.

من المؤكد أن الوجود الأجنبي غير الشرعي فاقم من نسبة البطالة العالية في الاقتصاد والبالغة حوالي ٢٠٪، وكنت قد طالبت في وقت سابق بالعمل على إحلال عمالة سودانية محل العمالة الأجنبية من خلال التدريب. فعلى معاهد التدريب المهني لدينا، حكومية وخاصة، العمل بنشاط في تدريب سودانيين وسودانيات على خدمات الضيافة في الفنادق والكافتريات، وعلى أعمال النظافة للمرافق والمؤسسات العامة والخاصة، مع الاهتمام بوجه خاص على تدريب فتيات سودانيات على أعمال الخدمة المنزلية، وتسليمهن شهادات بذلك، وتنظيم تشغيلهن عبر مكاتب متخصصة تضمن حقوقهن وفي نفس الوقت تضمن سلوكهن وأمانتهن لفائدة الأسر التي سوف تستخدمهن.

ينشط الآن المركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك في ابتدار مشروع كبير في هذا المجال من خلال شعارات هامة جداً تشير للأهداف المطلوبة، من هذه الشعارات: (شغل سودانية واحفظ وطنك). (شغل سودانية واحفظ أمنك)، (شغل سودانية وساعد أسرة متعففة). هذا مشروع وطني كبير ياليت إعلامنا الوطني يعمل على الترويج له لإقناع الأسر السودانية بالتحول لتشغيل السودانيات.[1]

سعر الصرف ما بين بنك السودان وجهاز المغتربين :-

أمين عام جهاز العاملين بالخارج السفير حاج ماجد سوار قال للصحافة خلال الأسبوع الماضي (ليس هناك عاقلا يحول للسودان بالسعر الرسمي للجنيه). وهو يشير هنا للفجوة الهائلة ما بين السعر الرسمي للجنيه مقابل العملات الأجنبية وبالأخص الدولار، والسعر في السوق الحر. الدولار الأمريكي سعره الرسمي ٦ جنيهات وسعره في السوق الموازي أو السوق الأسود يتراوح ما بين ١٣.٦ جنيه الى ١٣.٨ جنيه لكل دولار. الفرق هائل. والسفير حاج ماجد بوصفه أميناً للجهاز المسئول عن شريحة السودانيين العاملين بالخارج يتبنى رؤية الجهاز المطالبة بإدماج المغتربين في الاقتصاد الوطني والاستفادة من تحويلاتهم عن طريق استيعاب هذه التحويلات بسعر الصرف الواقعي والحقيقي.

بالمقابل قال السيد عبد الرحمن حسن محافظ البنك المركزي في حوار صحفي إن بنك السودان يعتمد سياسة سعر الصرف المرن المدار. وأنه لا يتبنى سياسة تحرير سعر الصرف في الوقت الراهن. يستنتج من حديث السيد محافظ البنك المركزي أن وجود سعرين للعملة السودانية رسمي وآخر موازي أو في السوق الأسود على الأرجح هو ما سوف يستمر في السودان.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٩ م.

نتفق مع السيد محافظ البنك المركزي أن التحرير الكامل غير مناسب لاقتصادنا، وفي الحقيقة انه غير موجود الا في الاقتصادات المتقدمة. غير أن الطريقة المتبعة حالياً هي أيضاً غير مناسبة. العبارة الرنانة (سعر الصرف المرن المدار) عيبها في الكلمة الأخيرة فيها وهي كلمة المدار. من الواضح أن إدارة سعر الصرف تتم الآن بطريقة تحكمية مفتقدة للمرونة، والدليل على ذلك التشويه الحادث في الاقتصاد حيث يسعى غالبية أصحاب رؤوس الموال للمضاربة في العملات عوضاً عن توجيه رؤوس الأموال للإنتاج والمشروعات. فضلاً عن فقداننا لتحويلات المغتربين.

لا بد أن يقوم البنك المركزي بعمل كبير لجذب مدخرات المغتربين السودانيين وهي حسب التقديرات مبالغ هائلة لا تقل عن ٥٠ مليار دولار، وسوف تتزايد حسب موجة الهجرة الأخيرة. تحسين سعر الصرف لتحويلاتهم عبر نظام خاص في البنوك يسمى حساب (الجنيه القابل للتحويل) قد يكون أحد الحلول. ثم السماح للبنوك بالتمويل العقاري لمساكن المغتربين الخاصة بالدولار من خلال نوافذ خارجية للبنوك السودانية يمثل جاذباً آخراً لهذه المدخرات.

إن قيام شركات مساهمة عامة كبرى برعاية خاصة من وزارة المالية والبنك المركزي، تعمل في مجالات الانتاج والصادر الزراعي والحيواني والبستاني، وتسجل في سوق المال السوداني وفي أسواق المال الاقليمية في الرياض وأبو ظبي والكويت والبحرين، وتتم دعوة المهاجرين السودانيين للمساهمة فيها بضمانات قوية من وزارة المالية وبنك السودان، سوف تمثل الحل الأمثل لجذب مدخرات المغتربين لفائدة الاقتصاد الوطني.[1]

سمية أكد- المرأة الحديدية :-

أطلق لقب المرأة الحديدية على مارغريت هيلدا ثاتشر المولودة في ١٣ أكتوبر ١٩٢٥ والمتوفاة في لندن ٨ ابريل ٢٠١٣. وهي المرأة الأولى التى شغلت منصب رئيسة وزراء في تاريخ بريطانيا العظمى ومدة حكمها هى الأطول. وقد إكتسبت اللقب بسبب عزيمتها القوية في تنفيذ ما تؤمن به. فقد قادت الاقتصاد البريطاني في اتجاه الخصخصة والابتعاد عن سيطرة الدولة، ونفذت هذا بنجاح كبير. كما قادت بريطانيا للانتصار في حرب الفوكلاند ضد الأرجنتين في أبريل ١٩٨٢.

سمية ادريس أكد المولودة في التاسع من اكتوبر عام ١٩٧٦م بحي الختمية بكسلا وصلت إلى منصب وزير الدولة بوزارة الصحة في ٢٠١٥ وتعد من أصغر وزراء التشكيل الوزاري الأخير. تلقت المراحل التعليمية من الابتدائي والمتوسط والثانوي بكسلا وخريجة بكالريوس صحة عامة جامعة الخرطوم (درجة الشرف) عام

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٧/ ٢٠١٦ م.

١٩٩٩م درست دبلوم الملاريا وماجستير الصحة العامة، ونالت دبلوم الأوبئة في العام ٢٠٠٧م والزمالة في القيادة والادارة الصحية من جامعة واشنطن عام ٢٠٠٩م.

قادت تحركات الوزارة في مواجهة الأوبئة الكبرى بالبلاد، بدءاً بمشروع دحر الملاريا الذي اجيز عام ١٩٩٨م وبدأ رسمياً في عام ٢٠٠١م وخلال عشر سنوات منذ انطلاقة فكرة دحر الملاريا حدثت طفرة غير مسبوقة في مجال المكافحة، كما تابعت الأوضاع الصحية في مناطق صعبة للغاية من جبال البحر الأحمر شرقاً الى جبال النوبة جنوباً، إرتقاءاً لمناطق جبل مرة التي تابعت الأوضاع بها بالهيلكوبتر في ظروف صعبة للغاية.

كانت تحركاتها وقراراتها حاسمة جداً في محاصرة الاسهالات المائية التي ظهرت مؤخراً في عدد من الولايات أبرزها النيل الأزرق ونهر النيل. وكان أساس النجاح معرفتها الوثيقة بخارطة المناطق المرشحة للأوبئة في السودان، فكان أن نجحت في إيصال معينات الخريف لهذه الولايات ذات الضعف. ووجهت الادارات المتخصصة برئاسة الوزارة بمراقبة موقف الخريف على مدار الاسبوع من خلال خمسة مؤشرات هي: سلامة المياه، ومكافحة ناقل الملاريا، واصحاح البيئة، وعيادات الطواريء، وتوفير الادوية في المناطق التي يصعب الوصول اليها في فصل الخريف. ولهذا تمكنت الوزارة منذ وقت مبكر من توفير مخزون للطواريء خاصة في مناطق الهشاشة الصحية. كما تحوطت للأوضاع الصحية بمعسكرات الجنوبيين بولاية النيل الابيض.

وبسبب وضوح رؤيتها وجديتها فإن وزارة المالية الاتحادية لم تتردد في توفير الاعتمادات المالية لطوارئ الخريف الصحية، فكان كل تحرك لسمية أكد لولاية من الولايات مصحوباً بالمستلزمات الصحية المطلوبة سواءاً من مخزون الولاية أو من المخزون المركزي.

يعتقد أن جانباً كبيراً من نجاحات الوزيرة سمية أكد يعود لتفهم ومساندة وزير الصحة الاتحادي بحر ادريس أبو قردة، الذي يدعم ويوجه ولكنه لا يتدخل في المسائل الفنية التفصيلية التي تعرفها سمية أكد معرفتها لأصابع كفها. نبارك لوزارة الصحة الاتحادية نجاحها في محاصرة وباء الاسهالات المائية.[1]

سودانيون يؤيدون تحويل مجرى النيل الأبيض :-

تحويل مجرى النيل الأبيض، من مساره الحالي، الى مسار جديد يبدأ من القطينة وينتهي بمنطقة الملتقى غرب سد مروي، مختصراً مسافة ١٢٠٠ كيلو متر، وموفراً لمساحة ٢ مليون فدان للزراعة، هو مقترح طرحه المهندس عثمان حيدر ووجد نقاشاً على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ م.

وسائل الاتصال الاجتماعي خلال الأيام الماضية. وكنت قد عرضت أمس على هذا العمود الآراء الرافضة أو المتحفظة على المقترح. وأطرح اليوم الآراء المؤيدة له.

الشاعر والفنان طارق الأمين كتب: كيف يمكن الوثوق في اراء الرافضين للمقترح، الذين لم يجتمعوا يوما الا لتبخيس افكار الغير، وقد فعلوا مع دكتور اسامة الباز ذات التبخيس عند حديثه عن بحيرة المياه الجوفية في دارفور، اذ قالوا انهم يعرفون بذلك منذ زمان بعيد. هؤلا مثلهم مثل عطالي المتأسلمين الذين ينتظرون الغرب ليبدع ويخترع ثم يأتون ليقولوا أن كل ذلك موجود في القرآن منذ أربعة عشر قرناً، وهم يظنون انهم بذلك يرفعون من شأن الدين، وما دروا أنهم إنما يشككون فيه كطاقة محفزة للابداع، مسحة الحسد والغيرة يجعلاني لا اعتمد اراء الرافضين للمقترح حتي وإن سبقت أسماءهم الألقاب العلمية الرنانة.

عباس كرار الخبير في مجال التعاون كتب: أرى أن لانتهيب الأمر بسبب التجارب الفاشله فى المشاريع القومية الاخري، فإن أسباب الفشل فيها تعود لعدة أسباب متشابهة فى كل المشاريع، وللدولة النصيب الأكبر فى تلك الإخفاقات نتيجة التخبط فى السياسات، لكن هذا مسار منفصل تماما، وتجري فيه محاولات للاصلاح، ولا يمنع هذا من قيام مشاريع جديدة وجريئة، ومنها هذا المشروع الذي نحن بصدده والذي أويده، حيث أنه مبرأ من كل الأمراض التى إصابت المشاريع آنفة الذكر، لذلك سيكون التخطيط مبنى على تجارب عملية واضحة المعالم. فضلا عن عدم توقع مناكفات من الأهالى فى ملكية الأرض، ولو وجدت فسوف تكون في حدود بسيطة لا تشكل عائق كما تشهد بعض مناطق السودان من نزاعات.

أيضا الأرض المقترح مرور النهر بها اراضى بكر لم تلوثها الآفات وهى خصبة وتبدو للعيان كلما نزل المطر تكتسي بالخضرة وهي صالحة لزراعة القمح في الشتاء لبرودة الطقس فيها. ويشجع على تنفيذ المقترح الأنسياب الطبيعى من الجنوب للشمال والذي يظهر في وادى المقدم الذي يستوعب كميات مهولة من مياه الأمطار وتراها تندفع بسهوله لتصب فى النيل. يضاف لذلك الأمن والاستقرار الذى تمتاز به المنطقة كلها. يمكن الإشارة أيضاً لسهولة الحركة من نقطة التحول وحتى المصب والتى يوفرها طريق شريان الشمال. إنه نموذج جديد لمشروع حيوي فريد.

ويضيف عباس كرار: الوقت الآن موات جداً لعرض المقترح وتسويقه للحكومات العربيه ذات الإمكانات الهائلة، فالمقترح فيه مصالح متبادلة، وبما أن ظروف العلاقات وما يحكمها من تقاطعات عالمية يجعلها متذبذبة ولا تمضي على وتيرة واحدة لذلك لا بد من إهتبال السانحة، كما قال الشاعر اذا هبت رياح فاغتنمها فإن الريح عادتها السكون.

أحمد عبد العزيز باحث إقتصادي كتب: يكفي المهندس عثمان حيدر أنه

فكر خارج الصندوق، سواء كانت فكرة مجنونة أم منطقية، وقد ألقى حجراً كبيراً في بركة صمتت تماماً عن ما يمكن حدوثه في حال انهيار سد النهضة في موسم الفيضانات.

أرجو أن يفكر العقلاء في بلادي التي غفلت عن حلول لمشكلات قد تفاجئنا كما يفاجئنا الخريف كل عام، إلا أنه لن يكون عاماً كأي عام.

من جانبي أرى في المقترح مشروعاً مستقبلياً طموحاً، وقد يكون من المناسب القيام بتجديد الدراسات التي تمت حوله قبل نصف قرن.[1]

لماذا لا تلجأ أرياب لسوق الخرطوم للأوراق المالية؟

قالت شركة ارياب للتعدين في خبر نشر بصحيفتنا هذه أمس انها تبحث عن شراكات لتمويل خطة توسعية في مجال التعدين بالبلاد، في وقت أشارت فيه الى أن إنتاجها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٥ بلغ نصف طن من الذهب. وقال المدير العام لشركة أرياب، د. محمد أبو فاطمة، أن الشركة مجتهدة لايجاد شريك استراتيجي لتمويل مشروعات التوسعة، ولحين الحصول على التمويل استعدت الشركة وأعدت دراسات الجدوى وخرائط للامتدادات.

يذكر أنه قبل نحو شهر من الآن أعلن وزير المعادن السوداني، احمد محمد محمد صادق الكاروري عن شراء حكومة السودان لنصيب شركة كمنور، في شركة أرياب للتعدين، وتبلغ الأسهم المشتراة من كمنور ٤٤٪ لتصبح شركة أرياب سودانية بنسبة ١٠٠٪.

يشار الى أن إنتاج الشركة بلغ حتى نهاية العام ٢٠١٤م ٧٩ طناً من الذهب، نصيب السودان من أرباحها ٢٢١ مليون دولار، وأن هذا العام وحسب ما وضع لها من خطة للثلاثة أشهر الأولى تم تنفيذها بنسبة تزيد على ١٠٠٪، بكمية بلغت ٤٩١ كيلو جراماً، وأن المخطط له حتى نهاية العام طن ونصف الطن من الذهب.

ويشار أيضاً الى أن مواقع امتياز الشركة تبشر بوجود كميات كبيرة من الذهب والنحاس والمعادن الأخرى، ففي موقعين من جملة ١٠ مواقع كشف عن وجود ١٤٠ طناً من الذهب، ومليون و٣٠٠ ألف طن من النحاس، و٧٠٠ ألف طن من الزنك، و٣ آلاف طن من الفضة، وهي كحتياطيات تبلغ قيمتها ١٧ مليار دولار.

شركة بهذه المواصفات لماذا تبحث عن التمويل من مصادر أخرى غير سوق الخرطوم للاوراق المالية؟ وهو المؤسسة المالية التي تعمل كمنظم لشركات المساهمة العامة. ان للسوق أغراضاً حددها قانونه في المادة ٩ منها: العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى وعلى نقل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٣ م.

الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة الى أوسع الفئات الوطنية. ولا يمكن إعمال هذه المادة الا اذا كانت الشركة عضواً في السوق، وتكون عضوية السوق إلزامية للجهات التالية حسب المادة ١٠ من القانون: بنك السودان المركزى ، المصارف المرخصة ومؤسسات التمويل المتخصصة القائمة أو التى تنشأ فى المستقبل ، شركات المساهمة العامة المسجلة القائمة أو التى تنشأ فى المستقبل ، الوكلاء المرخصين وفقاً لأحكام هذا القانون ، أية هيئة أو مؤسسة عامة أو سلطة محلية مدرج قيد أوراقها المالية فى السوق ، أية جهة حكومية ذات شخصية اعتبارية تطرح صكوكاً للاكتتاب العام.

وبناءاً على هذا من الأوفق والأفضل لأرياب أن تتحول لشركة مساهمة عامة، خاضعة لسلطات سوق الخرطوم للاوراق المالية، وهي بهذا سوف تحقق واحداً من أهم أهداف السوق وهو (نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة الى أوسع الفئات الوطنية) أي أن كل سوداني يمكنه شراء أسهم فيها، وتحقيق ربح مجز حلال من خلالها. ثم أن إنضمام مثل هذه الشركة الهامة الناجحة للسوق سوف يزيد من قيمته وينشط من عمليات التداول داخله بما يعود بالخير على الاقتصاد الوطني برمته.[1]

سوق الخرطوم للأوراق المالية يعقب :-

في هذه المساحة قبل يومين تناولت بالتعليق بحث شركة ارياب للتعدين عن شركاء لتمويل خطتها التوسعية، وذكرت أنه من الأوفق أن تتحول أرياب لشركة مساهمة عامة، خاضعة لسلطات سوق الخرطوم للاوراق المالية، وذكرت أن إنضمام مثل هذه الشركة الهامة الناجحة للسوق سوف يزيد من قيمته، وينشط من عمليات التداول داخله، بما يعود بالخير على الاقتصاد الوطني برمته.

جاءني التعقيب التالي من الادارة العليا لسوق الخرطوم للاوراق المالية: يسعدنا كثيراً ان نتقدم لكم بالشكر والتقدير على إثارتكم لهذا الموضوع فى عمودكم المقروء (ببساطة) بالعدد رقم: ٣٣٦٥ الصادر بتاريخ: ١١ مايو ٢٠١٥م بصحيفة السوداني لاهتمامكم الشخصى بهذا الموضوع المهم، ثم لتناولكم الموضوعى والذى اشرتم فيه الى ان ما تبحث عنه شركة ارياب من حلول يمكنها ان تجده بتحولها الى شركة مساهمة عامة عبر سوق الخرطوم للاوراق المالية.

ونود أن نوضح أن السوق كان قد بادر بعقد لقاء مع الدكتور محمد ابو فاطمة مدير عام شركة ارياب للتعدين بمكتبه العامر استمر قرابة الساعة ونصف، تم خلال اللقاء تقديم شرح مفصل عن المزايا التى ستعود على الشركة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١ م

وعلى الاقتصاد القومى فى حالة تحويلها من شركة خاصة لشركة مساهمة عامة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل كبير الحجم، طويل الاجل، الذى يتمتع بقدر كبير من الاستقرار، ويساعد الشركة فى دعم وتقوية مركزها المالي، ويمكنها من تطوير قدراتها الادارية بدخول شركاء ومساهمين جدد عبر آلية سوق المال ويضمن لها الاستمرارية. وتم خلال اللقاء الاجابة على كافة استفسارات الشركة حول الموضوع. ونحمد للشركة سرعة استجابتها، اذ كانت ولى ثمار هذا اللقاء تلقى السوق خطاباً من الشركة لمساعدتها فى الاجراءات العملية للتحول الى شركة مساهمة عامة، ومن ثم ادراجها فى السوق.

ونشير هنا الى ان واحداً من أهم الاهداف التى وردت فى قانون السوق (ان يعمل على نقل الملكية العامة للأصول الراسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية)، وقد بادر السوق فى هذا المجال بمخاطبة العديد من الجهات فى اطار سعيه المتواصل لاستكمال التنسيق مع كافة الجهات المختصة بغرض تحويل المؤسسات والشركات التى تتبع لها، سواء أكانت حكومية أو خاصة أو عائلية، فى بعض القطاعات المؤثرة فى الاقتصاد القومى أو فى المجتمع، على سبيل المثال المؤسسات العاملة فى المجال الطبى، أو العاملة فى مجال التعدين، ومؤسسات ومصانع السكر أو الاغذية، والاندية الرياضية. وقد تم التنسيق مع اللجنة الفنية للتخلص من مرافق القطاع العام، حيث تم بالفعل تحويل بعض الشركات الحكومية عبر آلية سوق المال الى شركات مساهمة عامة، وتم ادراجها بسوق الخرطوم للاوراق المالية بعد ان استوفت كافة متطلبات وشروط الادراج.

كما نتوجه بنداء لوزارة المالية والاقتصاد الوطنى للعمل على تبنى تشجيع انشاء الشركات المساهمة العامة، بمنحها مزايا مثل خفض الضريبة وخفض الرسوم على تسجيل الشركات المساهمة العامة. ونتوجه بنداء آخر لبنك السودان المركزي، آملين ان يقوم باصدار سياسة تمويلية تعطى شركات المساهمة العامة مزايا تمويلية خاصة باعتبارها اكثر شفافية.

وبالله التوفيق ،،،

د. أزهرى الطيب الفكى

المدير العام

نشكر الأخ الكريم د/ أزهري الطيب على هذا التعقيب، مثمنين تجاوبهم السريع مع ما تثيره الصحافة الاقتصادية. ونضم صوتنا بالنداء لوزارتي المالية وبنك السودان بتشجيع قيام شركات المساهمة العامة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٥/ ٢٠١٥ م.

شل/أجب/موبيل/توتال :-

في ثمانينيات القرن الماضي ونحن في المرحلة الثانوية كان يحلو لنا قيادة مظاهرات صغيرة في كل وقت نخرج فيه للافطار في جماعة أو بعد نهاية اليوم الدراسي. فإن كان اليوم الدراسي مملاً طويلاً مرهقاً صببنا جام غضبنا على الرئيس المرحوم النميري وهتفنا (لن ترتاح يا سفاح). أما إن كان اليوم بهيجاً وانتهي بقصيدة القاها علينا الشاعر المرحوم النور عثمان أبكر، أو بقصة قصيرة قرأها علينا الأستاذ الأديب إبراهيم اسحق أمد الله في أيامه خرجنا بهتاف منغم يقول (شل..أجب.. موبيل ..توتال- رز.. عدس.. فاصوليا.. كباب). والأسماء الأربعة الأولى هي أسماء شركات توزيع الوقود التي كانت تعمل في السودان حينذاك.

مناسبة هذه الرمية، كما يقول أستاذنا بروف البوني رد الله غربته (الكتابية)، إشادة اللجنة العليا للمعالجات الاقتصادية والاجتماعية بولاية الخرطوم بشركة النيل للبترول (توتال)، في توزيعها بإنتظام لغاز الطبخ، والتزامها بالسعر المحدد من قبل الدولة لأسطوانة الغاز زنة ١٠ كيلو جرام وهو ٢٥ جنيه للأسطوانة. في حين فشلت الشركات الأخرى في التوزيع بفعالية، ولم تتمكن من إلزام وكلائها بالسعر المحدد.

يعود السر في هذا النجاح إلى أن توتال هي الشركة الوحيدة التي استمرت في السودان من بين الشركات الأربع الكبرى التي كانت تعمل فيه سابقاً. وهي شل البريطانية وأجب الايطالية وموبيل الامريكية وتوتال التي كانت فرنسية حينذاك وعادت سودانية مائة بالمائة الآن. ولكنها ظلت متمسكة بأعراف وممارسات وجودة خدمات الشركات الكبرى العاملة في مجال توزيع المواد البترولية على مستوى العالم. أما غيرها من الشركات العاملة في السودان في الوقت الحالي فهي غالباً شركات (فكة)، صغيرة في حجمها وإمكاناتها، لذا يصعب عليها الالتزام بالأعراف والممارسات الجيدة في مجال توزيع المواد البترولية.

في الولايات المتحدة كما في الصين وغيرها من الدول الكبرى فإن شركات توزيع المواد البترولية في مجمل إقليم الدولة لا تتجاوز أربع إلى خمسة شركات فقط بإمكانات هائلة تتيح لها مستويات عالية جداً من الأداء. في حين توسعنا نحن في السودان في منح التراخيص لعدد هائل من الشركات الصغيرة وأسماء الأعمال للعمل في مجال توزيع المواد البترولية، فكان من الطبيعي تدني أداء الشركات، وضعف التزامها بالمواصفات المطلوبة، وفي غالب الأحيان يتحكم الوكلاء من التجار في القرارات والممارسات التي تتبعها شركات التوزيع الصغيرة هذه.

انتبهت وزارة البترول مؤخراً لهذه المسألة الهامة فطرحت مشروع قانون يفرض شروطا مشددة على الشركات التي ترغب العمل في مجال توزيع المواد البترولية. وسوف يؤدي تطبيق هذا القانون لانخفاض عدد الشركات العاملة في مجال

التوزيع، إما بالخروج من السوق أو بالاندماج في أجسام أكبر. وفي هذا فائدة كبرى للمستهلك الذي سوف يجد خدمات على مستوى عالي جداً تقدمها هذه الشركات الكبرى، مع الالتزام بالأسعار التي تحددها الدولة.[1]

عبد الإله بن كيران.. الأهداف الوضنية فوق المكاسب السيدسية :-

عبد الإله بن كيران هو رئيس الوزراء المغربي منذ العام ٢٠١٢ وهو رئيس حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحائز على ربع مقاعد البرلمان في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١١. تعرفت عليه والتقيت به عدة مرات إبان عملي مستشاراً بسفارة السودان بالرباط خلال الفترة من ١٩٩٢- ١٩٩٦. كان حزبه حينذاك يناضل ضمن أحزاب أخرى لاكتساب الشرعية القانونية، بعد أن اكتسب شرعية فعلية في الشارع المغربي. في ذلك الوقت اتجهت الأحزاب الغير معترف بها اتجاهين. الأول عمل بإستراتيجية المهادنة والاعتراف بالنظام الملكي في المغرب، والثاني عمل بإستراتيجية الحرب المعلنة والخفية لإجتثاث النظام الملكي من جذوره والتأسيس لنظام حكم جديد.

كان حزب العدالة والتنمية الإسلامي بقيادة عبد الإله بن كيران حكيماً وهو يختار الخيار الأول، الناظر الآن فيما حولنا من اضطرابات عنيفة، وازهاق للأرواح، وتدمير لبنية الدولة في عدد من أقطارنا العربية، يعرف بعد نظر هذا الحزب ورؤيته الصائبة. وفي نفس الوقت يجب الإعتراف ببعد نظر وحكمة الملك محمد السادس، الذي تولى الملك في وقت كان يمور بالأحداث العنيفة وثورات الربيع العربي، فإستطاع بالحكمة والمرونة استيعاب تطلعات الشعب المغربي في الحرية والعدالة الاجتماعية، وسمح بحرية العمل السياسي لكل الأحزاب والتنظيمات والاتجاهات التي ارتضت النضال السياسي لا العنف وسيلة لبلوغ السلطة.

تابعت خلال الأيام الماضية من خلال قناة الجزيرة حوار راق وشيق ما بين الاستاذ عبد الاله بن كيران رئيس الوزراء المغربي، والاعلامي الكبير بالقناة أحمد منصور من خلال برنامجه المشهور (بلا حدود) تحدث بن كيران كرجل دولة مسئول يتخذ القرارات الصعبة من أجل المصلحة العامة، لا من أجل المصلحة الحزبية الضيقة. قام بن كيران بإتخاذ القرار الصعب برفع الدعم عن المحروقات فوضع الاقتصاد المغربي في المسار الصحيح. لقد كان الدعم يستنزف ربع الايرادات العامة في الدولة، ولا يستفيد منه الفقراء، فصحح بن كيران هذا المسار، ووجه لعائد من رفع الدعم لصندوق دعم الفقراء. قام بن كيران أيضاً بتقسيم مستهلكي الكهرباء لشرائح ورفع الدعم عن كل الشرائح ما عدا شريحة محدودي الدخل، التي تستهلك كهرباء شهرية لا تتجاوز ١٠٠ درهم، أي عشرة دولارات في الشهر. تحرير أسعار الكهرباء على هذا النحو أدى لاستثمارات أجنبية في قطاع الكهرباء مكنت من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٦/ ٢٠١٥ م

تغطية ٩٨٪ من أرجاء المملكة المغربية بالتيار الكهربائي. دخل بن كيران في معركة كبرى مع لوبي الأدوية بالمغرب، أسفرت عن نجاحه في خفض أسعار ١٥٠٠ صنف دوائي ضروري كانت تباع بأضعاف سعرها. نجح بن كيران في تعطيل العرف الذي كان سائداً في المغرب بمنح العامل المضرب عن العمل أجره كاملاً، فأدى هذا لاستقرار كامل في قطاع الأعمال. وجه بن كيران دعوة للمغاربة بالخارج لاعادة أموالهم للمغرب مع كافة الضمانات، فاستجاب الآلآف منهم وأدخلوا للمغرب أكثر من ٢٨ مليار درهم، أي حوالي ٣ مليار دولار خلال سنتين.

القرارات الصعبة يتخذها بن كيران بمعاونة وزراء مخلصين لوطنهم مثل وزير الصحة الحسين الوردي، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، القيادي في حزب العدالة والتنمية الاسلامي، الذي تعرفت عليه أيضاً ابان عملي بالمغرب. الملاحظ في كل الاصلاحات التي تمت أنها كان يمكن أن تشكل خطراً على شعبية بن كيران وشعبية حزبه غير أن الواقع يشير لارتفاع هذه الشعبية.

المشكلات الاقتصادية في المغرب تشابه مشكلاتنا في السودان لحد التطابق، علينا أخذ العبرة والدرس من أخوتنا بالمغرب، ووضع المصلحة القومية فوق المصلحة الحزبية، وسوف يقدر الشعب هذا الصنيع.[1]

عصام بوب وتقييم الاقتصاد السوداني :-

البروفسور عصام الدين عبد الوهاب بوب أستاذ الاقتصاد بالجامعات السودانية أدلى بحديث لصحيفة صوت الامارات حوى تقييماً من وجهة نظره لما يجري في الساحة الاقتصادية في السودان في الوقت الحالي، الحديث وجد رواجاً واسعاً في وسائط التواصل الاجتماعي، واحتفت به على وجه الخصوص وسائط المعارضة لأنه وجه انتقادات حادة للسياسات الاقتصادية وللقائمين عليها.

أهم النقاط التي وردت في الحديث: (ان السودان يعيش في مجاعة حقيقية ، داعياً السلطات إلى إعلان حالة المجاعة في البلاد.

أشار الى ان موازنة ٢٠١٦ انهارت في الاسابيع الاولى من تطبيقها، وذلك لعدم توفر الموارد. وأضاف الحكومة سوف تفرض مزيدا من الضرائب، أو كما تقول سترفع الدعم عن المزيد من السلع الاستراتيجية والخدمات مثل المياه والكهرباء، اي انها كلما افلست سوف تمد يدها الى جيوب المواطن.

وقال بوب لقد مضى أوان تحكم الدولة في سعر الصرف، مشيرا الى القفزات الكبيرة التي يشهدها الدولار مقابل هبوط الجنيه السوداني الى مستويات قياسية لم يصلها في كل تاريخ السودان.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٧ م

وقال بوب : نريد اقتصادًا حرًا حقيقيًا ، ينتج المواطن فيه بحرية و يستمتع بفوائد انتاجه ، لايمكن ان تنتج وان تستمتع الحكومة بالانتاج). أ.هـ

تعليق: حديث البروفسور بوب يبدو متحاملاً للغاية ولا يستند في معظم أجزائه لأسانيد علمية أو إحصائية. الحديث عن وجود مجاعة في السودان غير صحيح على الإطلاق، فلدى المخزون الاستراتيجي بالصوامع والمخازن الآن أكثر من ٨٠ مليون جوال ذرة. ولأول مرة منذ عشرة أعوام غطى انتاج البلاد من القمح ٤٠٪ من الاستهلاك.

من ناحية أخرى لا تواجه ميزانية ٢٠١٦ أي إنهيار وقد بلغت نسبة تحصيل الايرادات للنصف الأول من العام ما يقرب من ١٠٠٪ من الربط المطلوب لهذا النصف.

بدا البروف متناقضاً في اقتراح المعالجات، فهو من دعاة التحرير حيث يطالب بحرية الانتاج والتسعير في موضع من حديثه، ويعود لينتقد الحكومة غاية الانتقاد عندما تتحدث عن رفع الدعم عن المستهلكات وهي أهم ركائز التحرير.

العلة الحقيقية في الاقتصاد السوداني تتعلق في الوقت الحالي بالحساب الخارجي حيث يوجد خلل كبير في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع المستوردات لما قيمته أكثر من ٨ مليار دولار في حين لا تتجاوز الصادرات ٤ مليار دولار. إنعكس هذا مباشرة على سعر الصرف الذي شهد تدنياً كبيراً لقيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى. والحل هو فيما نادى به بوب، قبل أن يتراجع عنه، وهو التحرير الاقتصادي الكامل الذي يترتب عليه زيادة الانتاج وانسياب مدخرات المغتربين عبر القنوات الرسمية. وندعو البروف للثبات على هذا القول لنعرف فلسفته في الاقتصاد وهو استاذ جامعي ضليع. مع كامل الود والتقدير له.[1]

علاقة الاقتصاد بالأمن :-

متغيرات خطيرة طرأت على المجتمع أدت الى تزايد الجريمة وتبدل نمطها بل وظهور أنواع لم تكون معروفة في السودان. كالمخدرات التي تركب وتجهز من أدوية عادية في الصيدليات. أو أصباغ تشترى وتستعمل كأداة للقتل. مثل صبغة الحجر. أو مخدرات ومنومات في شكل رشاشات الرزاز أو أحماض البطاريات (موية النار).

أضف لذلك متغيرات الفقر وضعف التنمية ومشاكل الهامش والنزوح. جميعها أدت الى زيادة معدلات الجريمة وبالقدر الذي أرهق الشرطة تماماً. أضف الى ذلك متغيرات العولمة والثورة الرقمية والانفجار الثقافي. جميعها غيرت في شكل المجتمعات من حيث العلاقات بين الأفراد والمجاميع وبالتالي ألقت بأعباء جديدة على شرطة السودان في محافظتها على النظام العام.

المتغيرات المجتمعية الحادثة من تفاقم البطالة على مستوى الخريج الجامعي أو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٥/ ٢٠١٦ م.

الثانوي أدت الى وجود مجرم أو جانح مثقف وواعي ومخاتل. نشاطه المنحرف يقطع أنفاس الشرطة. أضف الى ذلك حدوث متغير اجتماعي هو اختراق الأجنبي للهوية الرسمية (الجنسية) والهوية الثقافية والاجتماعية.

هذا جزء من ورقة قيمة قدمها الفريق شرطة أحمد المرتضى البكري أبو حراز أمام الندوة العلمية الكبرى التي نظمتها منظمة السرب الآمن للوقاية من الجريمة يوم أمس الخميس بدار الشرطة. وشهدها جمع غفير من المهتمين. وقد كان الربط فيها واضحاً ما بين الحالة الأمنية لبلد ما وحالة اقتصاد البلد المعني.

في اطار المعالجات، تضيف ورقة الفريق أبو حراز، أنه في حالة حدوث المتغيرات المشار اليها ينبغي للشرطة حماية أفرادها وأدواتها من الانحدار نحو القاع، وتنوير الأفراد وتمليكهم الحقائق والمعلومات السليمة، وتطوير التعليم والتدريب الشرطي وأدوات التشغيل، ودراسة الوضع الاقتصادي العام وانعكاساته على الشرطة، والقيام بحركة اصلاح عام في هياكل الشرطة ووظائفها، ورفع الفقر عن كاهل الشرطي ما وسع الدولة الوسع حتى لايصبح (حاميها حراميها).

من جهته قدم المهندس عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التيار ورقة قيمة هي الأخرى في نفس الندوة. تناولت دور الشرطة كواحدة من أهم أركان الدولة الحديثة، لارتباطها المباشر بأمن الإنسان (وآمنهم من خوف). وأشار الى أن الشرطة لا تستطيع تنفيذ مهامها إلا بدعم مباشر من المجتمع. ولكن في مجتمع مثل المجتمع السوداني ترتفع الحاجة لايجاد معادلة دقيقة تمنح الشرطة المساندة المجتمعية. وتجنبها الاسقاط السالب كونها مؤسسة صارمة لتطبيق القانون.

تناول المهندس عثمان ميرغني بعد ذلك الصورة الذهنية للشرطة. حيث أورد أن الصورة الذهنية لأي مؤسسة عامة في مخيلة أفراد المجتمع هي الأساس الذي تبنى عليه العلاقة المشتركة. ومعظم المشاكل الكبيرة التي أثرت على أداء بعض مؤسسات الدولة كان سببها الصورة الذهنية السالبة أو الشائهة. ولكن – بكل أسف- غالبية مؤسسات الدولة لا تدرك أهمية هذه الصورة الذهنية، فيتركز معظم اعلامها على النمط الإخباري أو الإطرائي (بمختلف القوالب). وتتبع خطورة التعامل مع الصورة الذهنية أنها قد تؤدي بصورة تراكمية إلى الانحدار بالمؤسسة إلى مرحلة (الفشل الكامل).

صناعة الصورة الذهنية عمل فني دقيق يتطلب توفر خبرة اعلامية ودراسة نفسية لمطلوبات الصورة الذهنية. وفق خطوات تشمل: تحديد الهدف من الصورة الذهنية، تحديد المستهدفين من الرسالة الاعلامية، توصيف وتصميم الرسالة الاعلامية بشقيها، الرسالة الإعلامية الأساسية Primary والرسالة الإعلامية الثانوية Secondary اختيار الوسائط المناسبة لبث الرسالة، قياس الصدى Feed

back وتطوير الرسالة وفقاً لذلك.

تناولت ورقة المهندس عثمان ميرغني بعد ذلك مفهوم الرسالة الإيحائية. حيث أشارت الى أنها واحدة من أقوى أدوات صناعة الصورة الذهنية لدى المجتمع. فالرسالة المباشرة أحياناً تجد ممانعة ومقاومة طبيعية عند المتلقي. لكن الرسالة الإيحائية تصل بسرعة إلى عمق وجدان المتلقي وتلتصق به لأطول فترة ممكنة.

تكفلت منظمة السرب الآمن بمتابعة انفاذ التوصيات. من أجل علاقة سليمة وحميمة ما بين المجتمع والشرطة.(١)

عيد العرش المغربي معان ودلالات :-

تحتفل المملكة المغربية الشقيقة يوم ٣٠ يوليو من كل عام بعيد العرش، وهو تاريخ جلوس جلالة الملك محمد السادس على عرش المغرب في ٣٠ يوليو ١٩٩٩ غير أن العيد ليس مناسبة مراسيمية تقليدية بل هو عيد يعكس الالتحام الذي ظل دوما قائما بين العرش والشعب عبر تاريخ المغرب ، حيث كان الملك دائما في مقدمة الشعب المغربي، «هو الإمام أمير المؤمنين من الناحية الدينية ، وهو قائد الجهاد والكفاح في مواجهة الأطماع الاستعمارية والمناورات التي كانت تحاك ضد المغرب ».

علاقات السودان بالمملكة المغربية راسخة وقديمة ولكنها شهدت في نوفمبر من العام ١٩٧٥ تطوراً مهماً للغاية حينما وجه جلالة الملك الحسن الثاني بتنظيم المسيرة الخضراء للصحراء لاجبار اسبانيا على اعادتها للمغرب. وتم تعميم دعوة من المغرب لعدد من الدول لمساندته والمشاركة في المسيرة. كان ممن استجاب للدعوة الرئيس السوداني المرحوم جعفر النميري، فقد أرسل النميري وفداً رسمياً وشعبياً كبيراً شارك في المسيرة بفعالية. لم ينس العاهل المغربي وحكومته وشعبه للسودان هذا الموقف النبيل، وكان انعكاس هذا واضحاً في عدد من المجالات، ولكنه كان أوضح ما يكون في مجال البعثات الدراسية ، حيث فتح المغرب جامعاته لآلاف الطلاب السودانيين لتلقي العلم في ربوعه. وابتداءاً من العام ١٩٧٧ بدأ توافد أعداد كبيرة من الطلاب السودانيين انتشروا في الجامعات المغربية في كل أنحاء المغرب الرباط- الدار البيضاء- مراكش- فاس- وجدة.

لقد تشرفت بالعمل كدبلوماسي في سفارة السودان بالرباط خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ وقد كانت فترة حافلة بالحراك السياسي سواء في السودان أو في المملكة المغربية. حيث كانت ثورة الانقاذ الوطني في السودان تسعى لخلق علاقات سياسية مستقرة مع عدد من الدول على رأسها المغرب، في حين كانت المملكة المغربية تشهد حراكاً سياسياً في اطار ما كان يسمى بالصحوة الاسلامية حينذاك. اقليمياً كان

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠١٥ م

هناك البركان الجزائري الثائر بعد فوز جبهة الانقاذ الجزائرية الاسلامية بالانتخابات العامة بالجزائر، وانقلاب الدولة العميقة في الجزائر على هذا الفوز السافر مما أفرز حرباً أهلية استعرت بقوة حينذاك. أما على الصعيد الدولي فقد انهار الاتحاد السوفيتي مع كل ما يمثله هذا الانهيار لدولة عظمي على الأوضاع في كل العالم.

ظللت أتابع الأوضاع في هذا البلد الحبيب لنفسي حتى بعد انقضاء فترة عملي هناك لأنني ارتبطت وجدانياً وروحياً بالشعب المغربي الذي يشبه الشعب السوداني في الكثير من الصفات مثل النخوة والشجاعة والكرم والوفاء.

لقد تابعت على وجه الخصوص خلال فترة عملي هناك وبعد انتهاءها التطورات السياسية والاقتصادية في ذلك البلد، لقد تجلت في هذه التطورات حكمة القيادة المغربية الرشيدة متمثلة في جلالة الملك الشاب محمداً السادس الذي أجرى في العام ٢٠١١ تعديلات دستورية كبيرة وعميقة استجابت لتطلعات الشعب المغربي بجميع مكوناته السياسية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية، وأدت لتجاوز المملكة المغربية لأحداث واضطرابات عظيمة كانت سوف تعصف باستقراره كما حدث بالجزائر وتونس وليبيا واليمن وسوريا. فعلى سبيل المثال أعطت تلك التعديلات صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة الذي بات اختياره يتم من الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات التشريعية. وقد جعل هذا التعديل الأحزاب المغربية تعمل على الحصول على السلطة بالوسائل السلمية. كما شكل الملك المبجل محمد السادس هيئة الانصاف والمصالحة التي تمكنت من حصر كل المظالم والتجاوزات التي أرتكبت في حق أفراد أو أحزاب أو منظمات في أوقات سابقة وتمت معالجتها برضى وقبول كل الأطراف. وهي تجربة تستحق أن تحتذى عندنا في السودان.

نبعث بالتحية مصحوبة بكل مشاعر التقدير والاحترام بهذه المناسبة لجلالة الملك محمد السادس، ولشعبه الوفي، ولحكومة جلالته الموقرة بقيادة الصديق الشيخ عبد الإله بن كيران، ولسفير جلالته بالسودان عميد السلك الدبلوماسي محمد ماء العينين وأعضاء السفارة. وكل عام وأنتم بخير.[1]

فلنبعد المضادات الحيوية عن طعامنا :-

يصادف يوم ١٥ مارس من كل سنة اليوم العالمي لحقوق المستهلك، و في كل سنة تقوم منظمات حماية المستهلك بالاحتفال بهذا اليوم العالمي من خلال التركيز على المواضيع التى تهم المستهلكين حول العالم. و تسعى هذه المنظمات من خلال الجهود المشتركة للقيام بعمل دولي يؤدي الى إحداث تغيير كبير.

تحصل مقاومة المضادات الحيوية عندما تتمكن البكتريا من مقاومة هذه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٣١ م.

المضادات بسبب كثرة استخدامها وانتشار تناولها، ليس لمعالجة الامراض فحسب وإنما لإطالة فترة بقاء الأطعمة والألبان صالحة من خلال إضافة هذه المضادات لها. إن البكتريا التى تتمتع بحصانة ضد المضادات الحيوية تؤدي الى حصول الكثير من الالتهابات و التى تكون صعبة جداً على العلاج، و تزداد حدة المشكلة بالنظر لعدم وجود أدوية جديدة ، و هذه الحالة يمكن أن تؤدي الى حدوث أزمة عالمية في مجال الصحة العامة و التى يمكنها أن «تقضي على العلاج كما نعرفه حالياً».

يتم استخدام حوالي نصف كمية المضادات الحيوية المنتجة في العالم في القطاع الزراعي، ومعظم هذه الكمية تستخدم لتسريع النمو و منع و ليس لعلاج الأمراض. إن هذا الاستخدام الزائد يؤدي الى تكوين بكتريا مقاومة أكثر .

إن البكتريا المقاومة التى تحملها حيوانات المزارع قادرة على الوصول الى الإنسان من خلال استهلاك المأكولات الملوثة ، أو من التواصل المباشر مع الحيوانات المصابة، أو بواسطة الانتشار البيئي ، في الهواء أو الماء على سبيل المثال. وكذلك من خلال إضافتها للألبان لمنع تخثرها.

و قد بدأت الحكومات الوطنية في التجاوب مع هذه الازمة الماثلة امامنا ، و تقوم منظمة الصحة العالمية بتنسيق الجهود الدولية من خلال خطة العمل العالمية لمكافحة مضادات الميكروبات.

إلا أن الحكومات بمفردها لا تقدر على القيام بالعمل اللازم ، حيث أنه من الضروري على المجتمع المدني و المستهلكين القيام بدورهم ، وعلى شركات المنتجات الزراعية وصغار المنتجين معرفة المخاطر وتجنبها، وعلى أجهزة الاعلام المختلفة تبصير المستهلكين والمنتجين على حد سواء بأخطار إضافة المضادات الحيوية للأطعمة وللألبان.

شهدت يوم أمس الخميس بالمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك تدشين شراكة ذكية للعمل في هذا الموضوع الهام بمناسبة يوم المستهلك العالمي الذي يصادف يوم ١٥ مارس من كل عام. هذه الشراكة ضمت الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، المركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك، الجمعية السودانية لحماية المستهلك، الإدارة العامة لشؤون المستهلك. اللجنة القومية لشؤون المستهلك، ونيابة حماية المستهلك. هذه الجهات سوف تعمل متضامنة نحو هدف ايقاف إضافة المضادات الحيوية للأطعمة والألبان، وعلى جميع المنتجين والمستهلكين وأجهزة الاعلام التضامن مع هذه الجهات من أجل سودان خال من هذا الخطر العظيم.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٣/ ٢٠١٦ م .

قانون الرقم الموحد :-

ناقش المجلس الوطني يوم الأربعاء الماضي مشروع قانون الرقم الموحد الذي طرحته وزارة العلوم والاتصالات. العديد من النواب عبروا عن عدم فهمهم للقانون. وقال بعضهم أنهم أجازوا مؤخراً بعض القوانين لأنهم مغلوبون على أمرهم! وقالوا (نجيزها ثقة في العلماء الذين وضعوها). هذا حال النواب، فما بال أفراد الشعب العاديين ممن سيطبق عليهم هذا القانون.

بتقديري أن الوزارة المعنية، ومن بعدها مجلس الوزراء، واللجنة المختصة في المجلس الوطني، قد قصروا تقصيراً كبيراً في طرح مشروع القانون مبكراً. والاعلام به. وأخذ آراء المختصين والمتأثرين به. لا يوجد قانون (سري) يا هؤلاء. القانون ينبع من المجتمع، لتنظيم المجتمع، برضاء المجتمع، وإلا لن يكتب له البقاء أو التنفيذ.

أذكر في العام ٢٠٠٦ كان مجلس الوزراء يعد لاجازة قانونين مهمين. الأول هو قانون المعاملات الالكترونية. والثاني هو قانون جرائم المعلوماتية. اجازة القانونين كانت مهمة جداً لأن بنك السودان كان قد أكمل المسائل الفنية الخاصة بالعمل عبر الصرافات الآلية بالبطاقات المصرفية. كما أكمل العمليات الخاصة بالمقاصة الالكترونية. وكان يحتاج لغطاء التشريع والحماية من خلال هذين القانونين. ولما كانت مفاهيم هذه القوانين جديدة. والتعبيرات والتفسيرات فيهما معقدة. فقد رأت اللجنة الفنية لمتابعة استراتيجية المعلومات في الدولة، ومقرها مجلس الوزراء، أن تقوم بنشاط توعية واسع بهذين القانونين ومفاهيمهما. وتم اسناد الأمر للجمعية السودانية لتقانة المعلومات، وهي منظمة مجتمع مدني مهتمة بالمجال.

بالفعل شرعت الجمعية في اقامة سلسلة ورش عمل خاصة بالقانون. كان أهمها ثلاثة أوراش عمل، الأولى أقيمت بمجلس الوزراء وخصصت للعلماء والمهندسين في مجال الحاسوب والتقنيات الرقمية. والثانية اقيمت بمجلس الوزراء أيضاً وخصصت للقانونيين من قضاة ووكلاء نيابة ومحامين. والثالثة اقيمت بالمجلس التشريعي بمشاركة علماء الحاسوب والقانونيون. وفي الأخيرة تم الشرح الكافي مع الأمثلة لمقتضيات القانونين وأهميتهما والعبارات والتفسيرات الواردة بهما. وأذكر من الطرائف في الورشة الاخيرة للقانونين بالمجلس الوطني أن الاستاذة بدرية سليمان، وكانت وقتها رئيس لجنة التشريع بالمجلس الوطني، طلبت أن ينص في قانون المعاملات الالكترونية على استثناء حالتي الزواج والطلاق من المعاملات التي يمكن اجرائها الكترونياً عبر الشبكات. حتى لا يتزوج أحدهم أو يطلق عبر الانترنت. وقد أجيز مقترحها لوجاهته وسط تصفيق السيدات.

قانون الرقم الموحد يحتاج لجهد مماثل لشرحه وحشد التأييد له وسط النواب والمتعاملين معه وعامة الشعب. في الوقت الحالي يمكن احداث الترابط والتشبيك في

الكثير من الاجراءات خصوصاً في المجال الاقتصادي والمالي. على سبيل المثال فإن المستوردين للبضائع يقومون بتخليص بضائعهم عبر شبكة معلومات الجمارك، ويقومون بسداد الاستحقاقات الجمركية عبر شبكة النظام المصرفي، ويدفعون ضرائبهم من خلال شبكة جهاز الضرائب. من ناحية فنية يمكن التشبيك أو التوصيل بين الشبكات الثلاثة هذه على أن يكون للمتعامل معها رقم تعريفي واحد، يخص به البضائع، ويسدد به الرسوم، ويدفع به الضرائب المستحقة عليه. ان هذا يؤدي لسهولة المعاملات ويمنع التكرار والاحتيال ويؤدي للشفافية وحصول الدولة على مستحقاتها الضريبية. وهذا يخدم الاقتصاد الكلي ويطور المعاملات ودورة الأموال. والرقم الموحد للانشطة الاقتصادية معمول به في أغلب دول العالم ونتائجه باهرة حسبما بينا.

ما زال ممكناً للوزراة المعنية نشر القنون المقترح عبر الصحف والانترنت. وتنظيم ولو ورشة واحدة حوله بالمجلس الوطني. لتتم اجازته بفهم وحماس من النواب.[1]

قبل معاقبة الصحف عالجوا مشكلة الاعلام الاقتصادي الرسمي :-

خلال الأسبوع الماضي أدلى السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني ببيان حول أداء وزارته أمام المجلس الوطني. وكالعادة تم النقاش حول الخطاب، وقام الوزير بالرد على بعض الملاحظات والتعليقات التي أثارها السادة الأعضاء. جلسات المجلس الوطني مفتوحة لثلاثة فئآت خصصت لها مقصورات علوية بقاعة المجلس بحيث يمكنهم متابعة الجلسات. الفئآت الثلاثة هي الدبلوماسيون الذين لدولهم تمثيل دبلوماسي بالخرطوم، الصحافيون البرلمانيون، عامة المواطنين. وعلى هذا فإن ما يطرح في الجلسات هو أمر معلن، وتعمل الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية والالكترونية على توسيع دائرة النشر هذه بهدف تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال البرلمان الذي يمثل الشعب.

الإعلاميون البرلمانيون يكتبون تقاريرهم حول ما يدور في قبة البرلمان وفي لجانه ودهاليزه وممراته، وينقلونها لصحفهم والمؤسسات الاعلامية الأخرى، المحللون يستندون لمثل هذه التقارير لكتابة تحليلاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنهم إذا أرادوا التأكد من معلومة نقلها الصحفي البرلماني لا يجدون مصدراً رسمياً يعينهم، وهذه هي الثغرة الكبيرة التي تتسبب أحياناً في تحليلات خاطئة تؤدي لنتائج كارثية في قيادة الرأي العام.

بيان وزير المالية المشار إليه، والنقاش حوله، والتحليلات والمانشيتات التي بنيت على نقل خاطئ أو ناقص لما دار حوله، نموذج حي جداً لما يتسبب فيه نقص أو حجب المعلومات من مشكلات. لقد نوقش أداء الصحافة على خلفية هذا النموذج على أعلى مستويات اتخاذ القرار في الدولة، وأوقفت بموجب ما تم من تقييم بعض

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/١٦ م.

الصحف، ويُخشى أن يترتب على هذا التقييم تقييد إضافي للحريات الصحفية.

بتقديري قبل محاسبة الصحف يجب محاسبة مسئولي المعلومات والاعلام بمؤسساتنا المختلفة، لقد حاول العديد من المحللين الحصول على النص الأصلي لبيان وزير المالية فلم يسعفهم لا موقع وزارة المالية، ولا موقع المجلس الوطني على الانترنت، أما الذهاب بالباب لمثل هذه المؤسسات للحصول على معلومات فدونه كتابة طلب على ورق رسمي عبر ادارة الاعلام بالمؤسسة وانتظار الرد لفترة تتراوح ما بين أيام الى أسابيع مما لا يتناسب إطلاقاً مع العمل الاعلامي الذي يتطلب السرعة الفائقة في هذا العصر.

نحتاج لإعلام إقتصادي رسمي يكون المرجعية الأولى والأساسية للأجهزة الإعلامية فيما يلي المعلومات الخاصة بالاقتصاد السوداني، إعلام فاعل جذاب ومتطور للمساعدة في تحقيق أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩

وعلى هذا الاعلام القيام بالتغطية الإعلامية للمنا شط والتنسيق بين الجهات والوسائط الإعلامية. وإقامة منتديات وورش عمل وندوات اقتصادية حتى يصبح الاعلام الاقتصادي الرسمي صانع للأحداث. وعلى الاعلام الرسمي الاستعانة بجسم استشاري من الخبراء و الأكاديميين الاقتصاديين، للاستفادة من آرائهم في القضايا المختلفة بالاستكتاب و المشورة .

ويجب على الاعلام الرسمي الحرص على تزويد الصحف الإذاعات والقنوات بملفات وحوارات تساعد في تشكيل الرأي العام وتوجيهه. والإسهام بشكل دوري في المناشط الاقتصادية المحلية وذلك بإعداد الإحصاءات والأرقام حول المنشط كمرجعية لضبط المخرجات. وإنتاج برامج تلفازية و إذاعية للقنوات الفضائية المحلية والأجنبية. مع التنسيق مع المستشاريات الاقتصادية لسفاراتنا بالخارج لعكس الأنشطة الاقتصادية والمعارض والمؤتمرات الدولية والإقليمية للترويج للاستثمار في السودان.

وأهم من ذلك وربما قبله تحويل موقع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومواقع وزارات المالية على الانترنت لمراكز معلومات متكاملة، تحوي كل الملفات الاقتصادية، والبيانات والخطابات الوزارية، والموازنة السنوية للدولة والولايات، والقوانين الايرادية والجبائية، على أن يتم تحديث هذه المواقع بصورة يومية بواسطة أيام متخصصة ومتفرغة تماماً لهذا العمل.[1]

قسوة على الصيدلي غير مبررة :-

كتبت مقالاً خلال الأسبوع الماضي دعوت فيه المواطنين مستهلكي الدواء لسؤال الصيادلة عن الدواء السوداني قبل الشراء لأن الدواء السوداني أرخص في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٦/ ٢٠١٥ م .

سعره، وكفاءته وجودته لا تقل عن الدواء الأجنبي إن لم تتفوق عليها.

وصلني رد غاضب من الإبن الدكتور الصيدلي أحمد محمد مزمل أهم ما ورد فيه (في مقالك في صحيفة السوداني ليوم ١٧ نوفمبر بعنوان (اسعار الدواء غلاء غير مبرر) اجريت مقارنة بين اسعار الدواء من الانتاج المحلي و المستوردة، بما يرجح كفة الصناعة المحلية نسبة لقلة السعر، و شجعت علي شراء الادوية المحلية مقابل الاجنبية.

اولا : لابد من الاتفاق ان اي سلعة اجنبية تكون دائما اغلي من السلعة المحلية لظروف معروفة. ثانيا :الحكم بجودة الدواء المحلي في مقابل الادوية الاجنبية دون الاستناد للبحوث و الدراسات يعتبر امراً مخلاً من ناحية علمية، بالرغم من دلك :نشجع علي الصناعة المحلية و شرائها، لا لأجل الاسباب اعلاه و لكن نسبة لظروف بلادنا السيئة التي تجعلنا نتنازل و نقبل بما هو متاح حسب ظروفنا و امكانياتنا.

هامش ربح الصيدلية ربح ثابت مقدر ب ٢٠٪ من ثمن الدواء، تحت كل الظروف وتحت كل الاسعار يكسب صاحب الصيدلية ما يساوي قيمته ٢٠٪ سواء زاد سعر الدواء او نقص، فرضية زيادة الربح نتيجة لبيع المنتجات الغالية الثمن غير صحيحة وبها تضليل للمستهلك، في الحقيقة الطريقة الوحيدة لزيادة الارباح هي زيادة المبيعات الكلية و الايراد الكلي، لأنه بزيادته تزيد قيمة الخمس و التي تمثل هامش الربح.

تعليق: د. أحمد حمل مقالي فوق ما يحتمل، وتناول قضايا عديدة لم أتطرق لها إطلاقا. أختلف معه في نقاط قليلة أبرزها قوله أن نسبة ربح الصيدلية من بيع الدواء ثابتة وهي ٢٠٪ فبالتالي لا توجد مصلحة من بيع دواء غالي عوضاً عن آخر رخيص. طبعاً هذا غير صحيح فالربح تزيد قيمته بزيادة قيمة البيع، دواء سعره ٦٠٠ جنيه ربحه حسب النسبة التي ذكرها د. احمد هو ١٢٠ جنيه. ودواء سعره ٢٠٠ جنيه باستخدام نفس النسبة ربحه ٤٠ جنيه فقط. هذه مسألة حسابية أولية لا أدري كيف فاتت على فطنة الدكتور. ومنها نستنتج أن من مصلحة الصيدلية (نقولها مجردة هكذا) بيع الدواء الغالي.

غير أن المسألة الجديرة بأن يهتم بها د. أحمد ورفاقه من الصيادلة الشباب هو أسباب قلة عدد الأدوية المصنعة في السودان. هل هو بسبب مافيا الدواء، حسبما يتحدث البعض، والتي من مصلحتها الاستمرار في استيراد أكبر عدد من أصناف الأدوية من الخارج لأن هذا يحقق لها الفائدة القصوى؟ أم أن هناك أسباب موضوعية. إجابتكم الواضحة والصريحة والموضوعية هي ما يأمل فيه الشعب السوداني الصابر.

كل زول يؤنسه غرضه :-

هذا مثل سوداني يشير الى أن كل إنسان يكون مهتماً ومتابعاً لما يجيده، أو لتخصصه الذي درسه، أو الذي يمارسه.

من أطرف ما قرأت في هذا الصدد: أن (مدير المشروعات) هو ذلك الشخص الذي يعتقد أن تسعة نساء يمكنهن ولادة طفل خلال شهر واحد.

أما (مدير المشتروات) فإنه ذلك الشخص الذي يعتقد أنه يلزم ١٨ شهراً لولادة طفل واحد.

في حين أن (مدير العمليات) يرى أن إمرأة واحدة يمكنها إنجاب تسعة أطفال في شهر واحد لو اجتهدت وعملت بقوة.

أما (مدير التسويق) فإنه الشخص القادر على إقناع أي إنسان أنه قادر على توفير طفل حتى لو لم يكن هناك رجل وإمرأة البتة.

و (مدير الميزانية) هو الشخص الذي يعتقد أن فريق العمل بإمكانه إنتاج طفل بدون موارد إضافية.

أما (مدير التخطيط) فهو يعتقد أنه غير مهم ولادة طفل أم لا ما دام قد تم التخطيط لتسعة أشهر.

أما (مدير الجودة) فهو غير سعيد بولادة طفل مطلقاً.

(مدير الموارد البشرية) هو الشخص الذي يعتقد أن (حماراً) يمكنه انتاج طفل بشري لو منح تسعة أشهر.

الأخيرة قوية جداً: (الزبون) هو الشخص الذي لا يدري لما هو يطلب طفل أصلاً!

على طرافة الموضوع فإننا نجد له تطبيقات على أرض الواقع لها آثار مفزعة أحياناً. مثال ذلك ما يحدث في المطار عندنا أحياناً عندما يتشدد مدير وردية الجمارك ويفترض أن كل الركاب هم تجار شنطة، فيأمر منسوبيه بفتح (وفرفرة) كل الشنط بحثاً عن القمصان والاحذية والثياب التي يفترض أن تؤخذ عليها رسوماً جمركية. بهذا الفعل ينفق المسافر في المطار ثلاثة إلى أربعة ساعات، ونتيجة لذلك تتعطل منظومة واسعة من عمليات المطار، ويضيع وقتاً مهماً للمسافر، ويفقد المطار وبالتالي الدولة ككل السمعة الجيدة من قبل الأجانب القادمين للعمل أو السياحة، وبالتالي تفقد البلاد مبالغ مالية طائلة لا توازيها الدريهمات المتحصلة من خلال التفتيش الغبي لأمتعة الركاب.

يحتاج الشخص الذي يقوم بعمل خاص أو عام للنظر من حوله في كل الاتجاهات، ومعرفة مهام واختصاصات كل شخص، والاتفاق حول التعاون والتكامل فيما بين هذه المهام لانجاز الأعمال على النحو الأمثل.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٦ م.

كيغالي- رواندا...الحوكمة والنمو والغوريلا :-

مجموعة الراصد للمعلومات والبحوث، وهي مركز بحوث سوداني متقدم يعنى بالابحاث الاستراتيجية في مختلف المجالات، أتاح لي ضمن مجموعة من الباحثين، ولعشرة أيام متواصلة، جلسات عصف ذهني تركزت حول مطلوبات الاقتصاد السوداني في المرحلة الحالية للإنطلاق، على هدى التجارب الدولية والاقليمية الناجحة.

الجلسة الختامية لمجموعة العصف الذهني طلب فيها من المشاركين (تبني مشاريع ومفاهيم جديدة لمقابلة المتغيرات في السوق العالمية وأن توجه موارد البلاد بما يخدم زيادة تنافسية القطاعات الانتاجية لتمكينها من استيعاب المتغيرات). عندما أتيحت لي الفرصة نقلت للمشاركين جانباً من تقرير البنك الدولي للعام ٢٠١٥ الموسوم (مدن قادرة على المنافسة لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو).

خبراء البنك الدولي كتبوا عن كيغالي عاصمة رواندا، وجاء تقريرهم عنها تحت عنوان (كيغالي/ رواندا...الحوكمة، النمو، والغوريلا) أشاروا في التقرير أن كيغالي كمدينة ورواندا كدولة هي مناطق جبلية مواردها الاقتصادية محدودة للغاية. ولكن المسئولين فيها حددوا أهدافهم بدقة ونجحوا في التنفيذ بدرجة ممتاز. كانت نقاط الترويج الأساسية لجذب المستثمرين: الاستقرار، رأس المال البشري، الجمال الطبيعي (وجود الغوريلا في الغابات المحيطة بكيغالي) وكانت القطاعات المستهدفة: السياحة، تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات المالية والمهنية، التعدين والزراعة. أما الأدوات التي استخدموها لتحقيق الأهداف فقد شملت: البرنامج الوطني لتنظيم حيازة الأراضي، إعادة المواهب للبلاد بالحوافز المادية والعينية، تأسيس هياكل حوكمة فعالة، تحسين مناخ وتنافسية الأعمال، خدمات عامة أكثر فاعلية، تحسين تحصيل الضرائب، تحسين خدمات البلدية، النافذة الواحدة لتسهيل الحصول على التراخيص.

حققت هذه الخطة الواضحة نجاحاً باهراً، حيث ارتفعت معدلات النمو والدخل، وتم تشغيل مجموعات مقدرة من الشباب. واضحت مدينة كيغالي مدينة أنموذج في الجمال الطبيعي وكفاءة الخدمات والمرافق، وهي التي خرجت من حرب أهلية طاحنة قبل أقل من عقدين.

يستفاد من تجربة كيغالي أن التنمية ينبغي أن تبنى على المزايا النسبية لكل مدينة أو ولاية على حدة، لهذا أصبح الاتجاه العالمي حالياً للمناطق الاقتصادية الخاصة عوضاً عن التنمية الأفقية الممتدة أو المناطق الحرة. من ناحية أخرى فإن قضية الأراضي ينبغي أن تعالج في إطار برنامج وطني يتضمن القوانين والتشريعات، التربية الوطنية، الاعلام، التعويضات. ومن الواضح أن المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد والحوكمة لها أهمية كبرى في جذب الاستثمارات واستدامة النمو. فيما

يعتبر العنصر البشري المدرب والمؤهل حجر الارتكاز لأي تطور منتظر.

نقترح أن تشرع المدن أو المناطق في التخطيط للتنمية وفق ما تملك من موارد. وهناك دراسة مميزة أعدها المرحوم السفير محمد محمود أبو سن لمنطقة البطانة كمنطقة اقتصادية خاصة نأمل أن ترى النور كنموذج يحتذى.[1]

لماذا نعذب الناس اذا كان التحصيل منهم ضئيلاً؟

التعثر الذي لازم تحصيل الايرادات الحكومية في الايام الاولي لتطبيق اورنيك ١٥ مالي الالكتروني لفت النظر لمسائل في غاية الأهمية، من ذلك أن أغلب الايرادات العامة، وبنسبة تزيد عن ٩٠٪، تأتي من مؤسسات قليلة جدا تعد على أصابع اليد الواحدة، فيما تجهد مئآت الوحدات الحكومية الأخرى، بما فيها المحليات، في جمع ايرادات ضئيلة جداً، ولكن بعصا السلطة الغليظة، بما يؤدي لاستياء المتعاملين مع هذه الوحدات، ليس على المتحصلين فحسب إنما على الحكومة كلها وربما على الوطن مما يدفع الآلآف للبحث عن الهجرة.

تبلغ الايرادات العامة المتوقعة للدولة حسب موازنة العام ٢٠١٥ مبلغ ٨٦,٤ مليار جنيه. ومن هذا المبلغ فإن ٥٩ مليار جنيه يتم تحصيلها بواسطة مؤسسات وأجهزة الحكومة القومية بنسبة ٧٠٪ من الايرادات العامة تقريباً. فيما تتولى السلطات الولائية تحصيل ١١,٣ مليار جنيه بنسبة ١٣٪ من الايرادات العامة. ويتوزع باقي مبلغ الايرادات العامة ما بين أرباح وتحصيل الهيئات والشركات الحكومية بمبلغ ١١,٢ مليار جنيه بنسبة ١٣٪، وايرادات الصناديق الاجتماعية بمبلغ ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٪، وديوان الزكاة بمبلغ ٢ مليار جنيه بنسبة ٢٪ من الايرادات العامة.

مؤسستان فقط من مؤسسات الدولة هما ديوان الضرائب والادارة العامة للجمارك تتحصلان ٤٠ مليار جنيه من الايرادات العامة بنسبة تقارب ٥٠٪، وإذا أضفنا لهما تحصيل هيئة الموانئ البحرية ومبيعات النفط ودخل الملكية أو العوائد الجليلة من شركات التعدين فإن الحصيلة تقارب ٩٠٪ من الايرادات العامة. هنا يبرز السؤال ما الداعي لآلآف المتحصلين الذين يجوبون الطرقات لتحصيل مبالغ ضئيلة جدا من أنشطة هامشية جداً خلقتها المحليات خلقاً من أجل تسيير مهامها وصرف الحوافز والمكافئات.

التحصيل الحكومي غير الرشيد أدى لتشويه التجارة والزراعة والصناعة وكافة الأنشطة الاقتصادية. كبار التجار تخلوا عن إقامة متاجر نظيفة وكبيرة ليقوموا بتأجير (ضلف) الدكاكين لبائعين صغار، وليوظفوا العشرات من الباعة الجائلين يجوبون الطرقات والسلع بأيديهم يبيعونها للمستهلك دون ضمانات ودون فواتير. كبار المزارعين والصناعيين تخلوا عن أعمالهم الأساسية ولجئوا للاستثمار في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٥ م.

الأراضي والعقارات هرباً من التحصيل غير الرشيد. ليس للتجار والمزارعين وأصحاب المواشي والصناعيين مشكلة مع ديوان الضرائب، لأن جهود الاصلاح الضريبي المتتالية في السودان وصلت بالضرائب الى نسب صفر بالمائة للقطاع الزراعي و١٠٪ للقطاع الصناعي و١٥٪ لقطاع الخدمات ما عدا البنوك والاتصالات. ويتم التحصيل بطريقة مرتبة ومنظمة وقابلة للاستئناف. ولكن مشكلتهم في التحصيل العشوائي وغير الرشيد من بعض الأجهزة المركزية والمحلية.

أدعو في المرحلة الحالية لتقليص مستويات الحكم من ثلاثة مستويات، قومي وولائي ومحلي، الى مستويين فقط قومي وولائي، والغاء المحليات، وتحويلها لمراكز خدمة ادارية لا تتحصل أموالاً. بالطبع يتطلب الأمر تعديلاً في الدستور وترتيبات أخرى. غير أن المؤكد أن هذا سيعمل على استعدال المشهد الاقتصادي، وإعادة العلاقة لطبيعتها ما بين الدولة ومواطنيها.[1]

لماذا يدافع عادل الباز عن تجار العملة؟

بعموده المقرؤ (فيما أرى) على صحيفة اليوم التالي الغراء، وعلى مدى يومين متتاليين هما الثلاثاء والأربعاء الماضيين، شن الكاتب المقيم بالدوحة عادل الباز هجوماً شديداً على ما أسماه (تسليط سيف الإرهاب على رقاب المغتربين)، ناعياً على البنك المركزي السوداني اتفاقه مع مؤسسة النقد العربي السعودية (ساما) على مراقبة حركة الأموال بين البلدين في إطار الاتفاقيات المتعلقة بمحاربة تمويل الارهاب وغسيل الأموال.

وطفق يتحدث حديثاً لا أساس له حول لجؤ الحكومة لتهديد المغتربين بالتعاون مع السلطات السعودية، وأن هذا الفعل من قبل الحكومة سيؤدي لفقدان المغتربين ثقتهم في الحكومة وإجراءاتها....الخ ما خطه من أوهام.

لأول مرة أشعر أن الاستاذ الباز يشوت خارج المرمى ويخطئ الهدف تماماً، وهذا ما لم نعتاده منه. من الواضح أن الاجراءات والضوابط مقصود بها الأشخاص الذين يقومون بتحريك الأموال بطريقة غير شرعية (تجار العملة غير الشرعيين) فكيف يسمح الأستاذ الباز لنفسه أن يكون مناصراً لهذه الفئة. وهو يعلم أن العمليات والمضاربات التي تقوم بها هذه الفئة فيها ثغرات كثيرة تسمح بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي من جانب آخر أدت لإفقار الشعب السوداني، وتحطيم عملته الوطنية، فكيف لعاقل أن يدافع عن هؤلاء؟

أما المهاجرون أو المغتربون فهم فئة محترمة، لا يوجد في الاتفاق ما بين المؤسستين السودانية والسعودية ما يحجر عليهم استخدام أموالهم كيفما يشاءون، ومن حقهم حفظ أموالهم هذه في المملكة أو في أي بلد آخر، فهم أحرار في هذا الأمر تماماً،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٧/ ٢٠١٥ م.

ولا توجد سلطة سودانية أو سعودية تجبرهم على تحويل أموالهم للسودان.

يحاول الاستاذ الباز المزايدة بالحديث عن الحوافز التي تمنح للمغتربين لتشجيعهم على تحويل أموالهم للسودان، ومجمل مقالي الذي أشرت فيه للاتفاق ما بين المؤسستين السودانية والسعودية يركز على هذه النقطة، وقد أشرت بوضوح الى أن على وزارة المالية تبني حزمة الحوافز التي أوصى بها المؤتمر التأسيسي للمجلس الاستشاري لاقتصاديات الهجرة الذي انعقد يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ بالخرطوم، وتوصيات ورشة سياسات الحافز التي عقدت بالرياض يوم ٣٠ من الشهر نفسه.

من المؤكد أن المغترب السوداني إذا ما وجد السعر المساوي لما يعرضه تجار العملة، زائداً حافز خاص في شكل إعفاء جمركي، أو قطعة أرض بشروط معينة، أو غيرها، فإنه لن يلجأ للتحويل بغير الطريق الرسمي. ليس خوفاً من إجراءات قانونية تطاله، وإنما لأن التحويل بالطريق الرسمي هو أفيد وأحسن له.[1]

مباديء جديدة لحماية المستهلكين :-

ضمن وفد سوداني رفيع المستوى حضرتُ بمقر الأمم المتحدة بجنيف خلال الفترة من ٢٢ الى ٢٣ يناير الجاري اجتماعات لجنة الخبراء حول حماية المستهلكين. ولجنة الخبراء هذه هي إحدى اللجان التي يشرف عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

بدأ الاتجاه الدولي لاقرار مباديء توجيهية لحماية المستهلك منذ العام ١٩٨٥ عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع بالموافقة على مباديءالأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك. وقد رؤي تحديث هذه المباديء بسبب التطورات الدولية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات خصوصاً التجارة الالكترونية التي انتقلت لتصبح التجارة الرقمية. ثم الخدمات المصرفية عبر الشبكات والموبايل. والمسائل المتعلقة بحماية البيانات ومعلومات المستهلكين. ومخاطر السفر السياحي. والتسويق غير المسئول. وغيرها من المسائل الحديثة التي تهم مستهلكي القرن الحادي والعشرين والتي لم تستوعبها المباديء التوجيهية الصادرة في الثمانينات.

من خلال هذا الاجتماع توافقت الدول على أن تكون المباديء الجديدة مستهدفة مساعدة الدول في حماية المستهلك الذي يواجه الآن مخاطر متعلقة بمنتجات ذات خطورة عالية تصل للمستهلك في الدول الأقل نمواً من الدول المتقدمة اقتصادياً. كما تستهدف اتاحة الانتاج الجيد ذي العلامات التجارية المعروفة للمستهلكين في مختلف الدول. وتعمل المباديء على تشجيع الانتاج والتوزيع المسئول المتسم بالاخلاقية والمهنية. كما تعمد المباديء على مساعدة الدول في حماية المستهلكين من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨ م.

الممارسات التجارية غير السليمة التي يتبعها المنتجين مثل الاحتكار والتسعير الجماعي.

كما تعمل المباديء المقترحة على تشجيع الدول على دعم قيام مجموعات للمستهلكين تدافع عن حقوقهم. كما تدعو لمزيد من التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين. وتشجع تطوير مناخ وأوضاع الأسواق بحيث تتيح خيارات أوسع بأسعار أقل للمستهلكين. مع تحفيز الاقتصاد في الاستهلاك.

كانت مشاركة وفد السودان نشطة، حيث أشار الوفد في المداخلات للحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الدول الكبرى على دول أخرى، وأثر هذا الحصار على المستهلك العادي، ويتمثل هذا في ارتفاع تكلفة السلع والخدمات بالنسبة له. أو حجب تحويلات المهاجرين لأهلهم بالداخل. وقد ساندت الهند رؤية السودان، وتم التوافق على ادخال نص يشير لعدم جواز حرمان المستهلكين من المزايا والفوائد التي يمكن أن تعود عليهم بالمساواة مع نظرائهم في أي مكان آخر.

عندنا في السودان تمت مراعاة المباديء التوجيهية بشأن حمية المستهلك التي صدرت في العام ١٩٨٥ وذلك في قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك الذي صدر بولاية الخرطوم في العام ٢٠١٢ بدفع ومتابعة من الجمعية السودانية لحماية المستهلك. في حين أن القانون الاتحادي النموذجي لم تستكمل إجراءاته حتى الآن. معنى هذا أننا متأخرين ما يقرب من الثلاثين عاماً في إقرار المباديء التي يتم إقرارها دولياً ونتأخر في ادراجها في قوانينا.

نأمل أن يكون الوضع مغايراً بالنسبة للمباديء التوجيهية الجديدة لحماية المستهلكين، والتي سوف يصدر بها قرار من الأمم المتحدة في دورة الامم المتحدة التي سوف تنعقد نهاية هذا العام ٢٠١٥، وسوف يتابع فريق العمل السوداني صدور القرار ويعمل على إدماجه في القوانين السودانية بإذن الله.[1]

مجمعات خدمات الشرطة ورضا المواطن :-

تلاشت أو كادت الأيدلوجيات التي تقود الحكومات وتعبر عنها كالرأسمالية والاشتراكية والماركسية. وأصبح حشد الجماهير للتصويت لصالح حزب ما أو إتجاه معين مقياسه الرئيس هو مستوى تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة راقية متقدمة تحترم انسانية المواطن وتحافظ على وقته، ولهذا أصبحت الحكومات تركز على رفاهية المواطن وتدليله، وتخصص لهذا الغرض الوزارات، وتدرب الموظفين على البشاشة والاخلاص في تقديم هذه الخدمات. والهدف النهائي هو رضا المواطن. ولهذا السبب خصصت إمارة دبي وزارة للرفاهية وعينت لها وزيرة شابة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٨ م.

جميلة ومثقفة.

تعتبر الشرطة في المجتمعات المدينية الحديثة هي واجهة السلطة أو واجهة الحكومة. فشرطي المرور هو أول من يقابلك وأنت خارج من منزلك، والشرطي أمام بوابة الوزارة أو المصلحة أو البنك هو من يشعرك أن البلد في أمان، وأن السلطة تظلك بظلها الوريف. ومن خلال أداء الشرطة لمهامها يقيم المواطن جدية الحكومة وكفاءتها، ومدى إحترام هذه الحكومة له كمواطن. شعور المواطن بالمواطنة والانتماء يزداد عندما يجد الشرطة في خدمته، ويتلاشى إذا شعر أنها مسلطة عليه.

تشرفت يوم أمس بزيارة لمجمع خدمات الشرطة بحي المزاد بقلب مدينة الخرطوم بحري، وهو الأول من ثلاثة مجمعات على نفس النسق، ثانيهما بأمدرمان، والثالث بالخرطوم. صممت المجمعات بطريقة احترافية مهنية تكفل تقديم الخدمات بسهولة ويسر، دون تجاوز لمقتضيات النظام والموثوقية. ففي هذه المجمعات أنظمة وشبكات حديثة لتقديم الخدمات، فضلاً عن بيئة عمل واستقبال وانتظار ممتازة، ومرافق صحية وخدمية متكاملة.

تقدم مجمعات خدمات الشرطة هذه عدداً من الخدمات الهامة التي يحتاجها الجمهور، وتشمل هذه الخدمات خدمات هيئة الجوازات والسجل المدني: الرقم الوطني، الجواز الالكتروني، البطاقة القومية، واستيفاء الخروج. وخدمات الإدارة العامة للمرور: رخص القيادة وترخيص السيارات. وخدمات الإدارة العامة للمباحث الجنائية المركزية: الفيش، وترخيص أو تجديد ترخيص السلاح. وتوجد صالة مخصصة لخدمات المغتربين، وثانية للقوات النظامية، وثالثة للشخصيات الهامة لكل الخدمات المذكورة.

أهم ما في هذه المجمعات أن المواطن يشعر وهو بدخلها أن له قيمة واحتراما، حيث يبدأ إجراءاته بسحب رقم من ماكينة الاصطفاف الآلي، التي تقوم بترتيب الحضور حسب أولوية الحضور، ومن خلال الشاشات في صالة الانتظار الرحبة يتابع المواطن الأرقام التي تقدم لها الخدمة لحين حلول دوره، ويتم استكمال كل الاجراءات بما فيها دفع الرسوم من خلال نفس الصالة. ويتم استلام الجواز أو الرقم الوطني أو رخصة السلاح أو رخصة القيادة في نفس اليوم. هل قلت استلام الجواز في نفس اليوم؟ نعم..لأن مصنعاً للجواز الالكتروني موجود بنفس المبنى!

للمحافظة على هذه المنشئآت الراقية علمنا أن الشرطة تعاقدت مع شركات متخصصة في مجالي النظافة والصيانة. وواجبنا كمواطنين أن نحافظ عليها بحسن استخدام مرافقها والحرص على نظافتها.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١/ ٢٠١٧ م .

محمد وداعة صحفيا... محمد وداعة ناشطا حزبياً :-

لا يوجد ما يمنع أن يكون الناشط الحزبي صحفياً، كما لا يوجد ما يمنع أن يكون الموظف الحكومي صحفياً. غير أنه من الضروري عندما يكتب أيهم أن يؤكد التزامه بالمهنية والاحترافية واحترام عقل القارئ.

الكاتب الصحفي محمد وداعة تكتسي كتاباته بصبغة حزبه المعارض بحيث لا يمكنك أن تميز ما بين المنشور السياسي وما يكتبه هو من أعمدة يفترض أن تكون غير منحازة الا للمواطن وهمومه وقضاياه.

يقال أن رجلين تغالطا وهما يسيران في الخلا حول شيء أسود يظهر من بعيد حيث قال واحد إنها معزة سوداء، وقال الآخر بل هي صقر أسود. إتفقا على الذهاب إلى حيث يوجد الشيء الأسود وهما يتغالطان: معزة..صقر..معزة..صقر. وعندما صارا على مقربة من الشيء الأسود طار هذا الشيء في السماء. فقال من كان يقول إنها معزة (معزة ولو طارت) فسارت مثلاً لمن يصر على رأيه حتى عندما يتضح له خطله وخطأه.

عندما بدأت ولاية الخرطوم تجربة بيع خراف الأضاحي بالوزن تصدى للمسألة محمد وداعة وقال انها خطأ ولا تخدم المستهلك. قلنا لعل للرجل ملاحظات في طريقة التنفيذ وأسلوبه. غير أنه اتضح لنا لاحقاً إنه يكتب بنظرية (معزة ولو طارت). فهو يضع كل أدوات الصحفي التحليلية والاستقصائية جانباً ليستخدم النظارة الحزبية المعارضة التي تنتقد وتشوه كل مشروع أو تجربة ما اشتمت أن لحكومة يد فيها، أو انها ربما تحسن صورة الحكومة لدى المواطن.

المدهش أن تجربة أو بيع الخراف بالوزن ليست من بنات أفكار الحكومة. إنه مطلب شعبي طالب به الرأي العام والكثيرين من كتاب الأعمدة الصحافية قبل أكثر من ثلاثة سنوات عندما نظمت الجمعية السودانية لحماية المستهلك منتدى إعلامي حول الموضوع، دعت له مجموعة من العلماء والمختصين وتجار ومصدري المواشي، حيث اجمعوا على أن اسلوب بيع حيوانات الذبيح بالوزن هو الأسلوب الأمثل لأنه يحقق العدالة لكل من البائع والمشتري. فضلاً عن فوائده الأخرى من حيث ترقية أسلوب البيع والرقابة الصحية ..الخ.

خلال العام الماضي تصدى المركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك وهو منظمة مجتمع مدني لإنفاذ الفكرة على أرض الواقع بعد أن استطاع اقناع واستقطاب عدد من تجار المواشي الواعين بصلاحية الفكرة. تم التنفيذ على أرض الواقع العام الماضي من خلال ثلاثة مواقع ارتفعت هذا العام الى سبعة. في العام الماضي بيعت خراف بالوزن في حدود ألف خروف فقط. هذا العام يتوقع أن يصل العدد المباع بهذا الأسلوب الى ١٠ ألف رأس.

قمت بزيارات لكل هذه المواقع، واستمعت لآراء المئآت من المواطنين والتجار وأجهزة

الصحة الحيوانية والمتابعة والرصد. كما طالعت العشرات من المقالات والتحليلات. وشاهدت الكثير من الاستطلاعات التلفزيونية التي تمت من داخل اسواق البيع بالوزن وحولها. كل من دخل تجربة البيع بالوزن أشاد بالفكرة الأساسية بدون تحفظ، والبعض أورد ملحوظات حول الزحام وقلة الموازين وهذا دليل نجاح التجربة.

واحدة من الصحف استجوبت تجار مواشي فقالوا أنهم لا يوافقون على البيع بالوزن. هذا رأيهم وهم أحرار فيه. ولم تجبرهم الولاية على البيع بالوزن فهو أمر اختياري لمن يرغب. لكن هؤلاء التجار بالذات اضطروا لخفض الأسعار العالية التي كانوا يعرضون بها خرافهم بعد أن انصرف الناس عنهم وذهبوا لمواقع البيع بالوزن.

نقول بإطمئنان ان تجربة بيع الخراف بالوزن نجحت نجاحاً فائقاً ليس لمن اشترى من المواقع فحسب بل لمن اشترى من السوق العادي بدون وزن. كتب أحد المبدعين وهو مصنف معارضاً للحكومة (على أي حال شاهدت بنفسي انخفاض أسعار الخراف كل يوم الى أسعار أقل. أعتقد مشروع البيع بالوزن شكل مناخاً نفسياً ساهم في تدني الأسعار. حيث اصبح المواطن يفاوض من موقف قوة في مواجهة تجار الخراف). من يقنع محمد وداعة يا ترى؟[1]

مشروع قلب العالم- حقيقة أم خيال؟

تم الاعلان عن البدء في تنفيذ الاستعدادات الإدارية لمشروع قلب العالم في جزيرة «مقرسم»، الواقعة شمال شرق السودان على البحر الأحمر. المشروع يشتمل على مدن صناعية وسياحية متخصصة ومطارات وموانئ دولية وسكن عقاري وتعليمي. وأوضح مدير شركة قلب العالم السودانية، أن الكلفة الكلية للمشروع تبلغ ٢٠ مليار دولار. وتقع الجزيرة السودانية على بعد ٢٠٠ كيلو متر من مدينة جدة و٢٨٠ كيلومترا من مرسى علم المصرية، وتبعد حوالي ألف كيلومتر عن العاصمة السودانية الخرطوم.

ويستوعب المشروع ٥ آلاف مستثمر، وقد تقدمت ٧٥ شركة من السعودية وعمان للدخول في استثمارات المشروع. وينتظر أن تتضمن الجزيرة برج الحصيني الذي سيكون عند اكتمال بنائه أعلى بناية في العالم بارتفاع ١٧٥٠ مترا على شكل سنبلة ذرة عملاقة. ويشمل المشروع أيضا بناء أكبر نافورة في العالم.

ويقول الاقتصاديون أن المنطقة تصلح لجذب الاستثمارات من كافة أنحاء العالم، وخاصة أنها تتميّز بالهدوء وواجهات بحرية كبيرة، وتضم أحدث ميناء في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مناطق شاطئية تتسع لأكثر من ٢٤٠٠ قارب، بجانب الأرصفة التي تستوعب أكثر من ٧٠٠ يخت.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٤ م.

تعليق: يرسم هذا التقرير الأخباري صورة متخيلة لمشروع عملاق، غير أن التقرير يحوي مبالغات من حيث استخدام عبارات مثل: أعلى بناية وأكبر نافورة في العالم، وأحدث ميناء في الشرق الأوسط. لا بأس من الحلم والتخيل، غير أن إعلانه على الملأ يجب أن يكون بمقدار، وحسب إمكانية التحقق حتى لا تكون النتائج عكسية.

يدخل هذا المشروع ضمن ما يسمى بمشروعات (التطوير العقاري)، في مثل هذا النوع من الاستثمار مطلوب من المستثمر صاحب الترخيص إقامة بنية تحتية رئيسة مثل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق. وبعد ذلك يروج للمشروع لآخرين للحضور للاستثمار في البيئة المهيئة.

في نموذج جزيرة قلب العالم، موضوع التقرير الإخباري، ليس مطلوبا من الحصيني وشركاه إنفاق أو تخصيص ٢٠ مليار دولار مرة واحدة. المطلوب منهم، بتقديري، إنفاق ما بين ٥٠٠ مليون إلى مليار دولار لإقامة البنيات التحتية التي ذكرت، مضافا اليها المرحلة الأولى من المطار. ومن ثم دعوة المستثمرين لإقامة باقي المنشئآت.

المشروع يجب أن يكون تحت الرقابة الفعلية والمباشرة لإدارة الاستثمار بولاية البحر الاحمر، حتى لا يتحول لمجرد سمسرة أو مضاربة في الأرض. وعلى الادارة المعنية مساندته بالتشريعات والسياسات إذا ما ثبتت جدية المستثمر وأنفق بالفعل على البنيات التحتية المذكورة.

كثير من المشروعات المشابهة، ذات الخيال الجامح، توقفت أو صفيت إما لعدم جدية المستثمر أو لعجز الادارة الحكومية عن المتابعة والانفعال والتفاعل مع المشروع، وفي الذاكرة مشروع دريم لاند بولاية الجزيرة، ومشروع مدينة النيل الأزرق بولاية الخرطوم. علينا التعلم من تجاربنا.[1]

مشكلات الصادر في ندوة ايلاف :-

أقامت صحيفة ايلاف الاقتصادية منتدى هام يوم أمس بمقر اتحاد المصارف تحت عنوان (وفرة الانتاج تختبر سياسات الصادر). ووسط حضور كبير من الاقتصاديين والمنتجين والمصدرين والمهتمين طرح وجدي ميرغني رئيس اتحاد المصدرين ورقة أساسية حول الموضوع، عقب عليها من على المنصة كل من عبد الرحيم حمدي وزير المالية الأسبق وعبد الحليم المتعافي وزير الزراعة السابق. كما شارك بالنقاش فيها أعداد كبيرة من الحاضرين.

جملة ما ورد من معلومات من خلال انورقة الرئيسية والمداخلات تشير الى أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٩ م.

الموسم الزراعي الصيفي الماضي كان ناجحاً بصورة غير مسبوقة. وأن انتاجاً هائلاً من مختلف المحاصيل تم حصاده أو هو في طور الحصاد. وأن سياسات الدولة للاستفادة من هذا الانتاج الوفير غير مواكبة وتفتقد للمبادأة والمعالجات غير التقليدية. خصوصاً فيما يلي التمويل وعائد الصادر.

تركز النقاش في المنتدى حول قضية التمويل واجراءات بنك السودان والبنوك التجارية الداعمة للصادر. تمت الاشارة لضرورة تحريك سعر الصرف ليقترب من السعر في السوق الموازي الحالي لأن هذا سيشجع المصدرين على الاجتهاد في شراء المحصول وتصديره. متوقعين عائداً جيداً عند شراء بنك السودان لعوائد صادراتهم بالسعر المعدل. وفي نفس الوقت سيستفيد بنك السودان من ضخ العائد الدولاري لاحتياطياته واستخدامات الدولة في الاستيراد. وطالب الاستاذ عبد الرحيم حمدي بتقدير الظروف التي يمر بها الاقتصاد السوداني حالياً، وطرح مقترحاً بأن يقوم بنك السودان بتحديد سعر خاص للدولار في حالة تصدير السمسم أو الثروة الحيوانية، مثلما تم ويتم بالنسبة للذهب.

من الواضح أن بنك السودان متردد في تعديل سعر الصرف، لمواكبة الأوضاع الحقيقية للاقتصاد السوداني، لأسباب سياسية وليست اقتصادية. تعتقد الحكومة أن أي خفض جديد لقيمة الجنيه السوداني يجعلها عرضة لنقد المعارضة ووصمها بالفشل في ادارة الاقتصاد. فضلاً عن ما يترتب علي خفض قيمة الجنيه من ارتفاع في أسعار السلع للمستهلك، خصوصاً أن غالب استهلاكنا للاسف من المستوردات.

الفرصة المواتية الآن أمام الاقتصاد السوداني قد لا تتكرر. انتاج وفير وأسعار خارجية مجزية. ومع اجتهاد بنك السودان في تسهيل التحويلات المالية مع السعودية والامارات مطلوب منه الذهاب لآخر الشوط بتحرير سعر الصرف، أو على الأقل تحديد سعر مجز لدولار الصادر من السمسم والصمغ والثروة الحيوانية. ومطلوب منه كذلك استكمال الاتفاق مع الصين لاستخدام عملة اليوان الصيني في المبادلات بيننا والصين. علماً بأن عدة دول قد سلكت هذا الطريق من بينها حسب ما ورد في المنتدي قطر وكندا ودول أخرى.

بما أن حوالي ٥٠٪ من عدد سكان السودان ينشطون في الزراعة والرعي والصناعة المرتبطة بالزراعة، فإن تحريك سعر الصرف لمصلحتهم قد يكون أجدى سياسياً من سعر للصرف غير مواكب ومتسبب في تشوهات اقتصادية كثيرة.[1]

مشكلتنا مع الأرقام والاحصاءات :-

(ضبط ١٤ ألف طن هيروين بالسودان) رقم أفزعني كثيراً وأنا أطالع التغطيات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١/ ٢٠١٥ م.

الصحفية للمؤتمر العلمي الثاني لمكافحة المخدرات، الذي أقامته اللجنة القومية لمكافحة المخدرات. حيث أوردت التغطيات أن العقيد شرطة منور محيي الدين، قدم خلال المؤتمر ورقة أشار فيها إلى وضع المخدرات في السودان، كاشفاً عن إلقاء القبض خلال السنوات الأربع الماضية على (١٠٤٠٦٥) قطعة من القنب بجانب (١٩) مليون حبة مخدرة و(١٤) ألف طن من الهيروين و(١٠) آلاف طن من القات، بجانب إلقاء القبض على (٤١) ألف مدمن مخدرات، وعزا أسباب زيادة انتشار المخدرات في السودان للنزاعات المسلحة، وضعف الرقابة على الشريط الحدودي، وعدم توفر المراكز الصحية للعلاج. وكشف عن اتجاه لتعديل قانون المخدرات حتى يواكب التطورات. ووصف السودان بأنه دولة منتجة للمخدرات عبر حظيرة الردوم الواقعة في الحدود بين السودان وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ولفت إلى تزايد معدلات تعاطي المخدرات وسط طلاب المرحلة الثانوية وطلاب الجامعات.

أحسست أن الأرقام فيها خطأ ما فرجعت لبعض المصادر المعتمدة مثل تقرير المخدرات العالمي لسنة ٢٠١٥ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة UNODC ومقره فينا، فإكتشفت إن إنتاج أفغانستان ، وهي أكبر منتج للهيروين في العالم بنسبة انتاج ٧٠٪ من الانتاج الكلي، قد بلغ ٥٥٠٠ طن في العام ٢٠١٣. وعلى هذا لا يعقل على الاطلاق أن يكون المضبوط من الهيروين في السودان ١٤ ألف طن.

لا أدري هل الخطأ من معد الورقة أم من ناقل الخبر أو التغطية من الاعلاميين والاعلاميات. من الواضح أن إحساسنا بالأرقام ضعيف، وتقديراتنا الاحصائية ضعيفة، في كثير من الأحيان تقلب الصحافة الاقتصادية المليون ملياراً والعكس. أوردت بعض الصحف قبل فترة أن ٤٠٪ من لطلاب يتعاطون المخدرات، مما أدى للرعب والذهول وسط الآباء وأولياء الأمور، ولدى مراجعة الرقم مع الجهات المختصة إتضح أن ٤٠٪ من (المضبوطين) بتعاطي المخدرات هم من الطلاب، والفرق كبير جداً بين المعطيين الاحصائيين.

عدد الحضور في مظاهرة أو لقاء سياسي أو جنازة شخص شهير يتم تقدير عددهم حسب مزاج الشخص الذي يقوم بالتقدير، فإن كان مناصراً للمظاهرة أو اللقاء أو الجنازة قدر العدد بالملايين، فيقول عبارات من شاكلة (مسيرة مليونية) و (حشد مليوني)، وإن كان غير ذلك يقول (بضع مئآت) أو شيء من هذا القبيل. في حين أن تقدير أعداد البشر في أي تجمع هو علم يدرس، وعن طريقه يصل الإعلامي لرقم أقرب للحقيقة.

حتى نتفادى إحداث الرعب للمجتمع بأرقام تجنح نحو الإثارة والمبالغات نقترح أن تقوم الدولة عبر مراكز تدريبها وجامعاتها، ومنظمات المجتمع المدني المسئولة، بتنظيم دورات في الاحصاء وأساليب جمع المعلومات الاحصائية وتحليلها، لفئآت

الاعلاميين.[1]

مصارف الأمطار ومسئولية المواطن :-

في ولاية الخرطوم تبلغ أطوال المصارف الرئيسية والفرعية أكثر من ألف كيلو متر. تتولى وزارة البنى التحتية بالولاية أمر المصارف الرئيسية، وتقع المسئولية عن المصارف الفرعية على عاتق المحليات. تنتظم الولاية هذه الأيام حركة نشطة جداً لنظافة المصارف بنوعيها مع تنشيط غرفة الطوارئ المركزية استعداداً لفصل الخريف، ويتم إنفاق مليارات الجنيهات في نظافة المصارف وعمل الجسور والسدود الواقية وتجهيز المزلقانات والمعابر.

والي ولاية الخرطوم الأسبق الدكتور عبد الحليم المتعافي كانت له نظرية مضمونها أن الأمطار الغزيرة في الخرطوم لا تتعدى مطرتين أو ثلاثة، وتعمل الانحدارات الطبيعية زائدا أشعة الشمس القوية على إزالة الآثار الناجمة عنها، لهذا لا معنى لأي صرف على المصارف. نظرية دكتور المتعافي ربما كانت صحيحة قبل عشرة أعوام، غير أنه يلاحظ في الأعوام الأخيرة حدوث كوارث مفزعة نتيجة للسيول والأمطار والفيضانات، نتيجة للتمدد العمراني، وزيادة معدلات الأمطار، وبناء طرق جديدة تمثل أحياناً حاجزاً أمام الانسياب الطبيعي لمياه الأمطار.

العمل الكبير والانفاق الهائل للولاية على تجهيزات الخريف يهزمه أحياناً السلوك غير الرشيد من بعض المواطنين، ومن ذلك رمي النفايات والأوساخ وأنقاض المباني في المصارف الكبيرة والصغيرة بما يؤدي لقفلها وإعادة فتحها مرة بعد مرة. ومن الممارسات السالبة كذلك قيام بعض المواطنين بتوصيل الصرف الصحي من منازلهم عبر أنابيب للمصارف، خصوصاً المغطاة، وهذه تمثل كارثة صحية وبيئية لأن المصرف يصبح مرتعا خصبا لتوالد الذباب والبعوض، فضلاً عن أن مياه المصرف تصب في النيل وبالتالي يؤدي هذا لتلويث مياه الشرب.

ومن الممارسات السالبة كذلك قيام بعض المواطنين بردم المصرف الذي يحفر أمام مسكنه وذلك لإدخال سيارته أو للمرور بالأرجل لمسكنه، يؤدي هذا بالطبع لفشل المصرف في تصريف مياه الأمطار، وربما يؤدي تراكمها لكارثة تمس هذا الشخص نفسه. ويعتبر القيام ببناء المساكن في مجاري الأمطار تجهيز لكارثة محتملة في أي موسم أمطار قوي، وقد حدث هذا في مجرى خور القيعة بأمدرمان وبمنطقة مرابيع الشريف وسوبا بشرق النيل في العام ٢٠١٣.

نعتقد أنه يتوجب على المواطنين القيام بدورهم المطلوب بالإمتناع عن رمي الأوساخ بالمصارف، وعدم توصيل السبتك تانك بها. كما عليهم الامتناع عن البناء في مجاري

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/٣/ ٢٠١٦ م.

السيول، وحتى لو كان هناك توزيع رسمي من وزارة التخطيط العمراني لمساكن في مجاري السيل على المواطنين الامتناع عن استلامها والمطالبة ببديل. وعلى اللجان الشعبية بالأحياء مراقبة كل ذلك، والتبليغ بالذات عمن يوصلون الصرف لصحي بالمصارف، لأن الأثر البيئي والصحي وانتشار الملاريا وانتايفويد هو نتيجة مؤكدة لمثل هذا الفعل. وعلى اللجان الشعبية تنظيم مسألة المعابر فوق المصارف والخيران بإستجلاب المواسير أو المعابر الصندوقية من وزارة البنى التحتية، التي تعهدت بسداد نصف قيمتها على أن تقوم المحلية واللجان الشعبية والمواطنين بسداد النصف الثاني مناصفة.[1]

مطر البخات :-

الماء الذي ينزل من السماء له مسميات عديدة. بعض الباحثين توصلوا الى أن لفظ (مطر) مرتبط في القرآن الكريم بالعذاب وغضب الله. وأن (الغيث) هو الماء النافع الذي ينزل من السماء فيروي الأرض العطشى ويسقي الانسان والحيوان. غير أن المتداول والسائد عندنا في السودان هو كلمة المطر، ومقصود بها الغيث بالمعنى الذي ذكرناه آنفاً. عليه نستخدم في هذا المقال كلمة المطر ونعني بها الغيث.

عصر الثلاثاء الماضي كنت ضمن وفد لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس، وهي احدى لجان الحوار المجتمعي، متحركين من كسلا بإتجاه الخرطوم، بعد أن فرغنا من عقد اجتماعين هامين مع القطاعات المنتجة والنشطاء الاقتصاديين بكل من القضارف وكسلا. في اجتماع كسلا، كما في اجتماع القضارف، لمسنا تخوفاً كبيراً من فشل الموسم الزراعي نتيجة لضعف هطول الأمطار. غير أننا وبعد تحركنا بربع ساعة من كسلا باتجاه خشم القربة شعرنا بالرياح الباردة التي تسبق المطر، وبدت لنا السماء سوداء ملبدة بالغيوم الكثيفة. وبدأت الأمطار تهطل. قال رفيقنا في الرحلة وعضو اللجنة المعلم المعتق حامد بلة (هذا مطر البخات) وشرح لنا أنه في نهايات الخريف يتقطع هطول المطر ومن تصب زراعته أمطار فهو بخيت أي محظوظ.

على موقع (السقاي نت) على شبكة الانترنت تزودت بالمزيد من المعارف عن الخريف وعيناته بما فيها مطر البخات. يقول الموقع: يهتم مزارع القضارف بالخريف إهتماماً شديداً، إذ بالخريف الناجح تكون هناك حركة جيدة في شتى المجالات التجارية والصناعية وتستبشر الأيدي العاملة من الموظفين والعمال ، لذلك نجد بعض الناس يقولون (في مطر في قضارف ، مافي مطر مافي قضارف).

تبدأ عينات الخريف بما يسمى بالعصا العطشانة ، والعصا الروياتة :وهي الأيام التي تسبق موسم الخريف فعينة العصا إذا كانت جافة بدون أمطار هذا يدل على أنها عصا عطشانة وأن الخريف فاشل ، أما إذا أمطرت وكانت خريف فيستبشرون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٦ م.

بخريف خير، تلي هذه العينة عينة الضراع وهو بداية الخريف الحقيقية وتبدأ يوم ٧/٧ وتنتهي يوم ٧/٢١ من كل عام وفيها يبدأ المزارعون الزراعة أو التحضير للزراعة خاصة السمسم الذي يحتاج للزراعة المبكرة .

وتعقب عينة الضراع عينة النترة، وهي العينة الثانية في الخريف تبدأ يوم ٧/٢٢ الى ٨/٣ وغالباً ما تتم فيها زراعة الذرة والسمسم وغيرها من المحاصيل. وتعقبها عينة الطرفة وتبدأ يوم ٨/٤ الى ٨/١٧ ومطرها رشاش هادئ يستمر لساعات طويلة يسقي الأرض بطريقة أفضل من الأمطار الكثيفة السريعة التي تذهب سيول .

بعد ذلك تبدأ عينة الجبهة من يوم ٨/١٨ إلى ٨/٣١ وتتميز بسخانة شديدة في الجو، تسبق وتلي الأمطار، وهي فترة الدرت التي تنضج فيها المحاصيل ، كما تتميز بظهور الندى على الزراعة. تعقبها عينة الخرسان من يوم ٩/١ إلى ٩/١٣ وهي عينة أغلب مطرها ليلي، يصاحبه رعد ثقيل ، وهي العينة التي تكثر فيها الصواعق التي تشعل النيران في القطاطي، ويقال أن نيرانها لا تطفأ الا بالحليب (تحتاج لتوثيق)، وعادة ما تكون حبيبات المطر فيها ذات حجم أكبر ، يصاحب مطرها أحياناً ثلج وبرد .

تعقب هذه العينات الرئيسية ثلاثة عيّن هي الصرف من ٩/١٤ إلى ٩/٢٧ والعوى من ٩/٢٨/ إلى ١٠/١٠ فالسماك من ١٠/١٠ إلى ١٠/٢٣ ويسمى المطر في هذه العينات الثلاثة الأخيرة (بمطر البخات) إذ نجد أن المطر فيها يسقي هذا ثم يترك هذا ثم يسقي الذي يليه .كل عينات الخريف أعلاه مدة العينة فيها ١٣ يوم وثلث لكل عينة.

نتمنى أن يكون مطر البخات قد أصاب أغلب المشاريع، وبه تنتهي التخوفات من الموسم الضعيف.[1]

معاملة أبناء الجنوب كأجانب :-

وفقاً لوكالة السودان للأنباء فقد قرر مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري يوم الخميس ١٧ مارس ٢٠١٦ برئاسة المشير عمر البشير رئيس الجمهورية معاملة مواطني دولة جنوب السودان المقيمين بالسودان بوصفهم أجانب لدي تلقيهم لخدمات الصحة والتعليم. كما قرر المجلس التحقق من هوية الجنوبيين المقيمين بالبلاد واتخاذ الإجراءات القانونية حيال كل من لايحمل جواز سفر و تأشيرة دخول رسمية .

لم تتضح على الفور خلفيات القرار، لكن وفي كل الأحوال هو قرار صحيح، لأن هذا هو الأصل في المعاملة بين الدول. الأجنبي لا يمكن أن يتحول لمواطن إلا بشروط يحددها القانون وتطبق على الأفراد، كل حالة على حدة، فيما يعرف

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٩ م

بقوانين التجنيس أوقوانين اكتساب الجنسية. قانون الجوازات والهجرة والجنسية في السودان يجيز منح الجنسية السودانية للأجنبي بشروط محددة، منها أن يكون الأجنبي مقيماً إقامة شرعية في السودان لمترة لا تقل عن عشرة أعوام، وأن تكون لديه مهارة أو تفوق في مجال هام من مجالات العلوم أو الفنون أو الرياضة، وأن لا يكون مصاباً بمرض أو عاهة، وأن يوافق على أداء قسم الولاء للسودان.

غير أنه يثور التساؤل على الفور حول كيفية تنفيذ القرار أو تفعيله، خصوصاً أن المواطنين من دولة جنوب السودان ليسوا هم الفئة الوحيدة من الأجانب المقيمين إقامة غير شرعية في السودان، حيث كشفت الادارة العامة للجوازات والهجرة في وقت سابق عن أن الأجانب الدين يقيمون إقامة غير شرعية في السودان يبلغ عددهم ٣ مليون نسمة في حين أن المقيمين إقامة شرعية يبلغ عددهم ٥٣ ألف أجنبي فقط. وقد أتوا من بلدان متعددة أهمها: أثيوبيا، إرتريا، دولة جنوب السودان، تشاد، نيجيريا، النيجر. ويقدر أن الغالبية العظمى من دولتي اثيوبيا وجنوب السودان.

وبناءاً على ما تقدم فإن أي تدابير بشأن الأجانب ينبغي أن تطبق على كل الأجانب دون إستهداف موطني بلد معين لأن هذا التمييز سوف يجلب على البلاد انتقادات من المجتمع الدولي نحن في غنى عنها.

من ناحية عملية فإن اتخاذ تدابير فورية لحصر الأجانب المقيمين إقامة غير شرعية، والعمل على ترحيلهم لبلدانهم أو لبلد ثالث يقبلهم يبدو أمراً عسيراً جداً ومكلفاً بالنظر للعدد الهائل من الأجانب غير الشرعيين بالسودان.

المعالجة في رأيي ينبغي أن تكون في اتجاهين الأول إخطار المندوب السامي لشئون اللاجئين بقرار السودان بشأن الأجانب من دولة الجنوب، والشروع فوراً في إقامة معسكرات لجؤ على الحدود بمعاونة المجتمع الدولي لإستيعاب هؤلاء الأجانب.

الإتجاه الثاني للمعالجة هو تقديم السلع المدعومة وخدمات التعليم والصحة المجانية للمواطنين السودانيين من خلال البضاقة القومية أو بطاقة الكترونية أخرى تستند للرقم الوطني، هذا سوف يبعد الأجانب من الاستفادة من هذه الخدمات وهو الأمر المطبق في كل بلدان العالم.[1]

معلومات خاطئة على وسائل التواصل :-

اجتماع وزير المالية الذي قرر فيه فك احتكار استيراد سلعتي القمح والدقيق، ومعاملتهما عند الاستيراد من الخارج بمبلغ ٤ جنيه للدولار بدلاً عن ٢,٩ جنيه، على أن يسلم جوال الدقيق للمخابز بسعر ١١٦ جنيه للجوال، هذا الاجتماع الهام بقراراته

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٨ م.

هذه كانت مثار تعليق ونقاش على الصحافة الورقية والصحافة الاسفيرية.

علي الصحافة الاسفيرية دار مقال مفقود الأب والنسب عُنون بعنوان مثير هو: كضبا كاضب يا سعادة الوزير، يحاول كاتب المقال مغالطة الأرقام التي أوردها الوزير بأرقام من عنده لا يعرف لها مصدر. قال الكاتب المجهول: (أستحملوني لو طولت في المنشور ده ..كضبا« كاااااضب .. يا سعادة الوزير، ستطل علينا صحف اليوم ١٧/٨ .. محتفية بقرار وزير المالية فتح باب إستيراد (الدقيق + القمح) لكل الشركات عبر العطاءات، وفك إحتكار شركات (سيقا - ويتا - سين) لإستيراد الدقيق و القمح.

للوهله الأولى .. وشكلاً .. يبدو القرار ثورياً .. وينتصر للمواطن ..

لكن في حقيقته ليس كذلك ..فالشركات الثلاث .. إستمرأت الإحتكار .. وتطاولت وتعالت في فرض مصالحها، رغماً عن أنف (جيب المواطن) وليس (الحكومة)

فالشركات الثلاث هي (حكومة) في داخل (الحكومة) لا يعصى لها مطلبا.

نتوقف في هذه الجزئية لنقول لكاتب المقال كذبت يا هذا، فمطاحن سيقا معلوم ملكيتها للسيد/ أسامة داؤود وأسرته، ومطاحن ويتا مملوكة للسيد حسن ابراهيم مالك، أما مطاحن سين فهي شراكة مابين القطاع العام ممثلاً في مجموعة جياد الصناعية، ومجموعة من رجال الأعمال. أما مسألة لا يعصى لها مطلبا فهي غير مفهومة في ظل القرار القوي بإنهاء احتكارها لاستيراد القمح والدقيق، فهذا القرار هو ضد مصالحها ومطالبها بكل تأكيد.

ويستطرد الكاتب الاسفيري(الشركات الثلاث تأبى أن تستجيب لخفض أسعارها تبعاً للسوق العالمي ، (رغم) عن أنها تستورد القمح والدقيق بما يقارب نصف سعره قبل ٦ أشهر.عليه فقرار فك الأحتكار وفتح باب الإستيراد، إن لم يرافقه خفض لأسعار البيع للمواطن فهو ليس إلا فتح طريق لمصاصي دماء جدد ليغتنوا، شركات وأسماء جديدة سيسمح لها بالإستيراد (رخيصا) بينما سعر البيع للمواطن باق على ما هو عليه فتتضاعف أرباحهم على حساب المواطن، ليظهر علينا مستجدو (مليرة دولارية) جدد (يقرفونا زيادة).

نعلق على هذه الجزئية بالقول أن هذا الكاتب لو كان منصفاً وموضوعياً لأشاد بقوة بقرار وزير المالية بشأن فك الاحتكار، لأنه كما قال هو أن الشركات المحتكرة كانت تقدم أسعاراً غير مواكبة للأسعار العالمية، ولكنه الغرض والغرض مرض. أما إشارته بأن القرارات هي فتح باب لمصاصي دماء جدد فهو لا يستقيم، ويمثل مصادرة على المطلوب، واستعجال في غير محله. لأن قرار الوزير

ينص على أن يتم التوريد عن طريق العطاءات. وبالفعل أعلن البنك الزراعي أمس بإعلانات كبيرة على الصفحة الأولى لبعض الصحف عن عطائين الأول لتوريد ٣٠٠ ألف طن دقيق قمح، والثاني لتوريد ٥٠٠ ألف طن قمح. كان على الكاتب التحلي بالصبر قبل أن يستعجل إصدار أحكامه المتعجلة والمبتسرة.

ونحن نقول: مطلوب من البنك الزراعي تنفيذ هذه العطاءات بشفافية كاملة، وأن تدعى الأجهزة الإعلامية لحضور فتح مظاريف العطاءات، لقفل الباب أمام أمثال هؤلاء المتشككين في كل إجراء تقوم به الحكومة وإن كان مبرئاً من كل عيب.

نواصل في الغد بإذن الله تفنيد بقية ما جاء به هذا الكاتب الموتور.[1]

مقال ناقد للشرطة :-

الكاتبة الاسفيرية اسراء محمد مهدي خالد isra.20078@gmail.com كتبت مقالاً بالراكوبة أشارت فيه أن لكل سوداني ذكرى أو ذكريات أليمة ومحزنة مع الشرطة السودانية، فإما أن يكون شاهداً على حدثٍ ما أو جزءاً من هذا الحدث. وتضيف أننا نصطدم بحقيقة مؤلمة وقاسية؛ وهي أن الشرطة السودانية غير مؤهلة من الناحية الأخلاقية، وهذا الأمر معزوٌ إلى عدة أسباب أهمها: التركة التي خلفها المستعمر وراءه من تعالٍ على المواطنين واستخفاف بهم، معايير وأسس الاختيار لأفراد الشرطة، عدم وجود رقابة حقيقية وتأديب جاد للأفراد والضباط الذين يخرقون القوانين التي تضبط تعاملهم مع المواطن الذي يفترض أن يعيش في كرامة وأمان، عدم وجود برامج تأهيلية فعالة أثناء خدمة الأفراد. قامت الكاتبة بعد ذلك بتفصيل هذه الأسباب من وجهة نظرها مما لا أرى داعياً لايراده كاملاً لضيق المساحة.

على موقع الدفعة ٤٢ شرطة على الواتساب طرح الأمر للنقاش حيث اقترحتُ على منظمة السرب الآمن (منظمة طوعية تعمل على تجسير العلاقة بين الشرطة والجمهور) ان تدرسه في اول إجتماع لها. حيث بدا لي ان قطاعات واسعة من المواطنين لهم هذه الانطباعات عن الشرطة بما يستلزم التصحيح لديهم. بوست من محامي من داخل السودان أشار إلى ان معظم ما جاء بالمقال حقيقة. وحقيقة مرة وينبغي ان تتضافر كل الجهود للعلاج. والعقبة الكبري، برأيه، تتمثل فى اختيار منسوبي الشرطة الذين يقع عاتقهم اداء المهمة علي وجهها الامثل. وذلك يستلزم تحسين شروط الخدمة ابتداءا ومن بعد توسيع ماعون السجل المدنى للتاكد من أخلاق من تأهل اكاديمياً للالتحاق بالشرطة ويشمل ذلك الاسرة الممتدة.

من كندا أفاد ضابط شرطة متقاعد: موضوع الكاتبة اسراء غلبت عليه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠ /٨/ ٢٠١٥ م.

الاكاديمية النظرية. أغفلت الوضع الاقتصادي والتعليمي في السودان وقارنت معتمدة معاييراً لدول نالت حظها من النمو الاقتصادي و ما يتبعه من تجويد في الاداء. خلال ٢٥ عاماً زرت السودان مرتين، وأقر صادقا ان اداء الشرطة في السودان ارقي من اداء باقي الدواوين الحكومية. هنالك انطباع لدي العامة والصفوة بتدني امكانيات الشرطي الاكاديمية والمعرفية. وهذا غير صحيح، أنظروا لعلم الفريق شرطة دكتور العادل العاجب يعقوب، أو الفريق شرطة أحمد البكري ابو حراز، أو الفريق شرطة البروفسور عمر أحمد قدور أو الفريق شرطة البروفسور البخاري عبد الله الجعلي وغيرهم كثيرون. أغفلت الكاتبة دور الشرطة في ابريل ٨٥ حيث كان لها القدح المعلى في انتصار الشعب في ثورة أبريل ١٩٨٥. لم تشر الكاتبة لثقافة الاستعانة بالشرطة حتي في حالات الوضوع، وغيرها من الأوضاع الحرجة.

متداخل من السودان قال: الموضوع الذي يتحدث عن أخلاقيات وسلوك أفراد الشرطة السودانية يعبر عن مرارات شخصية للكاتبة وهو مقال متحامل جدا على الشرطة كجهاز يمارس مهمة تنفيذ القانون. وقد فات عليها أن للشرطة مهام أخرى اجتماعية وخدمية واقتصادية (الجمارك) تقدمها للوطن والمواطنين بلا من أو أذى. لعل جنوح الكاتبة للتحدث سلبا عن نافذة واحدة من نوافذ الشرطة التي تطل عبرها على الجمهور من خلال واجباتها الجنائية قد وضع المقال في كفة الحياد السلبي الذي ينبع من عدم الإلمام بواجبات والتزامات الشرطة القانونية والأخلاقية والوطنية. بالمقال نقد صريح لبعض الممارسات السلبية لأفراد الشرطة التي يجب التنوير بها لمداركة تداعياتها الأليمة.

رجل أعمال حالي وضابط شرطة سابق تداخل قائلاً: إننا يجب أن نسمع إلى كل من يشكو. ولكن لا أعتقد أن كل شخص يستطيع أن يقيم أداء الشرطة. أى جهاز فى العالم له نجاحات واخفاقات. هناك إنجازات للشرطة منذ الاستقلال ولها أبناؤها الذين استشهدوا فى حمى المواطن.[1]

مقترح إنشاء شرطة للجامعات :-

أحداث الشغب التي يقوم بها قلة من طلبة الجامعات السودانية تفاقمت لدرجة تفجير إحدى دوريات الشرطة مما نجم عنه استشهاد الشرطي حسام عيسى الريح رحمه الله. وقبل هذا التفجير بثمان واربعين ساعة إعتدت مجموعة من الطلبة المشاغبين بالضرب على الأستاذ الجليل بروفسير عبد الملك عبد الرحمن مدير الجامعة الأسبق. وفي الأسبوع الماضي أغتيل الطالب محمد الصادق ويو رحمه الله أحد طلاب الجامعة الأهلية بطلق ناري في مقابر حمد النيل المجاورة للجامعة.

هذه التطورات المفزعة تؤشر الى ضرورة إتخاذ إجراء حاسم من قبل الدولة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/١/ ٢٠١٥ م.

لإيقاف هذا التفلت الذي تجاوز الحدود ، فليس هناك أكبر من قتل النفس، حيث يقول الله سبحانه وتعالى في الآية ٣٢ من سورة المائدة (مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ).

إن قانون الشرطة يخول لوزير الداخلية إنشاء شرطة متخصصة بطلب من إحدى الوزارات أو الهيئآت أو المؤسسات، على سبيل المثال هناك شرطة للسكة حديد، وأخرى للموانئ البحرية، وثالثة للنقل النهري وغيرها. إننا نرى أن تطلب وزارة التعليم العالي إنشاء شرطة للجامعات كبديل للحرس الجامعي الحالي. سيكون لهذه الشرطة وجود داخل الجامعات لحماية الأنفس والممتلكات وحظر حمل السلاح داخل الجامعات. ولا شأن لهذه الشرطة بالأنشطة الطلابية والمخاطبات السياسية والمسيرات الداخلية ما إلتزمت بعدم الإعتداء على الأشخاص والممتلكات.

سيتصدى البعض لمثل هذا المقترح بالقول أن في هذا إعتداء على حرية الجامعة، وأن الحكومة ستستغل هذه الشرطة لتقوية المنتمين لها من الحركة الاسلامية والمؤتمر الوطني والمتحالفين معهم. ونقول أن حرية العمل السياسي السلمي والبحث العلمي الحر مكفولة بالقانون ولا يستطيع كائنا من كان المساس بها وإلا إستعدى عليه الشعب كله. في حدائق هايد بارك في لندن يمكنك قول كل شيء والدعوة لأي نظرية أو فكر، ومع هذا يوجد بوليس ليكفل لك حرية أن تقول ما تريد، وليمنع أي إعتداء عليك، وليمنعك أنت نفسك من الإعتداء على الآخرين.

أما القول بأن السلطة القائمة الآن ستستغل هذه الشرطة في تقوية مشايعيها وتحجيم منافسيها السياسيين فإننا نقول أن الشرطة تعض على مهنيتها واحترافيتها بالنواجذ، وهي أقدم وأعرق من كل الأنظمة والحكومات. ويحفظ لها التاريخ أنها في أكتوبر ١٩٦٤ إنصاعت لأمر رئيس القضاء بالامتناع عن إيقاف موكب القضاء المتجه للقصر الجمهوري لأن القانون يلزمها بهذا. الشرطة سوف تنفذ القانون وإذا شاهدت طالباً يحمل سلاحاً أو مولوتوف فستلقي القبض عليه، ولن تسأله إلى أي تنظيم ينتمي فالطلاب سواسية أمام القانون وأمام الشرطة.[1]

مقترحات عملية بشأن التحصيل الإلكتروني :-

طرحت موضوع تعثر العمل بنظام الإيرادات الالكتروني على عدد من العلماء والمختصين عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث اجمعوا على أهمية النظام وفائدته الكبيرة للاقتصاد. ويرون ان العقبات يمكن تجاوزها مثل أن يكون السداد عبر البنوك او عبر ماكينات الدفع المقدم للكهرباء المنتشره في جميع الولايات أو عن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٨/ ٢٠١٦ م.

طريق شركات الاتصالات. بالطبع هذه منظومة متكاملة ، لها عددة اوجه و تبعات ينبغي الترتيب لها وإدخالها ضمن النظام.

كذلك أجمع المشاركون في النقاش على أن النظام الجديد نظام لا تشوبه شائبه ويعتبر خطوة اولى ورئيسية نحو حكومة الكترونية. وبنجاح هذه الخطوة ستكون الدولة قد اطمأنت على بنيتها التحتية من اجهزه وشبكات وكادر مؤهل ...الخ وبعدها ستتلاحق الخطوات الاخرى فى انسيابية ويسر الى الخزانة الواحدة ..والمرتبات والاجور ..والاصول الحكوميه ...الخ فمهما بلغت الفواقد الايراديه الان فهى قطعا لاتعادل المكاسب الايراديه غدا وما يصاحبها من شفافيه ورقابه وتخطيط ومحاربة فساد.

وأشاروا إلى أن التجربه كان ممكن تكون ناجحة بنسبة ١٠٠٪ اذا جعل وزير المالية النظام الإلكتروني والورقى يمشون مع بعض لفتره زمنية معينة وذلك حتى تكتمل عملية الاحلال والابدال وسد كل الثغرات المرافقة للنظام الجديد.

تمت الإشارة إلى أنه وبإنقضاء اليوم الخامس للتطبيق بات الوضع مطمئن جدا خاصة في مؤسسة الشرطة كلها. أيام وتودع اورنيك ١٥ الورقي وغيره من ضروب التحصيل انشاء الله.

من الواضح أن الفاقد الايرادي من كل الوحدات ضئيل جدا لأن الوثائق تشير إلى أن ٩٠٪ من الايرادات تأتي من الضرائب والجمارك وهيئة الموانئ البحرية والمواصفات وهذه جميعها ما فيها مشاكل.

مطلوب من وزارة المالية الاتحادية ورئاسات الولايات دفع مبالغ تحت الحساب او في شكل تعويضات للوحدات الايرادية المتعثرة لأسباب متعلقة بعدم وصول الطرفيات لها. وبالمقابل تكون هناك مبادرات جريئة من الوحدات التي لها تعامل مباشر مع الجمهور كالجوازات والرخص والمحليات وغيرها كأن تقدم الخدمة إكرامي. أو تستكب الشخص تعهدا بأن يأتي طواعية للسداد. وفي حالة الجواز يسدد بعد أن نحضر له الجواز جاهزا. تأكدوا السودانيين أمناء ونحن في شهر الصيام وسوف يلتزمون. وتكسب الدولة رضا الله ورضا الناس.[1]

مقتنيات إبراهيم حجازي :-

إبراهيم حجازي ممثل ومسرحي سوداني مخضرم، هو من أعظم الممثلين الذين مروا على تاريخ الدراما السودانية، مثل على المسرح والاذاعة والتلفزيون، وعلى مدى ستين عاماً، أعظم الأدوار في مسرحيات خالدة مثل (التمر المسوس)، (الملك نمر)،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٨ م.

(أكل عيش)، (سنار المحروسة)، (ضريح النور) من اخراجه وتمثيله، (مدير ليوم واحد). ومن خلال الاذاعة شارك في أعمال درامية رائعة مثل (السرف)، (العمة الواقعة)، (الحيطة المايلة)، وقد أذيع له من خلال الاذاعة السودانية خلال الأسابيع الماضية مسلسل (الغروب). وفي التلفزيون من أشهر مشاركاته دور البطولة في (طائر الشفق الغريب) للمبدع الرائع هاشم صديق الذي خسره الابداع والفن ولم تكسبه السياسة.

بخلاف الدراما بمختلف ضروبها للاستاذ ابراهيم حجازي هواية عظيمة وشغف كبير بجمع التحف والمقتنيات النادرة والأثرية. ظل ابراهيم حجازي وبدأب عجيب، وعلى مدى أربعين عاماً، يشتري ويحوز ويحتفظ بأكثر من ١٠ ألف قطعة نقود وعملة مختلفة من السودان ومن كل أنحاء العالم، والملايين من طوابع البريد من كل أنحاء العالم كذلك وهي تمثل تاريخاً متكاملاً للعديد من البلدان، فضلاً عن ٤٠٠ من السيوف الأثرية، والمئات من المصاحف والمخطوطات السودانية النادرة، وعدة مجلدات من الوثائق الادارية التاريخية السودانية التي لا تقدر بثمن، وآلاف التحف الأخرى. كل هذه الكنوز النادرة يحتفظ بها الأستاذ ابراهيم حجازي في عشرات الصناديق الحديدية في مسكنه المتواضع بحي الشهداء بأم درمان، ينام ويصحو معها، ويحنو عليها كحنو الأم على وليدها.

لقد آن لهذه المقتنيات النادرة أن تخرج الى العلن، والاستاذ العظيم ابراهيم حجازي مستعد لإتاحتها للباحثين والطلاب والسياح بشرط واحد فقط هو حفظ حقه الأدبي، فهو لا يرجو مالاً من هذا الإرث العظيم، إنما ينظر لربط أبناءنا وأحفادنا بماضينا من ناحية، ولابراز حضارتنا وإرثنا للأجانب من السياح وغيرهم من ناحية أخرى.

قبل ثلاثة أعوام وكنت حينها رئيساً لمجلس أمناء مركز شباب أم درمان أخذنا جزءاً من مقتنياته من العملات وعرضناها في قاعة بالمركز بمناسبة يوم التقنية المصرفية، ودعونا محافظ بنك السودان وقادة العمل المصرفي وجمع من السفراء الاجانب للبلاد لزيارة المتحف المصغر، بلغت الدهشة منتهاها لديهم من تنوع وقيمة المقتنيات، وقال مندوب بنك السودان أن مقتنيات ابراهيم حجازي من العملات أوفر وأقيم مما هو موجود بمتحف العملة السودانية ببنك السودان.

والي ولاية الخرطوم السابق الدكتور عبد الرحمن الخضر شاهد ما لايزيد عن ١٠٪ من المقتنيات بمركز أم درمان الثقافي في إحدى المناسبات. تفاعل مع العرض الرائع وصدق بعشرة ألف متر مربع لاقامة متحف مقتنيات ابراهيم حجازي. ظل التصديق راقداً بهدوء في أضابير وزارة التخطيط العمراني.

في إطار اهتمام معتمد ام درمان بالثقافة والتراث ندعوه لنقل المقتنيات لمكان رحب وواسع كمرحلة أولى عاجلة، على أن تُتابع من بعد عملية إنشاء متحف

بمواصفات عالية لحفظ هذا الإرث العظيم.[1]

منوعات الجمعة :-

شائعة بيع جامعة الخرطوم :-

يصاب المرء بالدهشة البالغة للإضرار الجسيمة التي سببتها شائعة لا أساس لها على الاطلاق بشأن إتجاه الحكومة لبيع مباني جامعة الخرطوم. خطئين جسيمين غذيا الشائعة المدمرة، الأول الصياغة السقيمة لخبر إجتماع مدير الجامعة بالسيد نائب رئيس الجمهورية، والثاني التصريح غير الموفق من حيث التوقيت لوزارة السياحة. الأزمة التي سببتها الشائعة تلفت النظر لضرورة تأسيس جسم متخصص لدحض الشائعات من خبراء متخصصين، يستخدمون أعلى التقنيات، ويمتلكون مرونة كافية للتحرك والتواصل مع أجهزة الاعلام كافة. خاصة الاعلام الالكتروني الذي بات هو مصدر المعلومات الأول للشباب.

العلاقات مع أمريكا :-

زار السودان خلال الأسبوع الماضي مايكل جي فرانكوم المستشار الاقليمي الزراعي لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تجول في عدة مؤسسات وشركات في ولاية الخرطوم، قال إنه يسعى لتعريف الموردين الأمريكان بالإمكانيات الكبيرة للقطاع الزراعي في السودان. زيارة هذا المستشار لا تمثل تغييراً في العلاقات ما بين السودان والولايات المتحدة، الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان الذي بدأ في العام ١٩٩٧ ما زال مستمراً ويجدد سنوياً. آخر تجديد وقع عليه الرئيس أوباما في شهر أكتوبر الماضي. تتضمن قرارات الحصار بعض الاستثناءات، ففي المجال الزراعي نشير الى أنه في يوم ١٢ يونيو ٢٠٠١ أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية OFAC موجهات خاصة بخصوص تصدير أو إعادة تصدير المنتجات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية حيث سُمح بالتعامل فيها بعد إصدار رخصة منه. زيارة المستشار تأتي في إطار تفعيل هذا الإستثناء لمصلحة الموردين الأمريكان. المطلوب رفع الحصار الجائر جملة وتفصيلاً لتتمكن الحكومة من القيام بإلتزاماتها الدولية والإقليمية.

قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار :-

صادق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، لتمويل القنوات الرئيسية وشبكة ري مشروع الروصيرص الزراعي. وقبل حوالي شهرين وافقت وزارة المالية السعودية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٤ م

على تمويل ثلاثة سدود مائية ومحطة توليد كهربائي كبرى بطاقة ١٠٠٠ ميجا وات ببورتسودان، وتمويل إنشاء مشروع زراعي بمساحة مليون فدان يروى من خزان الوصيرص. هذه المشروعات الكبرى تنفذ في إطار مبادرة رئيس الجمهورية بشأن الأمن الغذائي العربي التي وافق عليها مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرياض في يناير ٢٠١٣ ، حيث أشارت الدراسات الى إزدياد الفجوة الغذائية العربية من ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٣٤ مليار دولار عام ٢٠١١ وبنسبة نمو سنوي تقارب ٨٪. عليه فالفجوة في يومنا هذا حوالي ٥٠ مليار دولار. تنفيذ المبادرة سوف يتم من خلاله تجهيز ثلاث مساحات زراعية ضخمة للغاية سوف تضاف الى الأراضي الزراعية المستصلحة في السودان. والإشارة هنا للمليون فدان التي أشرنا لها بعاليه، ومليون فدان تروى من خزان ستيت، ومليون فدان ثالثة تروى من بحيرة خزان مروي.[1]

منوعات الجمعة :-

الموردون يشترون ٣٠٩ مواصفة وطنية للسلع :-

تحت هذا العنوان أوردت الصحف خبراً يشير لترحيب مدير الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس بالإنابة مهندس زكريا سليمان بتوقيع اتفاقية ما بين الهيئة وغرفة المستوردين بإتحاد أصحاب العمل، معلناً عن شراء الموردين ل ٣٠٩ مواصفة وطنية من الهيئة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

استوقفني بيع الهيئة للمواصفات الوطنية! إن العمل الأساسي للهيئة هو إصدار المواصفات الوطنية للسلع والخدمات، وإلزام المصنعين والمستوردين والتجار ومقدمي الخدمات بهذه المواصفات، وذلك لتحقيق المصلحة العامة بوجود سلع وخدمات مناسبة ومطابقة للمواصفات في السوق السوداني. فلماذا تحجب الهيئة الأوراق التي تطبع عليها هذه المواصفات وتبيعها للمستوردين والمصنعين؟ هل الهدف هو تحقيق ايرادات من خلال عمليات البيع هذه؟ أعتقد أن على الهيئة إتاحة المواصفات مجاناً لكل من يطلبها، ووضعها على موقع الهيئة على الانترنت، والاعلان عنها عبر الصحف والوسائط الاعلامية بين الفينة والأخرى، ونشرها على الجريدة الرسمية (هل هي على قيد الحياة؟).

نحن وتقارير المنظمات الدولية :-

وصفت د. تهاني عبدالله عطية وزير الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات تقرير تطور مؤشرات المعرفة بالمجحف، حيث ذكرت أنه يحتوي علي معلومات غير صحيحة فيما يلي السودان، وأن اعتماده كان فقط على المعلومات الموجودة على صفحات الانترنت، حيث تشير التقارير المثبتة بشهادة الإتحاد الدولي للاتصالات بأن السودان

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/ ٤/ ٢٠١٦ م.

يعد من أفضل الدول من حيث البنيات التحتية في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

وأكدت علي مضي السودان بخطى ثابتة في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وإقتصاد المعرفة والخدمات الإلكترونية، وخير شاهد علي ذلك خدمات التقديم الإلكتروني للحج والعمرة، والتقديم الإلكتروني للقبول بالجامعات السودانية، بالإضافة لحوسبة الإجراءات المالية وعلي رأسها أورنيك ١٥ الإلكتروني، الذي يستند عليه كل تحصيل وكل ايرادات الدولة، مما يبشر بنقلة كبيرة في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

وأضافت: نتابع كل يوم حوسبة وأتمتة للمعاملات العامة، وفي مجالات عديدة، مثل نتيجة الشهادة الثانوية، وشهادات الأساس لكل الولايات، بالإضافة لمجالات التنسيب للخدمة الوطنية، وترخيص السيارات والجمارك، ومشروعات الدفع عبر الموبايل، وشراء الخدمات إلكترونياً، مثل الكهرباء، والتخليص الجمركي، وخلافه. ولازالت الخدمات الإلكترونية تتوالي، ويتم عرضها من خلال بوابة حكومة السودان الإلكترونية، ونافذة سداد للدفع الإلكتروني، والتي سيتم تدشينها يوم ٣٠ يونيو الجاري بعد أن تم ربط كل المؤسسات الحكومية. وسيتواصل حصر كل المنظمات والإتحادات والجمعيات ومؤسسات القطاع الخاص لتظهر ضمن مكونات البوابة.

كما أشارت لإجازة البرلمان مؤخرا لعدد من القوانين المرتبطة بالمعلوماتية مثل قانون حق الحصول على المعلومات، والتي من شأنها وضع السودان في مقامه المناسب في منظمة الشفافية الدولية .ودعت إلي إطلاق حملة كبرى لإثراء المحتوى السوداني على صفحات الإنترنت لرفع ترتيب السودان ووضعه في مكانه الصحيح والطبيعي في تقارير هذه المنظمات. إنتهت الافادات الرسمية للاستاذة الوزير.

نشير الى أن الاستاذة الوزير تعلق على ترتيب السودان كثاني أسوأ الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة، بحسب تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤ الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمشاركة اليونسكو، وكان عنوانه (الشباب وتوطين المعرفة). وحسبما ورد في مقدمة التقرير فإنه استند على معلومات واحصاءات المؤسسات الدولية المتخصصة ذات الصلة، مثل البنك الدولي واليونسكو واتحاد الاتصالات الدولي وتقارير التنافسية الدولية وتقارير منظمة الشفافية الدولية.

كنت أتمنى لو نحت الأستاذة الوزير منحى آخر في التعامل مع هذا التقرير، كأن تشكل لجنة لدراسة ما ورد به، للوقوف بدقة على أسباب تأخر ترتيب السودان. ستكتشف أن العيب فينا نحن، في مؤسساتنا العاجزة عن التفاعل مع العالم الخارجي، والمقصرة في ايصال الجهود المبذولة داخلياً للمنظمات الدولية، في

وزاراتنا المترددة في الاستفادة من تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وتحويلها لاقتصاد معرفة، في تقاريرنا الرسمية التي ما زالت نمطية وللاستهلاك الداخلي الحكومي فقط، في عجزنا عن اشراك المجتمع ممثلاً في منظماته وجمعياته ومراكز أبحاثه في مراقبة الأداء الحكومي والمشاركة فيه.

الانجازات التي ذكرتها الاستاذة الوزير في مجال تقانة المعلومات والاتصالات هي صحيحة بدون شك، غير أن التقرير (المجحف) حسب وصفها لم يوردها لسببين بسيطين للغاية، الأول أن أغلب هذه الانجازات كانت في عامنا هذا ٢٠١٥ والتقرير عن العام ٢٠١٤. والثاني أننا لم نصدر حتى الآن تقرير حالة الاتصالات في السودان للعام ٢٠١٤ ولا تقرير مدركات الفساد لأي سنة. ولا تقرير أداء الأعمال لأي فترة. وتوقفنا عن إصدار تقرير التنمية البشرية منذ عدة أعوام. بالله عليكم كيف تتوقعون أن تحيط المنظمات الدولية والإعلام الدولي بمنجزاتكم وهي مدفونة داخل الملفات الحكومية ومحاطة بأسيجة سرية لا لزوم لها؟[1]

نظام الخزانة الواحدة..ما الذي يضيفه للاقتصاد :-

نظام الخزانة الواحدة او ما يعرف ب Treasury Single Account (TSA) تقوم فكرته على أساس تجميع كل السيولة من الوحدات الحكومية عبر المصارف في حساب واحد موحد ببنك السودان. وهذا يعني ان كل الوحدات الحكومية سوف تتحول حساباتها الحالية التي تورد فيها الايرادات الي حسابات ايداع فقط، لا يسمح بالسحب منها، و يتم تحويل رصيد الحساب في اخر اليوم الي حسب الخزانة الواحد لدي البنك المركزي.

في جانب الايرادات يتطلب هذا النظام ان يكون هنالك نظام فرعي في الوحدات الحسابية يعرف بدقة جملة المبالغ التي وردتها كل وحدة في الحساب الواحد. ويقع علي كل وحدة متابعة حساب ايداع الايرادات دورياً، للتاكد من ان كل المتحصلات تم اضافتها في الحساب، سواء ان كانت نقداً او عبر التحويل او شيكات المقاصة.

أما في جانب المنصرفات فيقع على وزارة المالية تغذية حساب كل وحدة للصرف من علي الموازنة المصدقة مثل تعويضات العاملين، وشراء السلع و الخدمات. تعويضات العاملين يمكن ان تدفع من حساب الخزانة الواحدة مباشرة الي حسابات العاملين طرف المصارف، دون المرور علي حساب الوحدات طرف بنك السودان، وارسال التسوية المحاسبية لكل وحدة علي حدة لتحدث دفاترها بالمنصرفات.

أما فيما يلي الصرف علي شراء السلع و الخدمات فتقوم وحدة الخزانة الواحدة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٢٨، ٢٠١٥ م.

بوزارة المالية بتغذية حساب كل وحدة طرف بنك السودان المركزي بمبلغ التغذية المعتمد الشهري حسب الموازنة المصدقة.

فائدة هذا النظام أنه يمكن من سحب الفائض من الايرادات بعد خصم المصروفات أولاً بأول، ليستفاد منه في تمويل عجز بعض الوحدات التي لا تغطي ايراداتها الذاتية مصروفاتها، و الباقي يستخدم في تمويل التنمية للوحدات او الشراء الراسمالي.

يتطلب هذا النظام أن تعمل الوحدات بشفافية تامة، وأن تقوم بتحويل ايراداتها أولاً بأول للحساب الواحد، وألا تستبقي طرفها أي ايرادات لأي سبب كان (التجنيب). وفي نفس الوقت على وحدة الخزانة الواحدة بوزارة المالية الاتحادية التعامل بمرونة كبيرة مع الوحدات، خصوصاً في بداية تطبيق النظام، بحيث تعمل على تلبية احتياجات الوحدات من خلال التحويل الشهري بصورة كاملة قدر الامكان. وأن تعطي اعتباراً خاصاً لحالات الطوارئ سواء في القطاع الصحي (الأوبئة والأمراض) أو القطاع الزراعي (الآفات الزراعية).

على الوحدات خارج وزارة المالية، والوحدة المركزية بوزارة المالية، الابتعاد عن البيروقراطية التي تدار بها الاعمال في الحكومة، حتى لا تقتل النظام في مهده. وذلك بايجاد حلول وقتية سريعة لحين ايجاد حلول مستدامة. وعلى كل وحدة الحصول على نظام حاسوبي داخلها لادارة الايرادات والمصروفات، وعلى الوحدة المركزية العمل على مد الوحدات بنظيم يرتبط مع النظام الأساسي ويتفاعل معه تديره الوحدات.

وعلى السياسيين من ولاة ووزراء إعطاء النظام فرصة للعمل، والابتعاد عن أسلوب طرق أبواب وزارة المالية لمتابعة (سك) التصديقات المالية، لأن عدم الالتزام بالأولويات حسب مبدأ (ما يأتي أولاً ينفذ أولاً) يعطل كل النظام.

كل أمر جديد من الطبيعي ان يجد مقاومة شرسة ما لم تتوفر إرادة تنفيذية قوية تذلل كل الصعاب. ونعتقد أن تجربة بدر الدين محمود وزير المالية في تطبيق نظام بنتابانك في النظام المصرفي، ثم متابعة تنفيذ الحوسبة بالبنوك والبنك المركزي بكل قوة و حنكة ادارية، تجعل فرص نجاح نظام الخزانة الواحدة كبيرة بإذن الله.[1]

نعم للبرامج والتطبيقات.. لا للعتاد :-

كشفت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن امكانية توفير تقانات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٦/ ٢٠١٥ م.

تمكن اعضاء المجلس الوطنى ومجلس الولايات والمجالس التشريعية الولائية من حوسبة اعمالهم، ومواصلة التداول والنقاش حتى خارج قباب برلماناتهم والجلسات الرسمية .

وفى هذا الصدد ابدت الوزير الدكتورة تهانى عبد الله عطية لدى لقائها ببرج الاتصالات أمس وزير الدولة بوزارة مجلس الوزراء السيد طارق توفيق، بحضور مدير الهيئة القومية للاتصالات الدكتور يحي عبد الله، والمهندس محمد عبد الرحيم يس مدير المركز القومى للمعلومات، وعدد من مسئولى الادارة البرلمانية بمجلس الوزراء، ابدت الوزيرة استعداد الوزارة الكامل لاكمال وتفعيل الربط الشبكى بين الادارة والمجلس الوطنى ومجلس الولايات والمجالس التشريعية وامانات الحكومات على مستوى ولايات البلاد المختلفة .

واشارت فى هذا الصدد الى ان المستقبل يبشر بتوفر شبكات بيانات على مستوى القطر بمستوى عالى من الجودة ، مشددة على ان التحدى الماثل الان فى ظل ماهو متوفر من بنيات تحتية فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتمثل فى التطبيقات المختلفة فى كل مؤسسة .

هذه جهود محمودة لوزارة المعلومات والاتصالات بجناحيها الرئيسيين الهيئة القومية للاتصالات والمركز القومي للمعلومات. ولكن ينبغي التبيه الى أن المرحلة الحالية تتطلب التركيز على التطبيقات و لبرمجيات التي تساعد على أداء الأعمال وتخفف من الروتين الحكومي وتعمل على تسريع الأعمال الحكومية المرتبطة بالجمهور ومساندة القرار بالمعلومات.

لقد أنفقنا وقتا طويلاً منذ وضع استراتيجية مجتمع المعلومات بقيادة الدكتور غازي صلاح الدين في العام ٢٠٠١ ومنذ ذلك الحين اشترينا مئآت الآلآف من أجهزة الكمبيوتر والخوادم، مددنا آلآف الكيلومترات من الألياف الضوئية، دربنا الألوف من الموظفين الحكوميين وغيرهم، وبالرغم من كل هذا ظل أثر تقانة المعلومات والاتصالات على ادارتنا واقتصادنا ومجتمعنا ضئيلاً، والسبب في تقديري أننا ركزنا على العتاد ولم نفكر فيما نستخدم هذا العتاد.

تابع اجتماعات مجلس الوزراء في أي ولاية من ولايات السودان، ستجد القاعة مزودة بشاشات كمبيوتر، أمام كل وزير شاشة، ولكنك إذا ركزت النظر ستجد أن هذه الشاشات غير عاملة. بعضها منذ تركيبها لم تعمل. كل الوزارات والهيئات والمؤسسات والمحليات بها كمبيوترات الغالبية العظمى منها تستعمل في ألعاب الكمبيوتر والقليل يستخدم كآلة طابعة.

إجتهد المركز القومي للمعلومات في تنفيذ وبرمجة تطبيقات أساسية وهامة جداً، مثل نظام ادارة المكاتبات، ونظام الحسابات، ونظام ادارة المخازن، ونظام

شئون العاملين. حتى نظام الادارة الشاملة أو مايسمى بال Government Resources Planning أنجزه المركز القومي للمعلومات بالتعاون مع مركز النيل لتقنية المعلومات، وهو مؤسسة وطنية تضم أفضل العقول السودانية في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، كل هذه البرمجيات والتطبيقات غير مستخدمة في مؤسساتنا، والسبب ضعف الإرادة السياسية التي تجبر وتلزم بالتنفيذ.

نريد لنموذج وزير المالية بدر الدين محمود أن يتكرر في كل مؤسساتنا، أي أن يعطي الوزير موعداً قاطعاً لتنفيذ برنامج ما، ويراقب هذا الالتزام ويؤكد عليه، حتى لو أدى الأمر لايقاف وتعطيل العمل بالمرفق الحكومي اذا لم يلتزم العاملون بالتطبيق. تأكدوا أن الجميع سيلتزم، وأن النتائج ستكون مذهلة ولا تقارن بأداء مؤسساتنا الحالي.[1]

نقد تقرير مجلس التخطيط الاستراتيجي :-

خلال الأسبوع الماضي قدم الوزير عمر باسان تقرير المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي بولاية الخرطوم لمجلس تشريعي الولاية. قامت العديد من الصحف بإيراد خبر عرض التقرير، واهتمت فقط بتعليق بعض النواب بأن التقرير كبير ولم يعرض لهم من وقت مبكر لاستيعابه. فيما اتجه بعض كتاب الأعمدة للحديث حول منصرفات المجلس من مرتبات ومكافئات ومنصرفات ضيافة ونظافة، لدغدغة مشاعر البسطاء، واقناعهم بأن هذه منصرفات لا داعي لها مع وجود أزمات في مصل العقرب وفي المياه والكهرباء وهكذا. هذا تناول، بتقديري الخاص، غير مفيد لا للمواطن ولا لحكومة الولاية ومجلسها التشريعي.

التقرير، وهو للنصف الأول من العام ٢٠١٥، هام جداً ويحوي معلومات تهم المجتمع ونواب شعب الولاية ومتخذي القرار بالولاية. أشار التقرير الى أن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للمجلس هو الاشراف على اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية للولاية. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي أهداف استراتيجية فرعية تتمثل في تعزيز دور السند المعرفي في صناعة القرار والتخطيط، متابعة تنفيذ الخطط وتصويب مسارها وفق مؤشرات القياس المعتمدة، بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي، تعزيز استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات للتحول لمجتمع المعرفة، توفير المعلومات حول مجمل الأوضاع والقضايا الاستراتيجية بالولاية، نشر وتعزيز ثقافة التخطيط الاستراتيجي، تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاقليمية والدولية ذات الصلة.

ولتحقيق هذه الأهداف يتبع المجلس سياسات تتمثل في: تعزيز حاكمية المجلس

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٩ م.

على أداء كل الوزارات والمحليات، الاستعانة بالخبراء والمختصين، الاشراف على البحوث التي تجري بالولاية، التعاون مع المؤسسات العلمية العاملة في مجال التخطيط الاستراتيجي داخليا وخارجياً.

لقد أشار تقرير المجلس الى اشراكه لعدد ٤٣٠ خبيراً في قطاعات الادارة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والصحة و لزراعة والبيئة والأمن والاستراتيجية، عُرضت عليهم تقارير أداء الوزارات والمحليات والهيئات والمؤسسات فناقشوها، وخرجوا بعدد هائل من التوصيات. لقد كنت شاهداً على هذا العمل الكبير، وشاهدت في قاعات المجلس أغلب علماء وخبراء البلد وهم يعكفون بإهتمام على التقارير، ويناقشون بدقة وعلمية معدي هذه التقارير من الفنيين، ومقدميها من الدستوريين من وزراء ومعتمدين. جلسات طويلة جداً أشبه بالمحاكمات في دقتها وانضباطها. في بعض الأحيان كان يُرفض التقرير المقدم من وزارة أو محلية برمته، وتؤمر بإعادته، وفي أحيان أخرى يبعث المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي بخبراءه لوحدة ما تأخرت في ايداع تقريرها لمساعدتها في انجازه، المجلس يعمل كخلية من النحل، ويقوم الموظفون فيه بأعمال التنسيق والمتابعة بكفاءة عالية. وكانت نتيجة مراجعة ومتابعة تقارير الأداء اصدار التقرير الاستراتيجي للولاية للعام ٢٠١٤ في صورة علمية رائعة.

من جانب آخر وبمشاركة عدد كبير من الخبراء أيضاً تمكن المجلس من اصدار مؤشرات قياس الأداء. وقد بُذل في هذا مجهود كبير ومضني تم فيه استصحاب التجارب الدولية والاقليمية في المجال. وأذكر عند عرض هذه المؤشرات في قاعة الصداقة أن نائب رئيس الجمهورية حسبو محمد عبد الرحمن قد لاحظ غياب معتمدي الولاية فطلب احضارهم لجلسة خاصة، وإلزامهم بمؤشرات قياس الأداء في محلياتهم.

من الانتقادات التي يمكن توجيهها لتقرير المجلس أنه لم يشر للانحرافات التي رصدها في تقارير تنفيذ الوزارات والمحليات والمؤسسات والهيئات لأعمالها، ولعل هذا يعود لمطالبة المجلس التشريعي للمجلس بتقديم تقريره، كغيره من الوزارات، وفق زمن حدد بنهاية يوليو لتقرير النصف الأول من العام. نعتقد أن تقرير المجلس نوعي، ويمكن للمجلس التشريعي تأجيل الاستماع اليه كآخر تقرير يقدم، ويتم الاعتماد عليه في تقييم الاداء مثله ومثل تقرير المراجع القومي.[1]

هل الحكومة الالكترونية من الأولويات؟

كتبت وغيري كثيرون حول الحكومة الالكترونية وضرورة تطبيقها في السودان، تابعنا جهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في هذا الصدد، ولاحظنا بإرتياح أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/١١ م.

الاهتمام بأمر الحكومة الالكترونية بلغ أعلى مستوى إذ صدرت فيه توجيهات من رئيس الجمهورية ونائبيه. غير أنه إتضح لي أن البعض ينظر للأمر نظرة مغايرة تماما، ويرى أن موضوع الحكومة الالكترونية أمر فيه ترف وإهدار للموارد.

شاركت خلال الأسبوع الماضي في مؤتمر معلومات الولايات الرابع عشر بولاية النيل الأبيض وكتبت سلسلة من المقالات حول هذه المشاركة، أشرت فيها الى أن رئيس الجمهورية وجه بأن يتم تقييم أداء الولايات بمقدار تطبيقها للحكومة الالكترونية، كما أشرت للانجازات التي تمت في هذا المضمار خصوصاً على مستوى المعاملات المالية والتحصيل الالكتروني وغيرها.

أحد الأصدقاء في قروب واتساب نشرت عليه مقالاتي علق قائلاً: (ثورة المعلومات والإتصالات ..في تقديري من أولويات الحكومة فقط لانها تساعدها في الجباية ووضع الخطط لذلك لكنها بالنسبة للمواطن الغلبان ليست من الأولويات.. فالمواطن يحتاج ان توفر له الحاجات الاساسية من اكل وتعليم وصحة وووووإلخ ..فالحديث عن ثورة المعلومات للفقراء عبارة عن رفاهية ..).

بهدؤ نرد على هذا الصديق لنقول إن من الأهداف الأساسية للحكومة الالكترونية تسهيل تقديم الخدمات للمواطن وزيادة فعاليتها وتقليل تكلفتها، فإن لم تفعل هذا تكون بالفعل ترف لا حاجة لنا به. خذ مثلاً استخراج شهادة بحث من مكتب تسجيلات الأراضي في أي محلية، إذا كانت سجلات هذا المكتب قد تمت حوسبتها وأصبحت في نظام معلومات فإن طالب شهادة البحث يمكن أن يستلمها خلال ساعة واحدة فقط. أما إن كانت السجلات بالطريقة القديمة التقليدية فإن استلام نفس هذه الشهادة قد يستغرق أسبوعاً أو يزيد. هذا مثال واحد بسيط ومباشر لما يمكن أن تقدمه الحكومة الالكترونية أو ثورة المعلومات والاتصالات.

الرأي الذي كتبه هذا الزميل كتبه على تطبيق الواتساب وهو تطبيق للتراسل الفوري بين مجموعة من الناس تصل الى ٢٥٠ شخصاً في وقتٍ واحد. تخيل لولا وجود مثل هذا التطبيق ووجود الاتصالات كنت ستكون مضطراً لنسخ هذا الرأي ٢٥٠ مرة، وتغليف كل نسخة على حدة، والذهاب بها لمكتب البريد، ووضع طابع بقيمة مالية على كل مغلف، وارسالها للجهات المختلفة داخل وخارج السودان. لا شك أن هذا جهد ملكلف جداً ويستغرق زمناً طويلاً ومالاً كثيراً. اختصرت ثورة المعلومات والاتصالات هذا المجهود وحولته لمجهود يسير، من خلال نقرات بالاصابع على الكيبورد، ومن ثم الإرسال في ثواني لأناس مختلفين في أقاصي الأرض.

لا يعني ضعف شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والمواصلات عندنا أن نوقف شبكة الاتصالات لحين اكمال هذه الشبكات الأساسية، يجب أن تسير كلها معاً، فكل منها يدعم الأخرى. شبكة الاتصالات تقلل مثلاً من الحاجة

لشبكة المواصلات، والنظام المحاسبي والبنكي المتطور عبر شبكات الاتصالات يوفر الموارد المالية لإنشاء شبكات الكهرباء والمياه. وهكذا. علموا لشبكاتكم جميعها.[1]

هل حقاً تفوقت المدارس الحكومية على الخاصة؟

قالت الأستاذة سعاد عبد الرازق وزير التربية والتعليم أن نسبة النجاح في الشهادة السودانية ٢٠١٥ بلغت ٧٢,٩٪ مقارنة ب ٧١,٥٪ في العام ٢٠١٤، وحققت المدارس الحكومية نسبة نجاح ٧٨,١٪ فيما حققت المدارس الخاصة ٧٣,٥٪. وبناءاً على هذه الأرقام قالت الوزيرة (إن نتيجة هذا العام جاءت متميزة ومشرفة، وحدث تقدم جيد في مواد اللغة العربية والرياضيات، وتفوق الطالبات على الطلاب، والمدارس الحكومية على الخاصة).

الأرقام الاحصائية المجردة لا تشير للحقيقة كلها، وهي قد تكون خادعة بقصد أو بدون قصد. مثلاً إذا أحصينا عدد نسخ الصحف الموزعة في مدينة ما، فوجدناه ١٠٠ ألف مثلاً، وأحصينا العدد نفسه في مدينة أخرى فوجدناه ٥٠ ألفاً، فإذا استنتجنا من هذا أن مستوى الاطلاع والثقافة ضعيف في المدينة الثانية فإننا نكون قد وقعنا في خطأ فاحش، ونتيجة خادعة، إذا لم نستصحب عدد السكان في كل مدينة وننسب عدد القراء لعدد السكان.

علينا في مجال التعليم بالذات الا نكتفي بالنسب المجردة، ان التعمق في الأرقام واستخدام وسائل التحليل الاحصائي العلمية مثل المتوسط الرياضي والمجموعة المرجعية والتشتت قد يكون أنسب لوصف الحالة. ففي حالة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة نجد أن تركز النجاح في المدارس الحكومية هو في الفئة مابين ٤٥٪ الى ٥٥٪ بينما نجد تركزه في المدارس الخاصة في الفئة ما بين ٦٠٪ الى ٧٠٪ إن هذا يشير لجودة الخدمة التعليمية المقدمة في المدارس الخاصة وهي القيمة الأولى بالاعتبار، أكثر من نسبة النجاح المجردة.

من ناحية أخرى فإن المتفوقون المائة الذين تمت تلاوة أسماؤهم كأوائل للشهادة السودانية، بإستثناء أربعة من الولايات، هم إما من مدارس نموذجية أو من مدارس خاصة. المدارس النموذجية هي نمط من المدارس لا يمكن على الاطلاق أن نقول أنها مدارس حكومية بمعيار الانفاق المالي عليها. إنها في الحقيقة نوع من الشراكة ما بين الحكومة التي تقدم المباني الثابتة والراتب الحكومي المحدود للمعلمين، والمجتمع متمثل في مجلس أولياء الأمور الذي يعمل على تحسين البيئة المدرسية ويدفع بسخاء للمعلمين.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/١٠/ ٢٠١٦ م.

حتى لا نخدع أنفسنا في أمر حيوي وهام كأمر التعليم، الذي يقود النهضة، علينا مراجعة نسب أهم مثل: الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الانفاق العام، نسبة المدرسين لكل ١٠٠٠ تلميذ، نسبة القيد الصافي في التعليم الأساسي، ونسبته في التعليم الثانوي، معدل البقاء بالدراسة حتى الصف الثامن، نسبة اتمام المرحلة الثانوية. وغيرها من النسب التي يمكن أن توضح حقيقة وضع التعليم لدينا.

عوضاً عن الاحتفاء غير المبرر، وغير الحقيقي، بتفوق المدارس الحكومية على الخاصة، أعتقد أن توجيهات رئيس الجمهورية عند اطلاعه على النتيجة، والتي نقلتها الاستاذة الوزيرة، هي الجديرة بالاهتمام. قالت الوزيرة إن رئيس الجمهورية وجه: بالاهتمام بالمعلمين، وتوفير البيئة المدرسية المناسبة، والتركيز على الصرف التكافلي عبر مجالس الآباء. إن هذه هي العناصر التي ينبغي أن تشكل برنامج عمل الوزارة خلال المرحلة القادمة.[1]

هل يمكن تحويل مجرى النيل الأبيض ؟

خلال الأيام الماضية تداولت وسائل الاتصال الاجتماعي مقترحاً قدمه المهندس عثمان حيدر وينص المقترح على الآتي:

(يقترح تحويل مجرى النيل الأبيض ليصبح التقاء النيلين الأزرق والأبيض في مدينة الملتقى بدلاً عن مقرن النيلين بالخرطوم ، بحيث يصبح النيل الأبيض الجديد بطول ٤٧٠ كلم بدلاً عن ١٧٠٠ كلم . سيوفر هذا مساحة ٢ مليون فدان زراعة ليصبح بمثابة مشروع الجزيرة ، وسيحمي الخرطوم من مخاطر السيول والفياضانات ، ويكون الامتداد الرئيسي من الخرطوم وحتى الملتقى سيكون للنيل الأزرق وحده ، وتكون البداية الحقيقية لنهر النيل بعد اقترانهما والتقائهما في الملتقي) . ويضيف كاتب المقترح (المشروع سيضيف ناتج حصاد مياه السيول التي أغرقت الخرطوم قبل عامين وتتكرر سنويًا ، وقدرت بحوالي ٤ ملايين متر مكعب . السيول التي هي وبال علينا في الوقت الحالي ستنقلب نعمة بعد تنفيذ المقترح .

ويعتبر المشروع من مشروعات الأمن المائي لحماية الخرطوم في حال تصريف كميات زائدة عن المسموح به عقب إنشاء سد النهضة الإثيوبي ، أما عن دراسات الجدوى البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها فقد تمت بشكل جيد منذ منتصق القرن الماضي على يد الإنجليز.

تعليقاً على هذه الرؤية قال بروفيسور عصام عبد الوهاب بوب أستاذ الاقتصاد بجامعة النيلين: (إذا لم يصاحب أي مشروع تقييم اقتصادي فلا يكون المشروع الا خيالا علميا وانصرافيا. قبل الحديث عن أي جدوي اقتصادية، أتساءل عن نقاط

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٢ م .

أساسية: هل نزرع حالياً الأراضي المتوفرة سواء نيلية أم مطرية؟ هل نزرع مشروع الجزيرة بكفاءة؟ هل نزرع المشاريع المروية بصورة جادة؟ ماذا عن دلتا طوكر والقاش، هل نزرعها أو نصين أيا من منشآتها؟ هل نحصد المشاريع التي نزرعها بكفاءة لأنني أعرف يقينا أن هناك مئات الألوف من الأفدنة في ولايات عديدة لا تحصد لانعدام العمالة. هل نستغل حصتنا من مياه النيل حاليا؟).

المهندس الجيلوجي بابكر يحى بلال قال (جملة واحدة ذكرها صاحب الفكرة تنفي عنها الجدية العلمية: تمت دراسة الجدوى البيئة والاقتصادية والاجتماعية و (غيرها) بشكل جيد على يد الإنجليز منذ منتصف القرن الماضي! يا للهول! اكثر من نصف قرن والفكر الإنساني لم يضف شيئا لما قام به الإنجليز (بشكل جيد)؟ المنطقة من ناحية جيولوجية نعم فيها وديان لكن الشقوق والتسربات فيها كثيرة وهذا ظاهر في الدراسات الجيوفيزيائية البتعمل للمزارع في منطقة وادي المقدم، الغطاء المفترض يزال في المسار المقترح غطاء كبير جدا من الرمال والتربة الطينية ويكلف مبالغ طائلة

رأيي الشخصي أن المقترح غير مجد لا فنياً ولا إقتصادياً).

المهندس الزراعي عمار حسن بشير عبدالله من وزارة الزراعة السودانية أدلى بإفادته قائلاً(لتطوير القطاع الزراعي في السودان لابد من النظر بعين الاعتبار لقضايا جوهرية اساسية أولها اعتراف الدولة بأن الزراعة هي المخرج الوحيد مما نحن فيه من الأزمات الاقتصادية، ثم هيكلة جذرية للقطاع الزراعي في السودان، فبدلا عن ثلاث وزارات تدير العمل الزراعي (الزراعة+الثروة الحيوانية+الري) في السودان، لماذا لا يتم توحيد هذه الوزارات في وزارة واحدة، كما هو الحال في معظم دول العالم، مما يفيد كثيرا في متابعة العمل الزراعي وتقويمه. في نفس الوقت يجب الاهتمام بالمثلث الزراعي متساوي الاضلاع: المزارع السوداني، البحوث الزراعية، الإرشاد الزراعي ونقل التقانة الزراعية، مع الاهتمام بمحور السياسات الزراعية والتأكيد على ثباتها).[1]

هيئة المواصفات ترد :-

على هذا العمود قبل يومين وجهت انتقاداً للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس بشأن بيعها للوثائق الموضِّحة للمواصفة السودانية. ذكرت أن المطلوب من الهيئة نشر المواصفة على أوسع نطاق لا بيعها.

وصلني الرد الآتي من الأستاذ عوض سكراب مدير عام الهيئة:-

المواصفات، كما تعلم، يتم إعدادها عبر لجان فنية تضم في عضويتها خبراء

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٢ م .

وعلماء، من القطاعين العام والخاص والجامعات والمراكز البحثية واتحادات وغرف أصحاب العمل وجمعيات النفع المدني ممن لهم علاقة بموضوع المواصفة، والتي تصدر كما هو متعارف عليه دوليا بالتوافق (وليس الاجماع) .

الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس تعمل كسكرتارية لهذه اللجان وتقوم بإعداد المسودات والنسخ النهائية لهذه المواصفات (وفق الفورمات المتبعة) إضافة إلي توفير المرجعيات العلمية والتي تشمل المواصفات الدولية والإقليمية (والتي يتم الحصول عليها بالقيمة أو بسداد رسوم الاشتراك في المنظمات الدولية الايزو أو غيرها).

تقوم الهيئة كذلك بتحفيز اللجان الفنية علي هذه الاجتماعات و التي تعقد أسبوعيا وتستمر لفترات طويلة قد تصل إلى سنوات .هذا هو الوضع المعمول به في جميع هيئات التقييس ،وبالتالي فإن هناك تكلفة مادية نظير إعداد هذه المواصفات.

تباع المواصفة السودانية بسعر ٦٥ جنيها (وقد تم تخفيضها مؤخرا بعد أن كانت ١٥٠ جنيها) .وهذه لاتساوي شيئا مقابل تكاليف إعدادها. الهيئة السودانية ليست استثناءا في هذا الأمر، فجميع هيئات التقييس (القطرية أو الإقليمية أو الدولية) في العالم بلا استثناء تبيع المواصفات لتغطي تكلفة إعدادها ولك أن تتأكد من ذلك بالدخول لموقع اي منها !

بالرغم من ذلك فإن الهيئة تمد جميع الجهات الحكومية بما تحتاجه من مواصفات بدون رسوم .العدد الذي تحدث عنه نائب المدير لم يكن يقصد به الترويج للبيع بقدر ما يود الإشارة إلى بدء العمل بإجراءات الفحص المسبق.

أرجو أن يكون فيما ذكرته مبررا لبيع المواصفات والذي أؤكد فيه مرة أخري أن المواصفات السودانية ليست استثناءا. بل أن المنظمة الدولية للتقييس(ISO) وبرغم من اشتراكنا بها تطالبنا سنويا بسداد ما قمنا ببيعه من المواصفات الخاصة بها . أخوكم /عوض سكراب - مدير عام الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس.

تعليق: أشكر الاخ عوض سكراب مدير عام الهيئة على هذا الرد الموضوعي والمهذب. بدخولي لمواقع هيئآت التقييس، وبسؤالي لبعض الخبراء في هذا المجال، وجدت أن موضوع إتاحة المواصفة للغير يتم من خلال تصنيفين واضحين: المواصفات العامة والهامة للدولة هذه تتاح مجاناً ودون قيمة، المواصفات التي تطلبها جهة استثمارية لإنشاء مشروع أو بزنس جديد هذه يمكن أن تباع حسب تكلفتها.

نرجو أن تعمل الهيئة على التفرقة بين النوعين. ونرجو من وزارة المالية عدم مطالبة

الهيئة بإيرادات عن النوع الأول الذي يجب علينا جميعا الترويج له وإتاحته لطالبيه.[1]

وحدات غازية جديدة- من أين الوقود؟

تم يوم ١٧/٧/٢٠١٦م برئاسة مبنى الشركة السودانية للتوليد الحراري التوقيع بالأحرف الأولى مع شركة سيمنز الألمانية على توريد خمس وحدات توليد غازية بسعة الوحدة ١٨٧ ميقاواط. وقد شهد حفل التوقيع وزير الدولة بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء د/محمد أحمد عبدالباقي سراج، و د/عبدالعاطي محمد أحمد مدير الإدارة العامة للموارد المالية والبشرية برئاسة الوزارة.

ووفقاً للعقد سيتم توريد ثلاث وحدات إسعافية تعمل بالجازولين، ليتم تعديلها لتعمل بالوقود الخام لاحقاً، وسوف يتم تركيب الوحدات انخمسة بمحطة قري ٣ ومحطة بورتسودان.

وقع نيابة عن الشركة المهندس محمود حسن عبدالله مدير عام الشركة السودانية للتوليد الحراري. ومن المتوقع إكتمال وتركيب الوحدات الثلاث الأولى خلال ثمان أشهر، وسيتم تصنيع الوحدتان الرابعة والخامسة لتعمل بالخام وتوريدها منتصف العام القادم.

ويتوقع أن تساهم الوحدات في دعم التوليد بالشبكة القومية لصيف العام ٢٠١٧.

تجتهد وزارة الموارد المائية والري والكهرباء في معالجة نقص توليد الكهرباء مقارنة بالإستهلاك، خصوصاً في فصل الصيف اللاهب بالسودان، وهذا أمر حميد تشكر عليه. غير أن الإشارة إلى أن ثلاثة من الوحدات سوف تعمل بالجازولين الى حين تعديلها لاحقاً يثير القلق، لأن بلادنا الآن هي مستورد صافي للجازولين.

حسب إحصاءات بنك السودان إرتفعت قيمة وارداتنا من الجازولين من ٩٧٨,٧ مليون دولار عام ٢٠١٣ إلى ١,١٠١,٧ مليون دولار عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة أكثر من ١٢٪. وعلى هذا نتساءل هل بني الاحتياج لتوليد مع استصحاب هذه الحقيقة؟ هل درست الوزارة كل الخيارات الاخرى؟ ذلك لأن التقدم التكنلوجي جعل الطاقة من المصادر المتجددة ذات جدوى.

إن التوليد الحراري هو الاعلى تكلفة في انواع التوليد الكهربائي المختلفة، ارخص أنواع التوليد الكهربائي من الطاقات المتجددة هو التوليد المائي، يعقبه التوليد من طاقة الرياح ثم التوليد من الطاقة الشمسية. تبلغ تكلفة التوليد من الرياح للكيلواط حوالي ٣ سنتات، ومن الطاقة الشمسية في حدود ١٠ الى ٨ سنتات في المتوسط. أما التوليد الحراري فقد تبلغ تكلفة الكيلواط منه ٣٠ سنت حسب نوع الوقود وكفاءة التوربينات. وهو في كل الاحوال يعتبر الاغلى بالاضافة لآثاره

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٤/ ٢٠١٦ م.

البيئية السالبة.

هناك عروض قدمت من شركات طاقة بديلة في مجال الطاقة الشمسية لوزارة الموارد المائية والري والكهرباء في اطار PPP اي ان تقوم الشركات بانشاء المحطات وادارتها، مقابل اتفاقية شراء للمنتج من الحكومة السودانية . وهناك عرض مقدم من شركة المانية لتوليد الكهرباء باستعمال تقنية البلازما، وعن طريق استعمال مياه البحر لتوفير الكهرباء ومياه الشرب. نرى أن تدرس الوزارة هذه العروض بصورة جادة للتوصل لطريقة التوليد الأمثل للسودان في هذه المرحلة، بإستصحاب أسعار الوقود الأحفوري وما تمثله من ضغوط هائلة على موارد الدولة.[1]

وزير النقل الأسبق وإفادات مهمة :-

الأستاذ علي أحمد عبد الرحيم وزير النقل الأسبق، وأحد أعظم مديري هيئة الموانئ البحرية والسكة الحديد، وافاني بملاحظات مهمة حول مسألة انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، حيث أورد التالي في رسالة الكترونية:-

لقد تكرر فى عدد من الكتابات والمداولات المتعلقة بإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية أن تأخير إنضمام السودان للمنظمة يعزى لتأجيل الجولة الثالثة لإجتماع فريق العمل الذى كان مقرراً له أكتوبر عام ٢٠٠٤م، واصبح الاعتقاد السائد بأن هذا التأجيل ناشئ عن موقف سياسى لامجال فيه لإكتساب عضوية المنظمة ما لم يتعدل هذا الموقف، الامر الذى اقعد الأجهزة المختصة لمدة عشر سنوات من الاستمرار فى الإعداد للخطوات اللازمة المؤدية للإنضمام للمنظمة. وعاد السودان للمربع الاول فى خطوات الإنضمام التى بدأها منذ عشرين عاماً.

هذا الاعتقاد ناشئ أساساً عن عدم الفهم الصحيح الواضح والسليم لقواعد الإنضمام للمنظمة. إن المادة ١٢ من إتفاقية إنشاء المنظمة هى المادة القانونية الاساسية التى تحكم عملية الإنضمام. وأن الجزء المفتاحي فيها أن ذلك يتم وفق شروط يتفق عليها. فالدخول للمنظمة يتم من خلال قبول حزمة الإتفاقات، وتقديم تقرير سياسات تجارية تتسق مع هذه الاتفاقات، ومتى تم ذلك من خلال المناقشات الجماعية، والاسئلة والايضاحات المكتوبة، وإقتناع مجموعات العمل، فإن الدولة يتم قبول عضويتها. ولا تستطيع أى دولة إيقاف العضوية، حيث أنه لايوجد حق نقض (فيتو) فى إتفاقية منظمة التجارة العالمية.

إن قرار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يجب الا يكون هدفاً فى حد ذاته، وإنما وسيلة للإستفادة من الفرص المتاحة لتحسين وضع الصادرات فى الاقتصاد القومي، وتحسين فرص النفاذ للأسواق فى مجال السلع والخدمات، بالإضافة الى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٩ م .

الاستفادة من إلتزام جميع الاعضاء بقواعد السلوك التجاري الذي من شأنه تحسين فرص المنافسة.

وفي إعتقادي أن السودان لن يتمكن من الإنضمام للمنظمة ما لم يتم إعادة النظر فى إستراتيجيات وسياسات وآليات عملية الإنضمام، والتى يمكن تلخيصها فى الخطوات التالية: اهمية الاجابة وبصورة واضحة على السؤال: ماذا نريد من الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية؟ حتى يمكن إستخدام خطوات الانضمام فى تحقيق الاهداف التى ننشدها، ووضع الإستراتيجيات والسياسات التى تؤدى لتحقيق هذه الأهداف.

وينبغي بعد ذلك إنشاء إدارة قومية للإنضمام للمنظمة، تؤمن التنسيق بين كل الاجهزة المختصة، والتنسيق مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى. وأخيراً الدعم السياسي لأن هناك إحساساً كبيراً بأن الدعم السياسى لعملية الإنضمام ليس كافياً وأن الإنضمام للمنظمة لايقع ضمن أولويات الدولة فى الوقت الحاضر.

على أحمـــــد عبد الرحيم
خبير فى مجال تجارة الخدمات
وشئون منظمة التجارة العالمية

تعليق: أتفق مع السيد الوزير في جل ما أورد. غير أنه لا ينبغي التغاضي عن النص الواضح في الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٦٧ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة في ٣ نوفمبر ١٩٩٧ بشأن الحظر الاقتصادي والتجاري الأمريكي على السودان، والذي يجدد سنويا في أكتوبر/ نوفمبر من كل عام الى يومنا هذا، حيث ينص على (الموظفون الأمريكيون رفيعو المستوى بالمؤسسات المالية الدولية عليهم التصويت والتحرك ضد منح أي قروض أو منح أو هبات أو ضمانات أو مساعدات لحكومة السودان). النص الأصلي للقرار باللغة الانجليزية على موقع وزارة الخزانة الأمريكية على الرابط

http://www.ustreas.gov/offices/enforcement/ofac/programs/sudan/sudan.shtml

علينا العمل بجدية في خطوات الانضمام داخلياً، وعلى دبلوماسيتنا العمل بجدية نحو معالجة النص أعلاه بإلغاء الحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان.[1]

وظائف قطاع البترول للتنافس العام :

تم خلال الأيام الماضية نشر إعلان من مفوضية الاختيار للخدمة العامة الاتحادية، تعلن فيه عن وجود وظائف شاغرة في مداخل الخدمة وخبرات في قطاع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٥/ ٢٠١٥ م.

البترول. الوظائف الشاغرة المعلن عنها شملت طلب مهندسين وفنيين واداريين للمؤسسة السودانية للنفط، والشركات المملوكة للدولة والعاملة في مجال النفط، شركة سودابت، شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، شركة بترو انيرجي، شركة مصفاة الابيض، شركة استار أويل، وشركة بترو لاينز. يتم التقديم للوظائف بمقر مفوضية الاختيار للخدمة المدنية القومية بشارع الجامعة بالخرطوم غرب رئاسة شرطة المرور. وينتهي التقديم يوم الثلاثاء ٢١ أبريل الجاري.

هذا تطور مهم جداً، لأن الوظائف في هذا القطاع، في جانبه الحكومي، كانت خاضعة في الأوقات السابقة للاختيار (الخاص). حيث كان لا يتم الاعلان مطلقاً حول الوظائف في هذا القطاع. لدرجة أن انطباعاً ساد، في وقت سابق، وسط الشباب وطالبي الوظائف، أن العمل في وزارة البترول والمؤسسة السودانية للنفط والشركات هو قاصر على المنتمين لقبيلة معينة، هي قبيلة وزير البترول حينذاك. وعلى الرغم من عدم صحة هذا الادعاء، الا أن التكتم وعدم الشفافية في أساليب الاختيار جعل الكثيرين يصدقونه.

يعتبر قطاعا الاتصالات والبترول من أكثر القطاعات المدرة للدخل لمن يسعدهم الحظ بالتوظيف في أي منهما. قطاع الاتصالات في غالبه قطاع خاص، ما عدا الجهة المنظمة للقطاع، وهي الهيئة القومية للاتصالات. أما قطاع البترول فيشمل القطاعين الخاص والعام. مؤسسات القطاع العام في قطاع البترول تشمل الجهة المنظمة وهي المؤسسة السودانية للنفط، فضلاً عن الشركات المملوكة للحكومة أو التي لديها حصص مقدرة فيها، وهي التي وردت في الاعلان وأشرت لها أعلاه.

من الواضح أن هذا التطور، أي إتاحة هذه الوظائف القيمة لقطاعات الشعب عامة، هو إحدى نتائج برنامج اصلاح الدولة، فقد ورد في تقرير اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ برنامج اصلاح الدولة، والذي ناقشه واجازه مجلس الوزراء يوم الخميس ٩ ابريل، ما يلي: (درست لجنة الخدمة المدنية مقترح الاختيار للخدمة المدنية القومية، الذي تناول الجانب التشريعي والمعايير والميزانية المستقلة لمفوضية الاختيار للخدمة المدنية القومية، وولايتها على أمر الاختيار لشغل كل الوظائف العامة، ومراجعة الاستثناءات الممنوحة بقوانين خاصة).

أقدر أن التوجه لإتاحة وظائف قطاع البترول للمنافسة العامة المفتوحة قد وجد دعماً سياسياً من المهندس مكاوي محمد عوض وزير البترول، المعروف بصدقه وحقانيته (ولا نزكيه على الله). لهذا أصبح هذا التوجه واقعاً ملموساً. ولا شك عندي أن المهندس مكاوي سيحرس التنفيذ المنصف والعادل حتى النهاية بإذن الله.

ينبغي الاستمرار في توجه اتاحة الوظائف ومراجعة الاستثناءات ومنع الواسطة بالنسبة لكل الوظائف المتاحة في الدولة، تحقيقاً لمبادئ العدالة والنزاهة

والشفافية، ولبث الأمل في نفوس مئآت الألوف من الشباب الباحثين عن التوظيف.[1]

أين ذهبت وزارة التخطيط الاقتصادي؟

في الميزانيات الحكومية بمختلف مستوياتها، المستوى الاتحادي ومستوي الولايات ومستوى المحليات ومستوى الهيئات والمؤسسات، هناك صرف جاري. وهناك صرف تنموي، كلا النوعين من الصرف يتم تمويلهما من الإيرادات العامة للدولة، ومصادر الايرادات العامة للدولة ذات شقين، شق داخلي: يتكون من الضرائب بأنواعها المختلفة، الرسوم الحكومية، فوائض وأرباح المؤسسات الحكومية، مبيعات الدولة من السلع مثل الذهب والبترول، السندات لحكومية مثل شهامة، والتمويل بالعجز أي طباعة العملة.

الشق الخارجي من الايرادات العامة يتكون من القروض والمنح والهبات من الدول الأخرى، والتحويلات من الخارج للاستثمار المباشر بالسودان، أو للاستثمار من خلال الشراكة مع الحكومة في مشروعات معينة.

تقوم وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في الوقت الحالي بعملية تحصيل الايرادات بكل أنواعها، كما تقوم بتنميذ الصرف الجاري، كما تقوم بالصرف على التنمية. غير أن تجربتنا في السودان، وربما في الدول الأخرى، تشير إلى أن الصرف الجاري يسود على الصرف التنموي بصورة واضحة جداً اذا كانت الوزارة واحدة، فيها التحصيل وفيها الصرف بكل أنواعه، وذلك لأسباب منطقية منها أن الصرف الجاري فيه المرتبات الحكومية، وما دام الصرف يقوم به الموظفون الذين يعتمدون على هذه المرتبات فهم يعطون هذا البند أولوية...وهكذا.

النتائج السالبة لوجود الخزانة العامة والتنمية في وزارة واحدة هي تنامي وتنمر الصرف العام وتضاؤل الصرف التنموي، وإنعدام القدرة على حشد الموارد لعدم وجود الحافز لدى الموظفين الماليين.

البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ تم التخطيط فيه لمشروعات تنموية ضخمة جداً تصل قيمتها في نهاية المدة الى ١٦٦ مليار دولار. وأشار البرنامج نفسه الى أن هذه القيمة سوف تغطى من قبل القطاع العام بنسبة ١٧٪ ومن القطاع الخاص بنسبة ٨٣٪ ومقصود بالطبع القطاع الخاص المحلي والاجنبي، هذا العمل الكبير أي الاشراف على ادارة ٨٣٪ من الموارد المطلوبة ينبغي أن تقوم به وزارة متخصصة هي وزارة التخطيط الاقتصادي.

رئيس الجمهورية في خطاب الوثبة في يناير ٢٠١٤، وبناءاً على الحيثيات أعلاه، وجه بإنشاء وزارة للتخطيط الاقتصادي. ولكن عند التنفيذ تمخض الجبل فولد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٧ م.

وكالة للتخطيط تحت مظلة وزارة المالية، فغدت بلا روح لأن الجانب المالي ايراداً وصرفاً طغى وتجبر كالعادة.

نحتاج وبشدة الآن لإحياء فكرة إنشاء وزارة للتخطيط الاقتصادي على مستوى الحكومة الاتحادية، وعلى مستوى الولايات، خصوصاً أننا الآن نعاني بشدة من ضعف الموارد المخصصة للتنمية، ولا سبيل لمعالجة هذا الضعف الا بالشراكة مع القطاع الخاص. وزارة المالية لديها الآن مشروع قانون للشراكة مع القطاع الخاص Public Sector Private sector Partnership (P.P.P) وينص هذا القانون على وحدة للشراكة مع القطاع الخاص بمهام دقيقة جداً وتحتاج لقدرات عالية جداً لا يمكن أن تتم إلا تحت وزارة للتخطيط الاقتصادي.[1]

السودانيون بالخارج- نماذج مشرفة :-

الأخبار التي ترد بين حين وآخر حول جوائز وشهادات تقديرية لسودانيين يعملون أو يدرسون بالخارج تسر النفس وتبعث على الرضى وتحيي الأمل بأن بلادنا موعودة بخير وبنهضة كبيرة ما دام العنصر البشري فيها بالداخل أو بالخارج يملك صفات التميز والإجادة، فضلا عن الأمانة والصدق المعروفة لدى السودانيين.

في دولة الإمارات العربية المتحدة وقبل فترة قليلة نال الأخ حسن دفع الله عبد القادر، وهو من أبناء بتري بولاية الجزيرة، جائزة وزير الداخلية لفريق الإدارة العامة المتميزة لعام ٢٠١٥ حيث كان عضوا بفريق الإدارة العامة التي يعمل بها وهي إدارة أمنية، وقد نافست على مستوى دولة الإمارات للحصول على الجائزة التي يتم منحها لأفضل إدارة عامة تستوفي معايير النموذج الأوروبي للجودة والتميز.

وكان الاخ حسن دفع الله قد ساهم في العام ٢٠٠٩ في إحراز شرطة أبوظبي لجائزة التميز على مستوى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بالدولة.

وخلال الأسبوع الماضي وفي دولة قطر نال ابن البركل عصام سر الختم عضو الإدارة العليا في شركة عبدالله عبدالغني وإخوانه، وكيل سيارات تايوتا ولكزس، وهي واحدة من كبرى شركات تجارة السيارات في الخليج والشرق الأوسط، جائزة الأداء المتميز والانضباط في العمل وروح التعاون والحرص على تطوير الشركة، حيث تم منحه شهادة تميز وميدالية ذهبية في حفل كبير بفندق ماريوت الدوحة تحت إشراف الرئيس التنفيذي للشركة. جدير بالذكر أن خدمة الأخ عصام بالشركة بلغت ٢٠ عاما بالتمام والكمال.

أما على مستوى تفوق الطلاب والباحثين السودانيين فهناك أيضاً نماذج كثيرة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/١٠/ ٢٠١٦ م.

مشرفة آخرها ما وردنا من الأخ الكريم محمد عبد المولى إبن أم درمان المقيم بكندا ، حيث وافانا بأن الطالبة السودانية (مآب أحمد البيب) قد تفوقت علي جميع زميلاتها في مرحلة الاساس على مستوى ولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الامريكية ، اذ احرزت الدرجة الكاملة (GPA ٤,٠) في الامتحانات النهائية للصف الثامن من مدرسة (greenbrier middle school) ، مما اهلها ليتم اختيارها في برنامج الطلاب الاذكياء المتفوقين في اكاديمية العلوم الطبية الامريكية science and medicine academy

تعتبر مآب نموذج للطالبة المثالية ، اذ حصلت على شهادة لتميز من مدرستها ، وشهادة اكثر طالبة متفوقة في اللغة الاسبانية في ولاية فيرجينيا عامة ، كما حصلت على شهادة من البيت الابيض الامريكي لانها من الطلاب المتفوقين في كل ولايات امريكا ، كما قام الرئيس الامريكي باراك اوباما بإرسال جواب تهنئة لها وذلك بمناسبة تفوقها الاكاديمي في ولاية فرجينيا بالاضافة إلي انها متفوقة في المبادرات ، والنزاهة ، العمق الفكري، والصفات القيادية ، وهذه هي الصفات المتطلبة لجائزة التفوق الرئاسية.

نتمنى أن يعكف جهاز السودانيين العاملين بالخارج على التوثيق لمثل هذه النماذج حثاً لزملائهم على الاقتداء بهم ورفعاً للروح المعنوية لمن هم بالداخل.[1]

السودان الأخضر بين دفتي السد العالي وسد النهضة :-

هذا عنوان كتاب هام جداً من تأليف الدكتور ابراهيم الأمين عبد القادر. الدكتور ابراهيم رجل نشط في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاكاديمية ، فهو الأمين العام السابق لحزب الأمة القومي، ومؤلف لعدد من الكتب في مختلف المجالات بالتركيز على الجانب الاقتصادي، وهو في الوقت نفسه طبيب متخصص في أمراض النساء والولادة، وناشط في مجالات اجتماعية أخرى.

الكتاب الذي صدر في ٤٠٤ صفحة من القطع المتوسط من طباعة سينان العالمية للطباعة جاء حافلاً بالجداول والرسوم البيانية والصور التوصيحية مع الاحالات المرجعية لأكثر من ثلاثمائة مرجع مختلف.

فكرة الكتاب الأساسية تقوم حول سؤال هام ومشروع، ما هو مشروع السودان الاستراتيجي؟ مشروع وطني على غرار السد العالي في مصر، وعلى غرار سد النهضة في اثيوبيا. السد العالي الذي غير وجه الحياة في مصر ونقلها من دائرة الدول الأقل نمواً الى مصاف الدول متوسطة النمو. وسد النهضة الذي ينتظر منه خلال عشرة سنوات خفض نسبة الفقر في اثيوبيا من أكثر من ٦٠٪ الى أقل من ٢٠٪.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٢ م .

وصل الكاتب لخلاصة أساسية مفادها أن الزراعة بشقيها النباتي والحيواني هي التي ينبغي أن تكون مشروع السودان النهضوي، حيث يتمتع السودان بموقع فريد في صدر القارة، وبوسطية تميزه أرضاً وسكاناً عن الدول المحيطة به. وهو ملتقى طرق بين شمال القارة والشرق الأوسط، ومع شرق وغرب ووسط افريقيا. ويتمتع السودان بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتكمن أهمية هذه الميزة في أن الزيادة المستمرة في معدلات السكان في بلاد كثيرة يقابلها ثبات وربما تآكل في موارد الأرض الصالحة للزراعة. لهذا يقال أن للسودان فرصة كبيرة ليصبح دولة زراعية كبرى. شريطة أن تتوفر لنا كسودانيين الإدارة التي تمكننا من توظيف الميزة النسبية للسودان، والسودان هو أحد أضلاع المثلث الغذائي العالمي مع استراليا وكندا. والسودان هو المخرج الوحيد لقضايا الأمن الغذائي العربي، خصوصاً بعد اعتماد خطة السودان الرامية لتحقيق هذا الهدف بواسطة جامعة الدول العربية.

أشار الكاتب لعدد من التحديات ينبغي العمل على ازالتها كشرط لأن تصبح الزراعة بشقيها النباتي والحيواني هي مشروع السودان النهضوي. وقد أجمل هذه التحديات في الآتي: تدني الانتاجية بالنسبة للمحاصيل والانعام واللحوم والالبان، ضعف البنى التحتية من طرق ووسائل نقل، وعدم استكمال مخطط الخزانات والسدود ومرافق الري، وضعف انتاج الطاقة، والافتقار للصوامع ومنشئات التخزين، وضعف نظم التسويق، وتضارب السياسات بشأن الزراعة، مع ضعف التمويل المتاح للقطاع الزراعي.

الكتاب مهم جداً لأي مخطط استراتيجي، ولكل باحث في المجال الاقتصادي. وقد قال عنه الدكتور منصور خالد: القضايا التي طرحت في هذا الكتاب هي قضايا حيوية لكل قطر، وبخاصة للسودان: أمن الانسان، الأمن المائي، الأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي. فيما قال عنه الدكتور كامل شوقي: يجئ الكتاب عرضاً شاملاً Panorama للمراجع والمعلومات قديمها وحديثها، وقد تجلت طبيعة ومفاهيم المؤلف البيئية واهتمامه بالزراعة كمحرك أساسي لكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية السودانية، وذلك في تسميته لكتابه (السودان الأخضر) وجعله الأرض والماء والمناخ والشجر محور ارتكازه.

بينما قال عنه البروفسور عطا البطحاني: طرح الكتاب اطاراً عاماً لقضية التنمية بأبعادها المتعددة، مع التركيز على بعد الادارة الاستراتيجية بعيدة المدى للموارد المائية. والادارة الكفؤة والإدارة الوطنية القوية المتسلحة برؤية وطنية، حاملة معها جماع المصالح المتشابكة لمكونات مجتمعها. وعالج الكتاب أمن الانسان وقضية التنمية، مع الاشارة لترابط الامن مع مفهوم التنمية البشرية.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٣/٥/ ٢٠١٥ م.

البطاقة التموينية لا بد منها :-

بدلاً عن الحديث حول رفع الدعم كان الأوفق والأحسن سياسياً واقتصادياً الحديث حول تنظيم الاستهلاك، المؤدي لإعادة توجيه الدعم لمن يستحق. الثابت أن عدداً كبيراً جداً من الأجانب القاطنين بالسودان يشاركون أهل السودان في التمتع بسلع هامة تقدمها لهم الحكومة بأقل من تكلفتها. وهذه حالة نادرة جداً على المستوى الدولي. في دول الخليج الغنية علاج الأجنبي ودراسة ابناءه تتم بالتكلفة الحقيقية، عكس المواطن الذي تقدم له هذه الخدمات مجاناً. في الدول الأوروبية لا تمنح التأشيرة الا إذا دفع الزائر الأجنبي مسبقاً كلفة التأمين الصحي لدى شركة تأمين صحي معترف بها في هذه الدول، وتتكفل هذه الشركة بعلاج هذا الأجنبي إذا حدث له أي مرض في الدولة الأوروبية

لقد عملت دبلوماسياً لعدة سنوات في المملكة المغربية الشقيقة وكنت أدفع كلفة الماء والكهرباء عن شقتي بفئآت أعلى بكثير من الفئآت الي يدفع بها جاري المغربي. في مصر والأردن يوزع الخبز وسلع تموينية أخرى للمواطنين بفئآت تقل كثيراً جداً عن سعرها في السوق الذي يشتري منه الكل (مواطنين وأجانب). من الواضح أن غالبية الدول تعمل على التمييز الإيجابي لمواطنيها بأن تقدم لهم السلع بأسعار تتناسب مع دخولهم.

بخلاف مشاركة الأجانب للسودانيين في السلع التموينية المدعومة توجد دلائل على تهريب كميات كبيرة من هذه السلع لدول الجوار، وهذا يزيد الكلفة على الاقتصاد. ومن الثابت أيضاً أن هناك فئة من السودانيين المقتدرين يمكنهم دفع الكلفة الحقيقية للسلع والخدمات، وبهذا يسهمون ايجابياً في دعم إخوانهم من الفقراء ومحدودي الدخل. إن السكان تحت خط الفقر في السودان لا يقلون عن ٤٦٪ من عدد السكان الكلي حسب مسح ميزانية الأسرة للعام ٢٠٠٩ كنسبة رسمية تتعامل معها الدولة.

من الحقائق الثابتة أيضاً في السودان أن احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرئيسية شحيحة، ولا تتوفر طوال الوقت، وذلك بسبب ضعف مصادر موارد النقد الأجنبي من الصادرات السلعية، أو المنح والقروض، أو السياحة، أو تحويلات المهاجرين من الخارج.

في ظل هذه الحقائق الثابتة نحتاج لتدبير أمرنا بتنظيم الاستهلاك، بحيث تذهب السلع المدعومة للمواطنين الذين لا يقدرون على دفع كلفتها الحقيقية دون غيرهم. إن تجارب تنظيم الاستهلاك متعددة ومورست في السودان بطرق مختلفة في أوقات سابقة، ففي فترات من تاريخنا المعاصر كانت تسلم السلع التموينية المدعومة للجمعيات التعاونية كمنفذ وحيد لتوزيع هذه السلع، وفي أوقات اخرى تم تصميم

بطاقة تموينية في شكل كرت من الورق المقوى لكل أسرة سودانية محددة فيه كوتة مقاسة بدقة من السلع حسب حجم الأسرة، ولا تباع السلعة الا بإبراز هذا الكرت والتأشير عليه. طبعاً التعامل بهذه الطريقة يبرز العديد من المشكلات ويؤدي للتشوهات والفساد وظهور السوق السوداء.

توفر تقانة المعلومات والاتصالات في الوقت الحالي حلاً رائعاً لإشكالات البطاقة التموينية الورقية التقليدية، وذلك بأن يتم التعامل في الكوتة المحددة للأسرة بطريقة الكترونية لا تجعل هناك أي مجال للتلاعب. والفكرة هي أن تسلم كل أسرة (سودانية) بطاقة تموينية في شكل كرت ذكي فيه شريحة مثل شريحة الموبايل تماماً، وتغذى هذه الشريحة بمعلومات الأسرة والكوتة المحددة لها من الخبز والبنزين والغاز مثلاً، وتزود منافذ توزيع هذه السلع من مخابز ومحطات وقود ووكلاء توزيع بقارئات لهذه البطاقات، وعند حضور المواطن ببطاقته هذه تسلم له الكوتة الموضحة فيها بالسعر المدعوم، ويمنع النظام الذي يدير هذه البطاقات استفادة نفس الأسرة من كوتة أخرى في أي مكان بالسودان.

هذا النظام مطبق الآن في مصر وفي الأردن وربما دول أخرى، وهو يمثل حلاً ملائماً سوف يؤدي في حال تطبيقه لتوفير موارد هائلة جداً تذهب الآن في دعم غير مرشد ولدول الجوار.[1]

و الله الموفق ...

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١١/ ٢٠١٥ م.